

1111
D.V.

٨١٩٤٠٨ شرح العصام على السمرقندية ، تأليف العصام الأشرف أبيبني
م
براهيم بن محمد سنة ٥٩٤ هـ . كتبت في القرن الثاني
عشر الهجري تقديرًا .

٢٧ ص ٢٢ س ٥٠ ر ٢٠ x ١٥ سم

نسخة حسنة ، ضمن مجموع (ص ١ - ٢٧) ، خطها نسخ ، طبع .

دار الكتب ، المصرية : ٢٠٧٤٢ م جم المطبوعات ٢ : ١٧٣٠ م ١١٣١

١ - علم البيان ، البلاغة العربية أ - المؤلف

ب - تاريخ النسخ ج - رسالة العصامية لحل الدقائق

السمرقندية د - شرح السمرقندية ه - شرح

الرسالة الترشيحية و - شرح رسالة الاستعارات

٨١٩٤٠٨ شرح على رسالة العصام في الاستعارة ، تأليف الأكرماني
م
محمد بن مصطفى - ١١٧٤ هـ . كتب في القرن الثاني عشر
الهجري تقديرًا .

٢٦ ص ٢٢ س ٥٠ ر ٢٠ x ١٥ سم

نسخة حسنة ، ضمن مجموع (ص ٣٣ - ١٠٨) ، خطها مصنف .

مجم المؤلفين ٣٧٠ : ١٢ هدية العارفين ٢ : ٣٣٣ م ١١٣١

١ - علم البيان ، البلاغة العربية أ - المؤلف

ب - تاريخ النسخ ج - شرح رسالة العصام .

٦٨٢

سعد

٢١٤٤٠
١٦٢٩
١٢٩٦

| | |
|------------------------------------|----------|
| مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات | |
| رقم | ١١٣١ |
| الكتاب | محمود |
| المجلد | ١ |
| القياس | ١٥x٢٥ سم |
| الرقم | ١١١٢١ |

وجوب الاوصاف كون التفسير مطابقا للجمال لان المذكور
 في الجمال الى بقاها هو الاقسام والمجاازات
 على ان المراد باللفظ النوع القوي دون الاصطلاح
 الذي يجوز اراؤه ههنا ولا لوجبه ان يكون المجاز حركا

اي القوم وادنا فيها يدل على الوحدة فكون
 على لقب المعروف بالفردية

اي المجاز
 لا تخيل كما هو ظاهر كلامهم دليل ان المعروف مطلق المجاز
 وداع الى صرف الكلمة الى ما يقع الكلام لحفظ التعريف
 عن استعمال اللفظ الغير الظاهر الدلالة على المعنى اعني
 الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له اسقط عن التعريف
 قيد في اصطلاح به التماثل مع انه ذكره غيره كادخال
 الصلوة المستعملة بحسب اللغة في العمل الشرعي لانها
 مجاز مع انها لم تستعمل في غير ما وضعت له في عرف الشرع
 على ما ذكره غير ما وضعت له وفيه نظر ولا خراج الصلوة
 المستعملة في غير ما وضعت له في عرف الشرع مع انها
 ليست بمجاز فلا بد من اخرجها من قيد في اصطلاح به
 التماثل لانها المستعملة فيما وضعت له في اصطلاح به
 التماثل كغيرها عرف اللغة على ما نقول لا غناء قيد الحيثية
 المشهور بها في التعريف عند لعلاقة هي بالفتح واما بالكسرة في الامر الحسية
 علاقة السوط ونحوها وبالفتح علاقة الحب واحترزوا في الكسر
 به عن القلق فانه ليس بحقيقة ولا مجاز كان يقال سهوا في
 مقام اسم الفرس الكتاب ولا يخفى انه يعني عنه اشتراط
 القرينة لان القرينة ما نصب المتكلم للدلالة على قصده وليس
 مع القلق نصب دالة على قصده مع قرينة صفة لعلاقة
 اي لعلاقة كاشنة مع قرينة لا والاولى لعلاقة وقرينة صفة
 قاندا لا ينفك عن القرينة لان القرينة لا ينفك عن القرينة

لعلاقة بين المعنيين وهي المتكسبة المعقولة
 لان يستقل من احدها الى الاخر فاذا بار

الامر والامر

لان القرينة ليست من نواع العلاقة بل كل منهما مما يتوقف
 عليه المجاز ولك ان تجعل قوله مع قرينة حاكمة من المستكن
 في المستعملة والقرينة ما يفسح عن المراد لا بالوضع مانعة
 عن اراؤه اخرج به اكنائية لا بها وان كانت مع قرينة
 لكنها ليست مانعة عن ارادة الموضوع له لان الفرق بينهما
 وبين المجاز صحة ارادة المعنى الحقيقي معهادون المجاز كذا
 قالوا بر منتهى وفيه بحث لان اكنائية يصح فيها ارادة
 المعنى الموضوع له لانه لا يتوسل به الى الانتقال
 الى المراد ففيها القرينة المانعة عن ارادة المعنى الموضوع له
 لذاته وغير الموضوع له في ارادة المعنى الغير الموضوع له بقرينة
 معينة له اذ لا يراد باللفظ الموضوع له لذاته وغير
 الموضوع له ولكن ليس فيها قرينة عدم ارادته مطلقا
 اذ يجوز اراؤه للانتقال مما من لفظ يمكن ان يشب
 قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له مطلقا اذ كل مجاز لا يمنع
 فيه القرينة الا ارادة الموضوع له لذاته مثلا جاء في اسد
 بقرينة ليس فيه مع الاسد الا الرمي الذي يمنع ان يكون
 المقصود لذاته السبع المخصوص ولا يمنع عن ان
 يقصد للانتقال الى الشجاع فلا يشب المجاز بمبني عن
 اكنائية في شيء من الاستعمالات ويمكن ان يجاب عنه
 بان صحة ارادة الموضوع له للانتقال معناها ان
 ان يكون الموضوع له متحققا ويكون ارادة للانتقال
 ففي جله في اسد برمي ليس انهما ان اسد متحققا بخلاف
 جبان الكلب فان جبان الكلب موجود فيصيح ان يراد

اي ان ذلك الموضوع
 اي المجاز
 اي القوم وادنا فيها يدل على الوحدة فكون
 على لقب المعروف بالفردية
 اي المجاز
 لا تخيل كما هو ظاهر كلامهم دليل ان المعروف مطلق المجاز
 وداع الى صرف الكلمة الى ما يقع الكلام لحفظ التعريف
 عن استعمال اللفظ الغير الظاهر الدلالة على المعنى اعني
 الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له اسقط عن التعريف
 قيد في اصطلاح به التماثل مع انه ذكره غيره كادخال
 الصلوة المستعملة بحسب اللغة في العمل الشرعي لانها
 مجاز مع انها لم تستعمل في غير ما وضعت له في عرف الشرع
 على ما ذكره غير ما وضعت له وفيه نظر ولا خراج الصلوة
 المستعملة في غير ما وضعت له في عرف الشرع مع انها
 ليست بمجاز فلا بد من اخرجها من قيد في اصطلاح به
 التماثل لانها المستعملة فيما وضعت له في اصطلاح به
 التماثل كغيرها عرف اللغة على ما نقول لا غناء قيد الحيثية
 المشهور بها في التعريف عند لعلاقة هي بالفتح واما بالكسرة في الامر الحسية
 علاقة السوط ونحوها وبالفتح علاقة الحب واحترزوا في الكسر
 به عن القلق فانه ليس بحقيقة ولا مجاز كان يقال سهوا في
 مقام اسم الفرس الكتاب ولا يخفى انه يعني عنه اشتراط
 القرينة لان القرينة ما نصب المتكلم للدلالة على قصده وليس
 مع القلق نصب دالة على قصده مع قرينة صفة لعلاقة
 اي لعلاقة كاشنة مع قرينة لا والاولى لعلاقة وقرينة صفة
 قاندا لا ينفك عن القرينة لان القرينة لا ينفك عن القرينة

٢٠٠

[Faint handwritten notes at the bottom of the page]

استقارة

من الاعلانية
 الاستقارة الاصلية لجميع
 الجنس والاشخاص
 العلم بالاشخاص وعدم شمولها
 الجامدة الا اذا كانت
 في سائر الموضوعات اسم الجنس
 لا يستحق فلا يصح ان اردته ايضا وان
 اسم الجنس في عرف النحاة هذا
 في العلم لا يستحق لانها فائدة
 فيهما متافيان يدل على ان
 الشخص والا فالاشتق ايضا في
 اسماء مشتق في يخرج عنه العلم
 ان يتركب اسماء كليا غير
 تناول العلم الجامد المشتهر
 فلا يكون مانعا

ح^ق
 الفعلية
 اقسام الاستقام
 وايضا نصارت
 آراء الخيرة والمادة
 منطوق دونه النص
 الاستقام في
 كائنات بنعية
 الاستقام في
 المذكور انما لا يجوز
 الا افضل المحر

استعارة المصدر بل التفظ بتمامه مستعار بعبقريه
استعارة الجزء وان اردت تحقيقا تركناه لضيق المقام
لا لظنه الكلام فعليك برساتنا الفارسية ^{صحة تحقيقا} العرنية
في تحقيق المجازات قال في حواشي هذه الرسالة اعلم ان الاستعارة في الفعل
استعارة في الفعل انما تنصور بنسبة ^{الاستعارة} المصدر ولا
تجزي في النسبة الداخلة في مفهومه الاستعارة تنص
على قبل الحرف فان معناه نسبة مخصوصة تجزي فيها
الاستعارة تنص لان مطلق النسبة لم يشتهر ^{الافعال} بمعنى
بصلح ^{عند لا تجزي} وجه شبه في الاستعارة بخلاف متعلق
معاني الحروف فانها انواع مخصوصة لها احوال مشتهرة
ثم ان الاستعارة في الفعل على قسمين احدهما ان يشبه ^{الافعال} الفعل
الشديد مثلا بالقتل ويستعار له اسمه ثم يشتق منه
قتل بمعنى ضرب ضربا شديدا والثاني ان يشبه ^{او بعد استعارته} الضرب
في المستقبل بالضرب في الماضي مثلا في تحقيق الوقوع فيستعمل
فيه ضرب فيكون المعنى المصدرى اعني الضرب موجودا
في كل واحد من المشبه والمشبه به لكنه قيد في كل واحد
منهما بقيد مفاير لقيد الاخر فيصح التشبيه بذلك
كذا افاده المحقق الشريف قدس سره لكن ذكر العلامة
المحقق العضد الملة والدين في الفوائد الفاشية
ان الفعل يدل على النسبة ويستدعي زمانا واحدا
في ^{نحو نسبة بعدد الى الفاعل} الاكثر والاستعارة متصورة في كل واحد من
الثلاثة ففي النسبة كنوزم الامير الجند وفي الزمان
ينادي اصحاب الجند وفي الحدث فبشره بعذاب

حتى يشبه الاشياء فيه فاذا لم يصح
تشبيه شئ بمطلق النسبة لم يصح
استعارته لشئ فكيف يصح
في النسبة الخاصة الداخلة في
مفهوم الفعل التشبيه والاستعارة
بالتبعية

تعليل لمقدر كانه قبل كيف تفكر
نسبة الفصل على الحرف وهل
بينهما مناسبة وقرب حتى
يظن جواز قبلا واحد على
الاخر ويحتاج الى نقبه
اجاب بانه نعم فان معنى الحروف
نسبة مخصوصه تجري فيها
الاستعارة تبعا
للاستعارة في
متعلقتها
على اراء المصرو
تبعا للشبيه
في المطلق على
ما ذكره
اشار

واما على الشارح فالتشبيه في التعلقات كما
لا يستغارة في الحروف ولا ينوقف على الا
في التعلقات بل هي كلغة عنها
او مستغارة

فان قادی عیوی

في كلام الحق عظم الله قدره والدين
من تصنيف الامام

فيها الاستعارة نوع من النسبة ^{دولة} النسبة في التعبير
عن المستقبل بلفظ الماضي للزمان فافهم امر بالتأمل الخفاء
القول بالاستعارة للنسبة في هزم الخي الامير ^{نسبة} النسبة
الى الجند والاستعارة لك يمكن تشبيه نسبة النداء في الزمان
المستقبل بنسبة النداء في الزمان الماضي والاستعارة وكوة
الاستعارة في احدى صورتين للنسبة ^{دولة} دولة الاخرى نقره
من غير فارق ولم ينفذ الى ما هو اعم من ذلك من ان الخي
من القولين ايتهما وحن نقول الحق ما ذكره المحقق الشريف
لكن لا ما ذكره اما الاول فلان الفعل موضوع للنسبة
الى الفاعل مجازيا كما هو حقيقيا ولهذا ليس في هزم الامير
الجند مجاز لفوق واما الثاني فلان نسبة الفعل انواع
الى الفاعل وهي نسبة مخصوصة كما ان الابتداء نسبة
مخصوصة ونسبة الى المفعول ونسبة الى المكاب الى غير ذلك من
الانواع وكل منها نوع مخصوص له لوازم مخصوصة ^{بها} يشبه ان يشبه
الى المفعول باعتبارها لكن هذه المباحث مع العلامة ليس
المثال وهو قوله هزم الامير الجند للاستعارة في النسبة اما
لوقط النظر عندنا الحق مع العلامة لان الفعل قد يوضع للنسبة
الانشائية نحو اضرب وهي مشهورة بصفات يصلح لان
يشبه بها كالوجوب في قد يوضع للنسبة الاخبارية وهي
مشهورة بالمطابقة واللامطابقة ويستعار الفعل من
احدها للاخر كما استعاره راحة لراحته واستعاره قوله فليتبوء
قوله النبي من تعد بسوء على الكذب فليتبوء مفعله من النار

عولم يلتفت عطف على قوله اما بالتأمل
وحاصله ان كان الاولى ان يجعل وجه الامر
بالتأمل غيب ما هو الحق من القولون هما قوسيد
وجماله من خفاء القول ان الاستفارة لا تجري
الشبهة في النسبة الفعل والاسفارة في مفهوم
شبهه نسيان الهزم الى الاصول
شبهه نسيان الهزم الى الاصول
شبهه نسيان الهزم الى الاصول

نسبة الفعل مح
بواسطة
سبب
ان يقال انه لاشك في ان نسبة الفعل
لزمان نوع من مطلق نسبة الفعل و
حرى فيها الاستعارة بناء على راي
العلامة الا انه اذا كان يبتين
فربما الاستعارة في الاجزاء الثلاثة
بمفهوم الفعل الثلاثة امثلة متفردة
بالزوات لزيادة التوضيح حررته
اما الاور

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
والعلماء أئمةً مهتدين
والمؤمنين هم خير الخلق
وأحبهم إلى الله وأهل بيته

A close-up photograph of a piece of aged, yellowish paper. On the left side, there is a dark, irregular stain or mark that appears to be a smudge or a signature. The paper has a textured, slightly mottled appearance with some minor discoloration and small dark spots.

ع^ا
مصطوفاً على قوله
على معنى انه يجرى في
قوله في المصدر و
وجه التسمية منه

المطلق فهو المراد بمنطق معنى الحرف ما يقتضيه من المعاني المطلقة.

المعاني المطلقة عند الجمهور لكن الواضع شرط استعماله في خبرتي

من وفق الحفيفة جعل الموضوع له الجزئيات المحصورة وجعل تلك

والموتى على طبق بالاحبار احبار الصلوات جعلها مقبلا

لأن المشرك المحكوم عليه بمشركته المشرك فاعلم

التقنيات الاستفارة في معارف الخوض ومن الخرافات

والتبقي على قلم الاستفارة لكم رعا يشهد بذلك كلامه

بالحق استعملوا في مكارم الفرائض لكم في الواقعة:

الاستعمال المشقوق لطعن المشوق بتبعية المصدر وجوز وشر

الأولى أن يقول عن دلت دلالة صريحة بناء على أن النطق ليس مطلقاً أن

بين معنى المصدرين دولا الفعلين ويشعر ذلك باعتبار

وباعتبار بعض أجزاءه في الفصل ذي العلم كل جزء وانكر التبيين

فوصفه موضع الضمير لان الضمير كالا متصلا واجب

ثلاثة جليظة وقد وصفنا باستحقاقها **السكافي** ورددها الى

لننظر من انهم قالوا لا وجد الا انكم تتعجلون

قلت رحم المكننة عليهم كون زانية لا عتبا، استعفاء ذاك ذي والا

عليكم في الانكار انكارا مستاعيا على الرجا في لاعل الهلا ما كنتم

المستعار له متخفا حسا أو عقلا فالاستفارة تحقيقية

المستفاد له على التوهم والتخيل وهذا زبدية ما ذكره السكا

و تخيلينه ومحتملة لهما لا تخرج منهما جعل مال قسمته الا

مقبضها التماساً الى ما سيدور من انها مرسنة للاسفا

حاجا، بی اسد بری

فی المستقیم ای الدین

لا احمدا

١٢١

اعلم قرينة الاستعارة
التخييلية عند السكاكي
الاستعارة المكنية كما
ان قرينة المكنية التخييلية
مجاز مفعول لا اثبات
الاضفار او اثبات مجاز
او المجاز العقلي لا القوي
حسن

المكنية كما في اظفار المشية فان الاظفار استعملت في امر تخيلت
وتوهمت في المشية تشبيها بالاظفار بعد تشبيهها بالسبع
وتنزل بها منزلته والى ما سياتي من ترسيبها بانه تعسف
لان القرينة حاصلة بمجرد اثبات الاظفار الحقيقية لها
مجاز افتوهم صورة تشبيهة بالاظفار فيها واستعمال
الاظفار فيها لتحصي القرينة للمكنية خروج عن الطريق بزيادة
المستقيم **الفريضة الرابعة** الاستعارة ان لم تفرق بما يلائم
شيئا من المستعار منه والمستعار له فطلقة المراد من الاقتران
باسوء القرينة والافالقرينة مما يلائم المستعار فلا يوجد
استعاره مطلقة لا يبق للاستعارة باعتبار القرينة لا
يقترن بما يلائم المستعار له بل يقترن بما يصير مستعار له
باقتران القرينة لانا نقول الاستعارة يتحقق بالقرينة
المانعة عن اراده الموضوع له وما يلائم المستعار له فلا
بد من التقيد بخواريت اسد الاولى تقيد بالوصف
بالرعي للابنوهم ان الاطلاق مشروطة بانسواء القرينة
وان قرنت بما يلائم المستعار منه فترسخه خواريت اسد له
لبد على وزن علم الشعر المتزق بعضها ببعض جدا واللبدة
شعر الاسد المتبدل على رقبته ويقال للاسد دولبة
ولبد كعنب جمعها اظفار جمع ظفر لم تقلم من التقليم يعني
القطع جعلوا قوله لبد ترسيحا لان اللبد مما يلائم
المشبه به ومن خواصه وكذا اظفاره لم تقلم لان عدم تقليم
الاظفار اخص به لا يقال في قوله اظفاره لم تقلم شايبة
تجريد لان الوصف لعدم تقليم الاظفار انما تعارف

فيما

فيما هو من حالة بعلم الاظفار وهو الانسان لانا نقول عدم
تقليم الاظفار كناية عن القوة على ما في حواشي الكشف
فتأمل وان قرنت بما يلائم المستعار له فمجردة لتجريد
بعض مبالغة في الاستعارة لانه صار بذكر ملا يلائم المشبه
بعد من دعوى الاتحاد الذي في الاستعارة ومنه نشأ
المبالغة بخواريت اسد اشاكي السلاح وقد عجم في الترخيب
والتجريد كما في قوله لبد اسد اشاكي السلاح مقذوف له
لبد اظفاره لم تقلم اي عنده اسد تام السلاح كثيرا
للحم والمقذوف اسم مفعول من التقذيف بالقاف والذال
المعجمة مبالغة القذف بمعنى الرمي كأنه رمى بالحمم فالتقسيم
اعتباري والترشيح البليغ لاشتماله على تحقيق المبالغة في التشبيه
اسناد الالبيفة الى الترشيح مجازي من قبيل الاسناد الى
السبب والافلا بليغ من البلاغة هو الكلام ومن المبالغة
هو التكلم والاطلاق من التجريد وقد اشترنا الى وجهه فتنبه
وجمع التجريد والترشيح في مرتبة الاطلاق لتساوقهما باعتبارهما
واعتماد الترشيح والتجريد انما يكون بعد تمام الاستعارة فلا
نقد قرينة الاستعارة المصترحة تجريدا بخواريت اسد ابرمي
ولا قرينة المكنية ترشيحا والام يوجد استعارة مطلقة و
يستفاد من كلامه انه لو لم يشترط زيادة التجريد والترشيح
على تمام الاستعارة لكانت التخييلية ترشيحا وكذا مطلقا
لان الترشيح ذكر ملايم المستعار منه والمستعار منه في المكنية
المشبه على مذهب السكاكي نعم يمكن كذلك على المذهب المختار
الخامسة الترشيح يجوز ان يكون باقيا على حقيقة تاليفا
وهو مذهب السلف

وهو قول فيما مر بتجريدها عن بعض مبالغة في الاستعارة
وتعالمها انها هو بعد القرينة حيث احدثت في مضمونها
او المكنية تكون المستعار له اذ هي ملايم المستعار له
وكانت مبالغة في الترشيح على مذهب السكاكي
وكانت مبالغة في الترشيح على مذهب المختار
او على مذهب التحقيق الاولى ان يقال على مذهب الملايم
لستاد منه ان يجوز ان يعبر عنه بلفظ مجازي
للاستعارة دفعا لانه لا يمكن ان يجعل المبالغة
وهو مذهب السلف

في الذكر للتصريح عن الشيء بلفظ الاستعارة من حيث الاستعارة
لا يقصد به الاتقوية كما كانت نقل لفظ المشبه بغيره في النسبة
ويجوز ان يكون مستعاراً من ملائم المستعار منه ملائم المستعار
ويكون ترشيح للاستعارة بمجرد ان عثر عن ملائم المستعار منه
بلفظ موضوع ملائم المستعار منه ولا يخصص هذا الاختصاص
بكون لفظ ملائم المستعار منه مستعاراً بل يتحقق الترشيح بكون
التصريح على وجه الاستعارة كانه او على وجه المجاز المرسل اما الملائم
المذكور او للقدر المشترك بين المشبه والمشبه به وانما يحتل مثل
ذلك في التجريد بان يكون باقياً على حقيقة او مجازاً عما يلائم المشبه
في مجتمع التجريد والترشيح ويحمل الوجهين بل الوجه قوله نقل
واحد عنهما يحمل الله حيث اشتد الحمل للعهد لمشابهة
العهد بالحمل في ان يكون وسيلة لربط شيئين وذكر الاعطاء
وهو التمسك بالحمل ترشيحاً ما باقياً على معناه او مستعاراً للوثوق
بالعهد او مجازاً من سلا في الوثوق بالعهد بعلاقة الاطلاق
والتمسك فيكون مجازاً من سلا بمرتين او في الوثوق كما قيل
شقوا بعهد الله ورجع كل من الترشيح والاستعارة ترشيح
للاخر فتأمل ولا يخصص ان الترشيح المقرب بذكر الملائم للمشبه
يبعد شموله لذكر الملائم للمشبه بلفظ الملائم للمشبه فكأنه
اخذه مما ذكره الشارح المحقق في شرحه للتأليف اني استبعت
من كلام الكشف انه قد يكون قربة الاستعارة بالكناية
ذكر ملائم المشبه بلفظ ملائم المشبه به فيما ذكره في قوله توينقصوا
عهد الله وسنذكر تفصيله وما عليه فيما يبيد كره في الاستعارة
التخييلية **الفرد** السادسة المجاز المركب وهو المركب المستعمل

في غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة كالفرد او كقرينة المفرد في
كونها مانعة عن ارادة الموضوع له يصدق التعريف على مجموع
اعتصموا بحبل الله على الاحتمالين لانه اذا استعمل جزء من
اجزاء المركب في غير ما وضع له فقد استعمل مجموعاً في غير ما وضع
لان الموضوع له للمجموع مجموع امور وضع له الاجزاء وقرينة
مجموع المركب استعارة مركبة نظراً في تسميتها استعارة
كما لا يخفى على من ليس في معرفة الفن كالمستعير من الغير وكذا
يصدق على مجموع قولنا في رحمة الله اي في الجنة مع ان في
جعله مجازاً مركباً نظراً والحاصل ان المجاز المركب يختص
بالتمثيلية والخبر المستعمل في الانشاء والمستعمل في لازم
فائدة الخبر والانشاء المستعمل في الخبر ولا يشتمل ما يجوز
في احد الفأط فيه وان علقاً فقه غير المشابهة فلا يسمى استعارة
في خواشيه ولم يقل يسمى مجازاً من سلا لعدم نصيحتهم بذلك
هذا والشرطية خبر لقوله المجاز المركب وما بينهما اعترض
بالواو ويوهم نفى التسمية بالاستعارة انه يسمى باسم اخر بل
يكاد يوهم انه سمي تمثيلاً بغير ضمنية الاستعارة مع انه لا يسمى
باسم بل معافات القوم واعترض عليهم الشارح المحقق للناسخ بان
المجازات المركبة كثيرة كالاخبار المستعملة في الانشاءات فلا
يجوز المجاز المركب في الاستعارة التمثيلية ونحن نقول لا يجوز
في شيء من اجزاء التمثيلية من حيث الاستعارة التمثيلية بل
هي على ما كانت عليه قبل الاستعارة من كون حقائق او مجازات
او مختلفات بل في المجموع من حيث المجموع بخلاف غيرهما من المركبات
فان التجوز فيها سائر من التجوز في احد اجزائها فلم يلتفتوا
في غير

في غير
في غير

يخفى

وهو كونه
وكونه غير باق عليها

وهو كونه
وكونه غير باق عليها

وهو كونه
وكونه غير باق عليها

وهو كونه
وكونه غير باق عليها

وهو كونه
وكونه غير باق عليها

شرح من كلامه في بيان الحجة في مقصود
التي ذكرها الخبوز واكتفوا عن بيانها في مقصود
هيئة المركب الخبزي او الانشائي موضوعا لنوع من النسبة المتشابهة

فتجوز فيها بنقلها الى النوع الاخر فيصير المركب مجازا تشبيها
ذلك التجوز بخلاف التشبيه نعم يتجوز ان التجوز في الهيئة التورية

لم يدخل في شيء من الاقسام فاما ان يتجوز في الكلمة المستعارة
في التعريف ويجعل شاملة لها واما ان يتركب شيئا منها باللفظ اطلاق
فان قلت انما يدفع بهذا ما ذكره من المركبات لا المركب المفردة الواحد

بها افادة لازم فائدة الخبر فان قولك حفظت التوراة تفصيلا فان الجواز المفرد
افادة علمت انك حفظت التوراة ولا تجوز في شيء من اجزائه فهو التورية
كقولك تقدم رجلان ويؤخر اخرين بعينه قلت له عندكم من غير ما ووضوح

فانه يراد به ان هذا الشخص ليس بمسلم كمن من عرض او بانه يفرق
الكلام ولا يصير اللفظ به مجازا والمص في هذا المقام خاشية

يفنى عنها ما ذكرنا لكتنا نقلها ليكون شرجا جامعا بحولته
عارية محو مكتوب وهي هذه اجزاء هذا المركب المسمى استعارة

تشبيها وان كانا لها مدخل في الشرائع وجه التشبيه الانه
في شيء منها على انفراد تجوز باعتبار هذا المجاز المتعلق بمجموعها

بل هي باقية على حالها من كونها حقيقة او مجازا اما الاول
فكما في المثال المذكور واما الثاني فكما عبر في الكلام المذكور

عن التقدم والتأخير والرجل بلفظ مجازي وكما في قوله
حتم الله على قلوبهم اذا جعل الختم استعارة لاحداث هيئة
مانعة عن حلول الحق فيها جعل الكلام استعارة تشبيها
بناء على تشبيه حال قلوبهم بحال قلوب حتم الله محققا او مقدرا

في قوله تعالى
فما جعل الختم
على قلوبهم
فما جعل الختم
على قلوبهم
فما جعل الختم
على قلوبهم

وكان في قوله
فما جعل الختم
على قلوبهم
فما جعل الختم
على قلوبهم
فما جعل الختم
على قلوبهم

او مقدرة هذا كلامه ولا سمي استعارة تشبيها لاشتماله على
التشبيه يعني التشبيه في خصر التشبيه بجامع انه لا استعارة بدو

تشبيه لان فضل التشبيه تشبيه المركب مركب حتى كان ما عاده
من التشبيه في نظر البليغ كلاً وهذه الاستعارة متشابهة

البلاغة حتى لا يكاد يرتضى من زاق خلاف البياض ولو بطرف
اللسان ان يحمل الاستعارة في المركب على الاستعارة المتعددة

ان امكن ويجعل عليه حتى الامكان ليكون المنصور للبليغ هذا
التشبيه العظيم الشأن وحقيقته ان يؤخذ امور متعددة

من التشبيه ويجمع في الحاضر وكذا من التشبيه ويجعل الجوعان
متشاركين في مجموع متشبع بينهما وان اردت مزيد التفضل

فلا تطلب من هذا الخطر القليل وارجع الى مقام أعد لثله
لا الى كلام أعد للايجاز من فضله وفي خواشيه كمان الاتفا

المرحوة قد يكون مركبة بجوز ان يكون مركبة بجوز ان يكون
الاستعارة المكنية ايضا مركبة اذ لا مانع من ذلك عقلا

لكنهم لم يذكروه وفي وقوعه في الكلام تردد ثم كتب على هذه
الخاشية ظفرت بعد حين من الدهر بوقوعه في كلام الله تعالى

على ما ذكره العلامة التفاتاني في قوله تعالى فمن حق عليه كلمة
العذاب افانت تنقذ من في النار في سورة التنزيل ومن خواشيه
في هذا المقام اذ قيل ثبت الربيع البقل ووجه التشبيه و
قصد به تشبيه التلبس القبر الفاعل بالتلبس الفاعل فالتحليل
المركب الموضوع بالوضع النوعي للثاني في الاول فلا شك
انه مجاز مركب والعلاقة فيه المشابهة وصرح العلامة
القفا زاني في شرح شرح الاصول بانها استعارة تشبيها نحو

اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى ولي فيه بحث فان في الا
 استعارة المركبة التمثيلية على ما صرحوا به يجب ان يكون وجه الشبه
 هيئة منتزعة من عن امور وكذا الظاهر لا يجب ان يكون له
 هيئتين منتزعتين من مجموع اشياء قد تضامنت وتلاصقت حتى
 عادت شيئا واحدا فيقع في كل من الطرفين عن امور ربما يكون التشبيه
 فيما بينها ظاهرا لكن لا يلتفت اليه وفي كونه المثال المثال المذكور كذلك
 بحث ولا شبهة ان نحو اني اراك اخصير مستعمل في التلبس الغير الفاعل
 ثم القول بمثل هذا النوع من المجاز في مثل هذا التركيب نسبة الصلابة
 القصد الملة والدين في الفوائد الغيائية وشرح المختصر الامام عبد القاهر
 وذكر الفاضل التفاز اني انه ليس قول العبد القاهر ولا لغيره من علماء
 البيا لكنه ليس بعيد هذا كلامه وما ذكره من البحث مندفع
 بانه لو قصد تشبيه غير الفاعل بالفاعل لم يكن تجوزا في اللفظة فضلا عن ان يكون
 الفعل الفاعل اليه كما هو المشهور لم يكن تجوزا في اللفظة فضلا عن ان يكون
 مجازا مركبا اما لو قصد تشبيه التلبس الذي هو عبارة عن مفهوم
 مركب من غير قصد الى جزء من الاجزاء فلا حفاء في انها تشبيه لشيء
 بالشيء وقد تضامنت وتلاصقت حتى عادت شيئا واحدا فيكون
 مثل قول اني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى ولا يلزم من تشبيه
 تشبيه بهذا الاعتبار بالقول المذكور كونه القول مستعلا في التلبس
 الغير الفاعل فلا يتجوز ايضا ما ذكره نقول ولا شبهة ان نحو اني اراك
 اخصير مستعمل في التلبس الغير الفاعل وما يؤيد ما ذكرنا من ان نقله انه
 قال ذلك المحقق انه لم يقل به احد لكنه ليس بعيد فانه يشير الى ان
 توجيه المركب المذكور غير ما هو المشهور نحو اني اراك تقدم رجلا
 وتؤخر اخرى ظاهرا وتؤخر رجلا اخرى علة ولا محصل له بل اخرى

اني اراك تقدم رجلا

صفة

صفة قارة اني اراك تقدم رجلا تارة وتؤخر تلك الرجل تارة
 اخرى اي تردد في الاقدام اي الشجاعة والجموع على الامر والنجاة
 بجم وحلا وكف النفس عنه لا تدري ايتهما اخرى كذا حقق
 المثال فانه التحقيق الوفي الاعلى ولا يذهب عليك انه لا يمكن الحكم
 على مفهوم الجملة كما لا يصح على مفهوم الفعل والحرف فلا يقع فيه
 التشبيه الذي هو مبني الاستعارة بل لا بد من التشبيه في ما يسري
 التشبيه منه الى التشبيه في مفهوم ذلك المركب كان يعبر التشبيه
 في مضمون الجملة او في الهيئة المنتزعة عنها فيكون الاستعارة فيها
 ايضا تبعية وقد خلا عن الايمان اليه كلام القوم وما يخرج في
 الصدر ولا تجده في صدر بعد الصدر ان قوله اني اراك
 تقدم رجلا وتؤخر اخرى مسبب عن التردد فيجوز ان يكون
 التجوز باعتبار فيتحقق المجاز المرسل في المجموع من غير تصرف في
 الاجزاء كالاستعارة **العقيدة الثانية** في تحقيق معنى الاستعارة
 بالكنية اتفقت كلمة القوم اللفظ كلمات القوم لانه للاتفاق
 من فاعل متعدد الا ان يقال قصد بنوعها المبالغة في الاتفاق
 حتى تجاوزت الى الاتحاد ولا يبعد ان يقال الاسناد مجازي حقيقة
 اتفقت القوم في كلمتهم فلا وجدة الكلمة في فاعليتها على انه
 اذا شبه امر باخر من غير تصريح بشئ من اركان التشبيه سوى
 المشبه المراد بالمشبه ما لاقى بالنسبة كان مشبهه لا ما ذكره بكونه
 مشبهه فان المشبه في اظفار المنية ليس هكذا اذ ليس في نظم
 هذا الكلام تشبيه بل النسبة موزنية باضافة الاظفار
 والشرط المذكور يشمل قولنا زيد في جواب من قال من يشبهه
 مع انه ليس هناك استعارة بالكنية فاحرجه بقوله

دل عليه اي على ذلك التشبيه بذكر ما يخص المشبه به لا يشمل مثل
ينقصون عهد الله اذا اريد بالنقل ابطال العهد فانه لم يدل
على التشبيه فيه بذكر ما يخص المشبه به بل بذكر ما يخص المشبه بلفظ
ما يخص المشبه به لا يستكلف بما ارجوا ان لا يخفى على من كان في
شمول البيا لا للاستعارة بالكناية على مذهب السكاكي نظر لان
مبنى الكلام في مذهبنا على مناسي التشبيه كما هو مقتضى الاستعارة
فليس الدلالة بذكر ما يخص المشبه به على التشبيه بل على دعوى تقرر
الاتحاد بحيث لا يقصد بالدعوى ويجعل مسلم الثبوت ويعبر عنه باسم
المشبه وكذا في شموله الاستعارة بالكناية على مذهب المختار اذ
الدلالة بذكر ما يخص المشبه به على اللفظ المستعار للمثبه لا على التشبيه
فالاولى ان يقال اذا لم يذكر شيء من اركان التشبيه بشيئ من سائر المشبه
وذكر معه ما يخص المشبه به كان هنا استعارة بالكناية لكن اضطر
اقوالهم اختلفت اقول لهم من قولهم اضطرب خبر القوم بمعنى اختلفت
كلماتهم وليس بمعنى اختلفت اقول لهم كما هو احد معاني الاضطراب
لعدم اختلال قول السلف والاوولى ان يقول اضطربت اقول لهم
الى ثلثة حتى يتبين قوله ولنتهض لعلها في ثلث فرائد من ثلثة بقوله
اخرى اي مجعولة زيلها فريضة اخرى وكانت مستحدث والافلام نجد
التدليل بهذا المعنى في اللفظة كانت لبيان انه هل يجب ان يكون التشبيه
في الاستعارة بالكناية مذكورا بلفظ الموضوع له ام لا **القول الثاني**
الاوولى ذهب السلف يريد به من تقدم السكاكي وهو في اللفظة
كل من تقدم من اباؤك واقربائك وكانت سمي اهل العلم بالما
سلفا لا نهما ابا لتعليم لان الاستعارة بالكناية لفظ
المشبه به المستعار للتشبيه في النفس الرموز اليد بذكر لانه

منه من

من نكر غير تقدير في نظم الكلام وذكر اللازم قرينة على قصد من
عرض الكلام ولا يقد فيه عند من شاهد الاشارة الى المعاني
العرضية وصدق بجاستها المرضية وهكذا المذهب الثالث
الذي جعلها التشبيه المضرب في النفس المدلول عليه بذكر لازم التشبيه
مبنى على التشبيه معنى عرضيا لا مقدرا في نظم الكلام ووجه
تسميتها الاستعارة بالكناية او مكينة اي استعارة مكينة
لان الاسم هو المجموع لا مجرد المكينة ظ لانها استعارة بالمعنى
المصطلح ومكينة بالكناية بمعنى اللفظة او الحفظ وكذلك ان لا نتج
اللفظة فافهم ومن وجوه ترجيح هذا المذهب ان الاستعارة ح
الضبط لان كلها هو لفظ المشبه به المستعمل في المشبه وكفى شاهدا
لقوته انه اليه ذهب صاحب الكشف وكذا الى غيره ولو احتمل
فتقديم الظرف للقصر والتعبير عن صاحب المذهب بصاحب الكشف
تؤيد بشارته ولا يخفى ان ما سبق يستلزم كونه المختار فالاولى
بقوله وهو المختار التفرع ويمكن ان يتعذر لترك التفرع بان
المقصود انه مختار الجمهور وفي التفرع يستفاد انه المختار بناء على
الدليل وكثير من الكلام السكاكي يميل الى ان مذهب هذا حتى ذهب
الشارح المحقق في ترجيح التخصيص ان مذهب هذا وصرف عبارته
الآتية عن ذلك عن ظاهرها لكن الحق ان عبارته اظهر في كون
مذهبه ما هو المشهور من مذهبه فلذا قال **القول الثالث**
يشعر كلام السكاكي بانها اي استعارة بالكناية لفظ المستعمل
في التشبيه بادعاء انه اي المشبه عينه اي التشبيه ولا خفاء في ان
تسميتها استعارة بالكناية او مكينة غير ظوان سلم ظهور
كونها استعارة واختار رد التبعية اليها بجعل قرينتها على

استعارة بالكناية وجعلها أي التبعية أي ما جعله القوم تبعية
 قرينتها على عكس ما ذكره القوم في مثل نطقت الحال **الاستعارة**
 لدكت والحال قرينة ويرد عليه ما من المراد أو من الورد **نطقت**
 أن لفظ المشبه لم يستعمل إلا في معناه فلا يكون استعارة إذ
 الاستعارة عنده قسم المجاز وهذا أراد على نفس الاستعارة
 بالكناية وهذه شبهة قوية لم يحج حول رفعها أخذ ما يليق أن يفي
 إليه ونحن رفعناها في رسالة العقول بالفارسية في الاستعارة وقوله
 وهو الظاهر أنه قد صرح بأن نطقت مستعار للأمر الوهمي فيكون **استعارة**
 معتربا بها والاستعارة في الفعل لا يكون الاستعارة فلزمه القول ما
 الاستعارة التبعية أراد على رده التبعية إلى المكنية عنها لتقليل
 للاقسام وتقريبها إلى الضبط كما صرح به ففي الكلام نشر على ترتيب
 اللف وحاصل الأيراد أنك لم تستغن بالرد عن اعتبار التبعية لا
 أنك جعلت الفصل استعارة للأمر الوهمي لئلا تتركه في الاستعارة
 التخيلية وهذا الأيراد مما لم يندب عن السكاكي ويمكن رفعه
 بوجهين أحدهما أنه يقرض على القوم بأنهم لو قبلوا الاعتبار
 في التبعية لصارت استعارة بالكناية واستغنوا عن اعتبارها
 لأنهم يجعلون الاستعارة التخيلية اثبات لازم المشبه للمشبه
 مع استعماله في حقيقته ولا يشترط كلامه بأنه بردها إلى الاستعارة
 بالكناية والتخيلية على مذهبه بل من ينظر في كلامه يعرف أنه كلام
 مع القوم وثانيهما أنه جعل الاستعارة التخيلية للصورة الوهمية
 لتكون حقيقة باسم الاستعارة في الغاية قبل رد التبعية فله أن يقول
 يحدد عن القول به لمصلحة المذكور لأن النفع فيه أكثر من
 رعاية مشقة المنكبة في إطلاق الاستعارة ولا يخفى أن المناسبت

الأظهر أنه بالنصب عطف
 على نطقت

بحدوث

بحدوث رد التبعية أن يكون بعد تحقيق معنى التخييلية عنده فإن
 معنى الرد عليه كما لا يخفى **الفرق** **الثاني** ذهب الحطاب أي
 حطاب دمشق إلى أنها التشبيه المضر في النفس ومع لا وجه لتسميتها
 استعارة وإن كان كونها كناية غير خفي ونتيجة أيضا أن ذكر الأسم
 المشبه به كما يرمز إلى التشبيه يرمز إلى الاستعارة والاستعارة يبلغ
 فلا وجه للعدول عما حققه القوم من الاستعارة وإذا عرفت الأقوال
 الثلاثة فاستمع ولنا تحقيق رابع أرجو أن يكون ممن ليس له إعطاء
 مانع وهو أن الاستعارة بالكناية من فروع التشبيه المقلوب فكما
 يجعل المشبه مشبهًا به مبالغة في كماله في وجه التشبيه حتى استحق أن يلحق
 المشبه بكقوله وبدا الصباح كأن غرته وجه الخليفة حين يصح بحسب
 شبهة غرة الصباح بوجه الخليفة كذلك يستعار اسم المشبه للمشبه به فيكون
 غاية المبالغة في كمال المشبه بوجه التشبيه كما في أظفار المنيّة والمراد بالنيّة
 السبع يجعل الكلام كناية عن تحقيق الموت بلأريية فنشبت المنيّة
 أظفارها بفلان بمعنى نشب السبع أظفاره به كناية عن موته لا
 محالته ولا تجوز في إضافة الأظفار إلى المنيّة ولا اشكال في جعل
 المنيّة استعارة ووجه تسميتها المتعارة بالكناية في غاية الوضوح
المرحلة الرابعة **الاشبهة** في أن المشبه في صورة الاستعارة بالكناية
 لا يكون مذكورًا بلفظ المشبه به كما في صورة الاستعارة المبرزة
 وإنما الكلام في وجوب ذكره بلفظ الموضوع له والحق عدم الوجوب
 بجواز أن يشبه شيء بأمرين ويستعمل لفظ أحدهما فيه ويشبه
 من لوازم الآخر فقد اجتمعت المبرزة والمكنية مثاله قوله تعالى فاذم لها
 الله لبس الجوع والخوف يستفاد من هذا البيا أنه اختلف
 في جواز ذكر المشبه بغير لفظه ولم يفت عليه بل قال الشاعر المحقق في

الأظهر أنه

شرح التلخيص والذي يلوح من كلام القوم في هذه الآية ان في لباس
الجموع استعارتين احدهما نصيحة والاخرى مكينة فانه شبه على
الانسان عند الجموع والخوف من اثر الضرر من حيث الاشتغال بال
لباس فاستعمل له اسما ومن حيث الكراهة بالطعم المر الشيع فكنى
استعارة مصرحة نظرا الى الاولى ومكنية نظرا الى الثانية وبكوة الا
ذاتة تخيلا وتحقيق ذلك ان الاستعارة بالكناية ان كانت تشبها
مضمرا في النفس فلا مانع من كوة المشبه في التشبيه مذكورا مجازيا او
ان كانت المشبه به المرموز اليه المستعار للمشبه فلا مانع ايضا في ذلك
عن ذكر المشبه مجازا وان كانت المشبه المستعار للمشبه به مما هو مذهب
السكاكي فصحة تدور على صحة الاستعارة من المستعبر فان صحت
صحح والآفلا **العقد الثالث** في تحقيق قرينة الاستعارة بالكناية
وما يذكر زيادة عليها من ملايات المشبه به في نحو قولك الخالب المنيش
بفلا فان الخالب فيه قرينة الاستعارة وهي جمع مخالب بكسر الميم وفتح
اللام اما بمعنى ظفر كل سبع طائر كاذ او ماشيا او هو لما يصيد من
من الطير والظفر لا لا يصيد ونشب كفرح بمعنى علق زيارة
على قرينة وفيه خمس فرائد **الفريدة الاولى** ذهب السلف سوي
صاحب الكشف الى ان الامر الذي اثبت للمشبه من خواص المشبه به مستعمل
في معناه الحقيقي واما المجاز في الاثبات يقيم الياء الترشيع والتخييلية
وليس كلام السلف فيما راينا الا في التخييلية وايضا لا يصح على عموم
قوله ويسمونه استعارة تخيلية فيجب تخصيص الامر بما لا يتم الا
استعارة الابه وتسمية استعارة استعارة لانه استعمل ذلك الاثبات
من المشبه به للمشبه وتخييلية لانه خيل ثبوت المشبه ادعاء اعتاده مع
المشبه به وقوله واما المجاز في الاثبات بمعنى ما الجازي في الاثبات

اي في اثبات تلك الخاصة للمشبه وقع من السلف بيان لان
يستعمل هذا المجاز مجازا في الاثبات ووجه التسمية التسمية ليس
موجباً للتسمية حتى يجهل ان الرائد على القرينة ايما يشاركها في
كونه مستعارة تخيلا ويجامون بعدم انفكاك المكنى عنه عنها واليه
ذهب الخطيب **الفريدة الثانية** جوز صاحب الكشف كونه استعارة تخيلية
في بعض المواد لما يلزم المشبه كافي قوله تعالى بنفضون عهد الله حيث
استعمل الجمل على سبيل الكناية والنقض لا بطلاله قال صاحب الكشف
شاع استعمال النقض في العهد ابطال العهد من حيث نسبتهم
للعهد بما جعل على الاستعارة لما فيه من اثبات الوصلة بين المتعا
قال السارح المحقق للتلخيص قد استعملنا هذا قرينة الاستعارة لا
يجب ان يكون استعارة تخيلية بل قد يكون استعارة حقيقية
كاستعمال النقض لا بطل العهد هذا كلامه فالقرينة مجرد
التعبير عن ملايم المشبه بما وضع للملايم المشبه به ويجري التخييل
باثبات النقض الحقيقي في الآية ايضا فجعلها استعارة
لا بطل العهد من غير التفات الى هذا الاحتمال يشعرا به
ما امكن ذلك لا يلتفت الى غيره ومن ههنا نشاء ما ذكره في
الرابعة ولا يخفى انه قرينة ضعيفة يستبعد كونها مقبرة
عند البلغا فنقول يحتمل ان يكون كناية عن الموت وان يكون
مراده شاع استعمال النقض في مقام افادة ابطال العهد
او في اظهار ابطال العهد ولا يخفى ان جعل القرينة مطلقا
التخييل اقرب الى الضبط فخرده انشبا بالاعتبار **الفريدة الثالثة**
جوز السكاكي كونه مستعارة تخيلية مستعملة في امر وهي نوحه
ان السكاكي جعل الاستعارة التخييلية مستعملة في امر وهي نوحه

المتكلم تشبيه بهناه الحقيقي ولم نفكر من غيره على نسبة الجوز
اليه بان يكون مذهب الجوز دون الترشيع والتعيق
وتسميته استعارة وهو ظاهر تخيلية لانه مما خيل له
المشبه في المشبه به ولا يخفى انه يقتضف اي خروج عن سواء الطريق
وانفراده عن كل رفيق وهو في السلك لا يليق وذلك لان محاربه
هو جعل اللفظ تابعا للمعنى فجعل المعنى تابعا للفظ خروج عنها فانما
عدل عما عليه طبيعة المعنى من اثبات المعنى الحقيقي للملائم المشبه به
للمشبه الوان المتكلم توهم صورة وهمية واستعار لها لفظ الملائم
للمشبه به ولا يرى داع اليه كما ترى سور طلب استعمال لفظ الاستعارة
التعارفة في اللفظ المستعمل في غير ما وضع له ذلك **في المختار**
في قرينة المكنية انه اذا لم يكن للمشبه المذكور تابع شبه رادف المشبه
اي تابعه كان باقيا على معناه الحقيقي وقد عرفت منشأه وفيه بحث
لجواز ان يكون ذلك فيما اذا لم يشع استعمال لفظ رادف المشبه به
في المشبه لا في ما اذا لم يكن فانه الذي دل عليه سوف عبارة الكشف
حيث قال شاع استعمال التقص في ابطال العهد ووجه ما ذكره
ان الاولى عارية اسم الاستعارة اذا لم يمنع جانب المعنى ويقارنه
ما سبق ان جعل الجميع على نحو واحد اذا لم يكن فيه كلفة او لم
ان خلوص القرينة عن الضعف مطلقا يدعوا اليه وكان اثباته
له استعارة تخيلية لانهم صورة شبهة اياه له على ما هو مذهب
السكاكي لانه يقتضف لمخالب النية اي كبقاء مخالب النية على
معناه الحقيقي او كاثبات المخالب للنية فرقه على كل تقدير الى
ما هو له البلاء فعليك والسلم عليك وان كان له تابع شبهة ذلك
المراد المذكور كان مستعار لذلك التابع على طريق التصریح

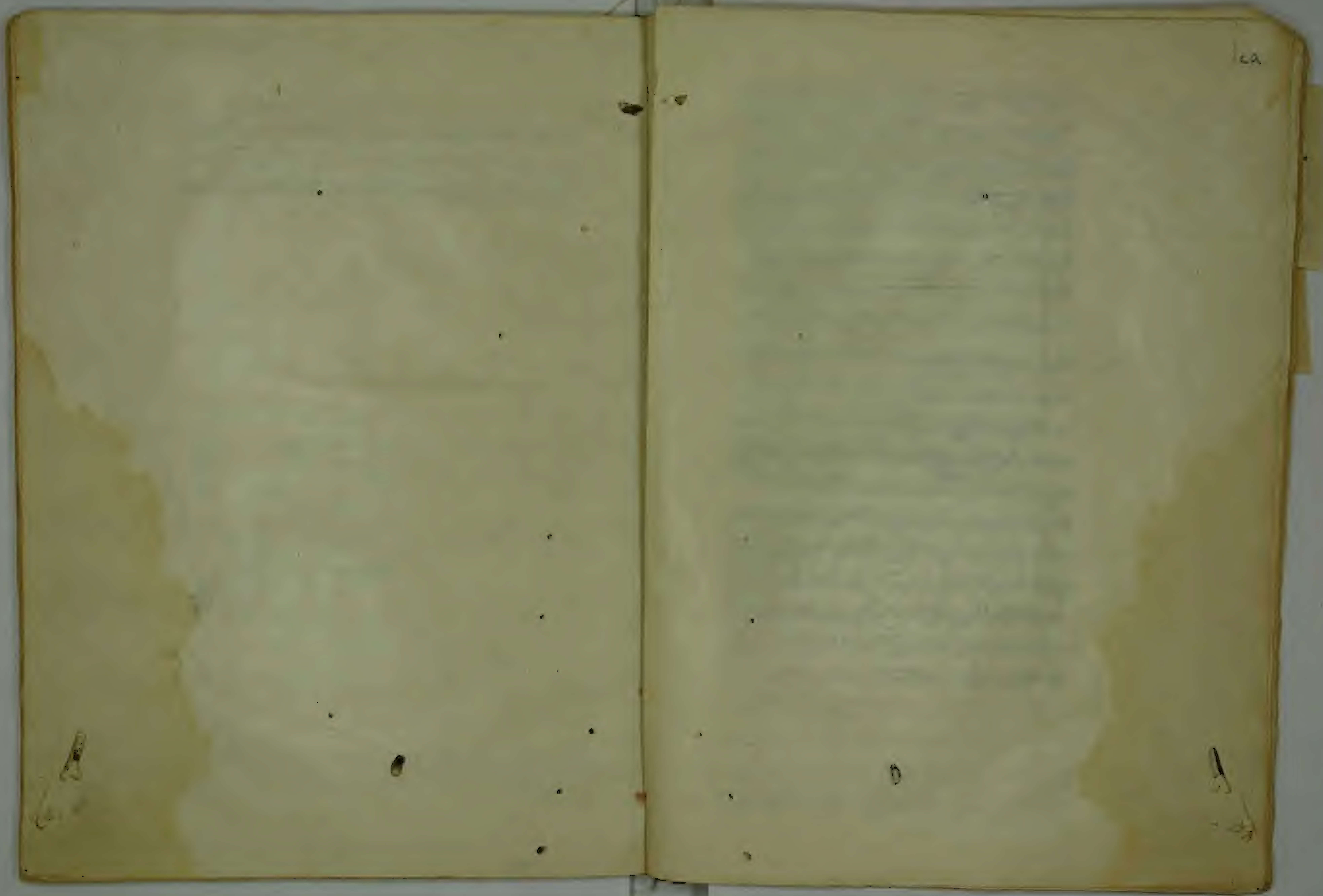
فالا

فالا احتمالات عند اربعة كون الجميع حقيقة والانقسام الى
الاستعارة المصروفة والحقيقة وكون الجميع استعارة تخيلية
والانقسام الى الحقيقية والتخيلية فاولئك ان تزيد
اقسام الاحتمال باهتناماه غير مرة الى ان حصل لك الاتفاق
فعلينا بالاعراض وعليك بالاقبال والمحدد على كل حال **القرينة**
الخامسة كما يستعمل ما زاد على قرينة المصروفة من ملايمات التشبيه
ترشيحا كذا لك بعد ما زاد على قرينة المكنية من الملايمات ترشيحا
لها لكون الترشيع موضوعا لمفهوم مشترك بينهما وهو
ملايم التشبيه ويقرن الاستعارة او المفهوم مشترك
بينهما وبين التشبيه وهو ملايم التشبيه ويقارن الاستعارة
او التشبيه بمفهوم مشترك بينهما وبين التشبيه والمجاز المرسل
ايضا لان الاشتراك خلاف الاصل لا يشب من غير ضرورة و
لا هنا فلك تحصل ذلك المفهوم بسهولة مما القينا اليك
ولا يخفى انه لا معنى لقوله ما زاد على قرينة المصروفة لان ذكر ملايم التشبيه
لا يصلح ان يكون قرينة المصروفة حتى يحتاج الى تقييد جملته
بالزيادة على القرينة ولا يكفي في التقييد الزيادة على قرينة المكنية
بل لابد ان يكون زائدا على قرينة المكنية التخيلية ايضا الا
ان يقال انه اخل في قرينة التخيلية لا يزيد على قرينة المكنية
فلا نفعل ولا يخفى ايضا ان الاشتراك بين المصروفة والمكنية
لا يخص الترشيع بل يشمل التجريد ايضا بل الاشتراك بين التشبيه
والمجاز المرسل ايضا الا ان يقال التخصيص مجرد اصطلاح
فاعرفه ولو لم تجزها فان الكلام ليس من توابع الاسماء
ويجوز جعله ترشيحا للتخيلية والاستعارة الحقيقية

فظاهر وكذا التخييلية على ما ذهب اليه السكاكي لان
 التخييلية مصرحة عنده واما التخييلية على مذهب السلف
 فلان الترشيح يكون للمجاز العقلي ايضا بذكر ما يلزم ماهوله
 كما يكون للمجاز اللغوي المرسل بذكر ما يلزم الموضوع له وللشبه
 بذكر ما يلزم المشبه به والاستعارة المصرحة كما سبق الاولى ترك
 قوله والاستعارة المصرحة ازيادة للمكنية ايضا ووجهه
 الفرق بين ما يجعل قرينة للمكنية ويجعل نفسه تخيلا او
 استعارة تحقيقية او اثبات تخيلا وبين ما يجعل زائلا
 عليها وترشيحا فوق الاختصاص بالمشبه به فالتفاهات
 اختصاصا وعلقا به فهو القرينة وما سواه ترشيح خض
 بيا الفرق بين القرينة والترشيح بالمكنية لانه لا التباس
 بين القرينة والترشيح في المصرحة كما اشترنا اليه نعم يحتاج الى
 الفرق بمثل ما ذكر بين القرينة والتجريد فانيتهما اشتدا اختصا
 بالمشبه كان قرينة وما سواه تجريد والاظهر ما يخص به السماع
 اولاهو القرينة وما سواه ترشيح ولك ان تجعل الجميع قرينة
 في مقام شدة الاهتمام بالايضاح الحمد لله على تمام الاصلاح
 بعد الظلام المحجج الى المصباح وطور نزجوا الانتظام في
 سلك دعاء الطلبة الطلحاء في الصباح والرواح تمت بعون
 الله الملك العلام . والتسليم . يا رحمن يا رحيم

بسم الله الرحمن الرحيم





كون العنكبوت انما كيد ثابت لان كواها مما يشبه الرضى ثابت وكل شيء مما يشبه الرضى مجرد انما كيد متواتر
ينتهي كون العنكبوت انما كيد ثابت ولو كان لفصل الجمل به انما كيد اجتمع انما كيد لفصل الجمل والكرار وانما كيد
و هو لم يذكر يا محمد ولو اجتمع فقد صار كينا تكلفاته ولا يجد لها عينا لكن انما كيد وانما كيد



شرح

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

ان ابلغ ما تشبه به في هذا الكلام وابدع ما استعمل به النفس برب الاقلام هذا مبدع
 براء البرايا وعظم بالاكرام وشكى منعه حصص من يشاء بمنزلة الانعام ثم القلوة
 والسلا على سؤله المبعوث من اسرف جارا لثقل الامانة به خرجت زهد البلاغة
 في رياض الفضايلة من الاكرام وعلى عثرته الخيارات الكرام وصحة ائمة الافتاء العظام
 فيقول العبد الفقير الى الله الفتي السيد محمد بن الحاج جليل الكفوي ان شرح رسالة
 الاستغارة للفاضل العوام العلامة شرح وكتاب شفيق اشتمل على فوائد نسيها
 وفراغ انية عزيز المثل معدوم النظير رفيع الشأن ذو القدر الخطير لانه يحتاج
 الى ترشيح فراغ معانيه ويفتقر الى ترشيح فواعد معانيه لاظهار مطالبه عن كلام
 الاستار واجرا لثقلها ما عر به على رياض الانظار فانه لا يخلو عن العوامض و
 العوابعات وعن الشاح والمعضلات ولم يلتفت من تصدي لجل مفكاته الا الى
 توضيح واضحا له وتبيل مفضلاته وتطويل الكتاب بانياته فاطمانفه بعد تحت الحجب
 مستورات وازاهيره من وراء الاكمام منقولات مغلفات عباراته غير مفتوحة وقنا
 عات مستعدات غير مكشوفة فخذ الى ذلك الى تخريب حاشية كاشفة مشتملة على درر
 القواعد محققة على غير الفوائد مشتملة لما نسخ للفكر الفائق والذهن القاصر من تحقيق
 المقصود ودفع المورور فيات وان امكن في هذه القدر ولما دخل مع القادرين في عدد
 لقلة البصانة وكثيرة تشبهه الحال وكحال القوة وقوة الكمال في ضعف البال فلما
 استت بفتياته وشيذات اركانه رايت ان امره شغفه باسم من رفع اليه رفع الله
 شأنه ليكون تحفة لخصته في خيرة الجنان بهجة وبها يصير خذته ستته هي

غنية الجنان فزهة وصفاء وهي حرة من شغل الخلق والاحسان وسبب الامن والامان
 جميع الفاضل والفضائل لا يبعد قالا له قولا لائق لا يدرك الوصف المطهر خصا به وان
 يكون سابقا في كل ما وصفه قطب لداثة العز والاقبال شمس لفلت المحذور والافضل
 ميسر رياض الفضا على بحسن رتبة متسع حياض الفواضل بين عناية طاهر جليل
 لخبارة في الذيار وسار جليل انان في الاقطار واسم بخا لعل الجود الكرم واقاضته بحال القول
 على الام لا سيما المستغرق من القرن الى القدم بل طائف الالاء والتم المحبة الاحكام
 بالدعاء على الدوام في الليال والايام وانا في حل هذا الى تلك الحضر كالحامل الى حضارة
 بضع القطرة والمهدى الى الدعاء اقل ما يكون من انداء لاء الا اني قد قصدت بذلك ان يكون
 وسيلة الى نظرة العالوية ورغبة الى خطية الغالبة فان تلقاء بالقبول الامم فستشنة
 اعرفها من خرم وان لاحظ بين الغاية والكرم فدمعة من شعاع الاعظم والله استله
 الهداية الى قوم السبيل وهو جيب رفيع الوكيل وها ان الشرح في القول بجمال القول **فأقول**
 يقول العبد المنقر عدل عن التكلم الى الغيبة للاستغفار في قول الشا عن الهى عبد الله العاص
 انك وللهم لنفسه الاعتراف بعجزه وفقره بعنايته وللتعجب لانام في مثل هذا الكلام
 الذي يجد المفضل المسام والتبني على ان لا يقرب ان يقول العبد المتقار في هذه القول الفائق ولا تمكن
 على اجراء الصفات المذكورة ولا الصفات ولا يذهب عليك ان الفصل بين التمجيد والبسملة ينافي
 الاقتداء بجدي لا ابتداء بالجدلة وانما قيل ودفع الشرح من ان هذا الفاضل ليس
 باجنبي بناء على ان الحد وقع مقولا لهذا القول الفاضل فليس بشي فاضل فانه من وظائف
 اهل العلوم الظنية لا يسم من جميع في امثال هذه القضية كما لا يخفى على ذوي الروية
 على انه لا يدفع من انه الفصل بالادعية بقوله **حفظه** الجليلية واخر منه ان
 يجعل ذلك الفصل من تحت التسمية على ان يكون بآء البسملة متعلقه به لا بالمقدار
 ويمكن ان يقال انه من زيادات الفاسخين كما وقع في اواخر كتب المتقدمين **قوله** الى الطاف ربه
 الحقيقة **قوله** الا لطف جمع التلطف بضم اللام وسكون الطاء **قوله** المحملة وهو الفرق
 والملاعة في العمل ولطف الله تعالى توفيقه وعصمته وهو امر خفي كما لا يخفى وصفه

بسم

بالخفية وعاقيل ان اللطف هو الاحسان برفق وبعطف الله تعالى احسانه والوصف بالخفية مع
 انه كما قيل يفتقر الى الخفية وهي اسم الباطنة فيفتقر الى الجلية اظهرها رباحي واعراضها ظاهر
 فقيه نظر لان الذي بمعنى الاحسان ايضا امر خفي فانه بمعنى الانعام لا بمعنى النعمة وكما
 بمعنى النعمة فهو اللطف بمعنى اللطيفين كما لا يخفى على من تتبع كتب اللغة **قوله** بخفية الجلية
 اعلم ان الجلاء كما جاء مقابل الخفاء قد جاء بمعنى التيقن فهو ههنا بالمعنى الآخر فان معضلة
 الغفارة تثبت لقول السائر ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء فيما
 قيل ان الجلاء المخفية مع انها من الامور الخفية بخلاف الامر المتبني الاحاجه **قوله**
 لواهب العطية فيه ان اسماء الله الجلية توقيفية عنها لا تحتمل ولم يسمح اذن من الشارع
 في اطلاق الواهب عليه تعالى بل المسموع هو الواهب هكذا قيل في هذا الباب وقد ورد الشرح
 باطلاق اسم فهو اذن باطلاق ما يردفه وما يلزم معناه وفيه ان المراد قد لا يلزم
 قد يكون لا يوفى للثقة فلا يصح الاطلاق فالوقوف لازم على الاطلاق واكمل ان الوقوف
 مذهب الاستغنى وذهب المعتزلة والكرامية الى انه اذا دل القفل على شجرة معنى من المعاني
 لذاته تعالى صح اطلاق ما يدل عليه من الالفاظ عليه تعالى بلا توقف وادخلها في
 التعريف من لكتبة اشترط ان لا يكون اللفظ هو ما لا يليق بذاته تعالى فعلى مذهب المعتزلة
 لا ترد في صحة اطلاق الواهب وايضا التوقيف هو في الاسماء من الصفات نقلة الغزالي
 والواهب ههنا ذكر على وجه التوصيف لا الاسمية قال بعض شراح المصنف في حديث
 ان الله رفيق يحب الرفق لا يجوزنا اطلاق الرفق عليه تعالى سما فلا يقال في الدعاء
 ياربني لانه لم يوجد في ذلك نقل ولا يفهم من الحديث جوازه الا ذكر على وجه الاخبار
 لا الاسمية نعم ان المصنف اخبر بهذا الوصف لنا سبعة المقامات الكنية على التاليف
 ان من افاد العظام لا يقال تعليل الحكم على المشتق يدل على عليته المأخذ فيفيد الكلام
 ان جميع الجاهد ثابته له تعالى بسبب الانعام وليس الا كذلك بل هو لا يسم فان الجود
 تعالى كما يحقق الحمد على الفضائل يستحق على الفضائل لاننا نقول التعليل يدل على
 العلية لا على اختصاص العلية فيفيد انعامه الى علة لشبهت الحمد له وذلك لا ينافي

على

على شئ آخر لشبهت بعض المحامد وكما له تعالى ايضا فان الحكم الواحد يجوز ان يشبهت
 بفعل شئ ثم لا يجاز عن ايهما الاختصاص ولم يبال به فانه يندفع ما في شئ من الالتفات
 وقيل لم يجعل الانعام هنا علة لشبهت المحامد له تعالى بل علة الاخبار بان المحامد تاسله
 تعالى فتدبر نقل عنه حمد الشارح ان احسن الى قوله الحمد الواهب العطية وصالوته صلوة
 المتن الا انه في المعنى عطف على مجرد الحمد الواهب العطية وفي الشرح العطف على قوله
 ان احسن ما انتهى وقيل يجوز عطف الصلوة على اسم ان والخبر على المحمد وعطف جعل الصلوة
 على خبر ان ولا يرد ان الصلوة ليست احسن ما يزد به التعميد دفع به التعليل كون الصلوة من افراد
 الحمد بناء على ان فيها اعترافا بانه تعالى مرسل له عليه السلام استلهم **قوله** اي كل عطية اشارة
 الى كون الله مستغنى كما ان قوله والوعظية المعهودة اشارة الى كونه اللطيف الخبير بها
 قبل الله يشترط في العهد الخارجي سبق الذكر خفية او تقدير او اشارة الى المحاضر وعلم المخاطب
 بحدولها وهذا ليس كذلك فسادا فان علم المخاطب بالاعتذار قد يكون اذا كان بعض افراد
 في الادبها ونباد الى الافهام بسبب من الاسباب كما صرح به الشارح العصاره عند
 قول الملك العلامة **قوله** اقبل لطف مني كما من الناس فيفق عطية الكثر من معهودة عند المخاطب
 لكونها حاضرة في الجنان مبادرة الى الانها ان لغيره الرعية وكما في المحبة وايضا يجوز العهد
 اشارة الى الفرد الكامل كما من صوابه وعظمته الكون في ذلك كل حيث خضعت بالنبوة عليه السلام
قوله اي جميع البرايا نفس للبرية واشارة الى ان الله لا يسوق والا وكي كل برية كما هو
 المعهودة والموافق لقوله تعالى اي كل عطية لله تعالى الا ان يقال ان النطق والاشارة
 الى لفظ الجمع قد تخرج بمعنى الكل الا ان في ذلك ما كانه او سلم الى انه عليه السلام خير من
 مجموع البرايا كما انه خير من كل برية وفيه تمام ولعل وجه التأمل هو ان كونه عليه السلام
 خيرا من مجموع البرايا محل توقف كما قيل **قوله** اذا ما عداها فليعمل المعهود به التفضل في الا
 الاصناف الثلاثة المذكورة واشارة الوجه الحصر في هذا الخروج عن الاستظهار في سلك
 التفضل عبادة عن عدم الفضيلة وقطعا لا حقيقة ولا تقديرا بخلاف الاصناف الثلاثة
 فان اصل الفضيلة موجود حقيقة المؤمنين فهو تقدير في غير المؤمنين **قوله**

المطلقة بتفسير لذو النفس المركبة او للنفس المركبة والذكية وبيان للمراد
 تفهيم الاقربى لفظي او حقيقي فهو كيان مستبعد التراكيب وبيان المعاني المجازية
 او الكناية لا لافاضة فلا يرد ما قيل ان تعريف لفظي المركبة وما له التصديق بان هذا اللفظ
 موضح لذلك المعنى والركبة ليست بموضوع للفظ ولا دليل الذي اورد ولا يدل على ذلك
 بل يدل على خلافه والقول بان تعريف باللائمة انما يستحق في التعليل المعنوية مقام المدح لولا ان
 الفلاح شتم لما كاد ون اللفظية انتهى فعمل مراد التفسير بها ان مجرد زكاء النفس لا يصلح
 في مقام المدح لولا ان الفلاح شتم لما كاد ان يقال ههنا ان مجرد زكاء النفس لا يوجب
 الفلاح بل لا بد من زكاء العمل ايضا اجاب عنه بان زكاء النفس يستلزم زكاء الفعل والفعل
 وذلك لان النفس عند المتكلمين جسم لطيف ساكن في البدن او في الاجزاء الاصليّة الباقية
 التي لا تقدر الحيرة بل قل منها فزكائها اياكون بزكاء جميع الافعال فان قلت السؤال
 المذكور كما ترجمه بالنسبة الى الفعل يتوجه الى الافعال والاعتقاد ايضا فالوجه في تحميم
 الجواب قلت الفعل ههنا اعني من افعال الجوارح وغيره او قيل حديث الاستئذان من جواب
 عما يقال ان مدح الا تهذيب القوة النظرية واهل مدحهم يتهذيب القوة
 العملية وفيه ان قوة النفس باعتبار تأثيرها عن المبدأ لا يستعمل في عقلها نظريا
 وباعتبار تأثيرها في البدن للتكامل فتسمى عقلا عمليا ويستفزع على الاول الحكمة النظرية
 المستمرة بغير فناء الاشياء كما هو بقدر المطابقة البشرية وعلى الثاني الحكمة العملية
 المستمرة بالقيام بالامور على ما ينبغي كذلك فعل زكاء النفس على التهذيب القوي
 النظرية كما ن حديث الاستئذان ليس اولى من جملة على العملية على انه كما كان زكاء
 النفس على التهذيب بالقوة النظرية لما كان حديث الاستئذان صائفا فان المعنى
 حينئذ يكون هكذا التهذيب بالقوة النظرية يستلزم تهذيبا بالقوة العملية وهذا اطلاق
 المطلقون **قوله** اما بعد اما حرف شرط بمعنى ان الشرطية وفيه تأكيد وتفسير
 بمهما انشأ الى المعنى وتصديق للمراد وتبين لمعنى الشرطية وتبيينه على الكثرة واشارة
 الى التوكيد لان اما بمعنى ههنا فان مهمما اسم لا حرف فلا يكون احدهما بمعنى اخر

الاخر

الاخر لان اما كان في الاصل مهمما فغيره الى اما اذا لم يعهد صيغة الاسم بالتغير الى الحرف
 وبعد من حروف الزمانية المقطوعة عن الاضافة اي بعد المرددة والفتوح وما يقال
 انه في الاصل من الجهات الستة لكنه استعبر في امثال هذا المقام لان الزمان ففيه
 ان اصحاب اللغة قالوا هو من الظرف والزمانية ولو كان في الاصل من الجهات الستة
 لبقوه وقد يعبر عن مثله بانه شهادة واستقرار ونقل على التقى والكلمة غير مقبولة المقدمة
 القائلة بان عدم الوجود لا يدل على عدم الوجود ويجاب بان المطلب على وتلك المقدمة
 تدل في المطالب العملية ومعناها لا يدل دلالة قطعية فيها يسكن بالظن لا تضر هذه المقدمة
 وبان العالم بظن اذا علم منه المحقق والتحقيق قبل منه التقى فيه وبان هذا من شهادة
 على التقى بل هو حاضر مبنى على الظن القابل لثبته والاستقرار ممن هو اهل لذلك
 وبانه لا يدعي عدم بل يمنع الوجود وبان الكلام في مقابل من يدعي الوجود شتم القسم بمقابل
 من اختلافه في عامله في امثال هذا المقام فذهب المبرر والفراد انه ما بعد ان والجواب
 على انه اما لبيان عن الفعل لان ان تمنع ما بعدها عن العمل فيما قبله ولهذا قال صاحب
 الكشاف في قوله تعالى يوم تبطلون يوم تبطلون انهم متفقون انه من قبيل الاضمار و
 التفسير كانه قبل ان تبطلون يوم تبطلون فيما قيل ان التقى اني ذهب في مشرح
 التلخيص الى انه جاء من الشرط وليس كذلك بل هو جزء من الجزاء على ان على المذهب
 وما ذكره ذلك القائل في التلخيص من ان المقصود ان التأليف لازم لوقوع شئ ما مطلقا
 لا لوقوع شئ ما بعد الحد لان التأكيذا عما يراه يوم الشرط لا يقتضي به ولان المناسب
 بل وحظنة تصدير التأليف بالحد ان يجعل بعد طرف الجزاء فقيه ان حضور الشرطية
 استقبالي وقد وقعت بعد الحد فلا جرم يختص بوقوع شئ ما بعد الحد ولا جعل جزء
 منه فان جعله طرف الشرط لا يخل بتصوير التأليف بالحد كما لا يخفى على ان الجزاء اردت
 كما في الكشاف قال ذلك القائل ولا معنى لقوله اردت بعد الحد ههنا ان ارادة قبل الحد
 لا بعده اما هذه مجرد التأكيد اي مجرد كلمة اما مجرد التأكيد كما هو منطوق العبارة
 وهذه الايتا وفي كون جميع اما بعد لفظ الخطاب فلا يحتاج الى التلخيص بان الحصر

المفهوم من المجردا صافي بالنسبة الى تفصيل المجل فانه يفيد فضل المنظار ايضا فبعد
يحتاج اليه في افادته التأكيد والبروز والشرطية **قوله** فقد صار انما اى قاصدا
التكافؤات ولعل تلك التكافؤات ما اشار اليه الكرماني في شارح صحيح البخاري عليه
رحمة الباري في بيان حكمه رسول الله عليه السلام الذي بعثه الى اسم قبله
هرقل وكتب فيه باسم الله الرحمن الرحيم من محمد بن عبد الله ورسوله الى هرقل عظيم
الترور وسلاوة على من اتبع الهدى اما بعد فاني اخبرك حديثا قال فان قلت اما
للتفصيل فلا بد من التكرار فابن قتيبة قلت المذكور قبله فسيه وتقدرين اما الاستدلال
فبسم الله واما بعد ذلك فكذلك **قوله** فان معاني الاستعارة الفا معمولة في جواربها
واعترض عليه بان فيه تكرار في معنى البعدية واجب بان كون هذه الفا التعقيب
ولوسم ففيه تفصيل لما اجل القول الاقلا بالنسبة الى الحد والثاني بالنظر الى مضرب
الشرط فلا تكرار وقيل هي مفتوحة بتقدير لا اوم علمته لا درت واردة هو الجواب
لاما والفاء في اردت زائدة فاحصل المعنى اما بعد فاردت ذكر معاني الاستعارة
واقسامها وقرائن سبلها الضبط لانها قد سكوت في الكتب بصيرة الضبط
وجعل قوله فان معاني جزاء وقوله فاردت تعريفا عليه توهيدا لا يخفى عليك
بعد وتكلف وقرب ما جعله توهيدا وظهور **قوله** ولا يخفى ان المعنى للفظ الاستعارة
اعلم ان لفظ الاستعارة مشتق لفظي بين المعنى المشبهة المذكورة لا معنوي
ولذا احكم الشافعيان المعاني للفظ الاستعارات وفيه ان جمع الاسم المشترك
باختصار معانية المختلفة فاحاجته بعض النحاة مطلقا المجرد اشتراك
اللفظي وبعضهم تأولا الاسم بالمستعمل ليحصل مفهوم يتناول جميع المعاني
فتجانبوا كما افاده المولى الجاحي في الفوائد القياسية فيكون المعاني للفظ
الاستعارات ايضا فلا وجه لقوله للجمع على انه يجوز ان يكون الجمعية للمشكلة
او باعتبار المواد واما ما قيل من ان وجه الجمع ان الاضافة بيانية لا لامتية
ففيه انه لا يجوز ان يكون الاضافة **قوله** بيانية ان لا يصح جمع احد الصفتين

على

على الآخر فان الاستعارة عبارة عن اللفظ فلا يصح حملها على المعاني ولو سلم
فما هو المذكور في الكتب ليس بنفس الاستعارة بل معانيها الكلية فلما حملت
الاضافة على البيانية لما صح فان معاني الاستعارات قد ذكرت في الكتب مفصلة
وقيل ايضا لام الجنس وهي تبطل الجمعية فتأمل **قوله** وانه ليس الاستعارة بالكتابة
اقسام فيه ان التقسيم الذي في الفريدة الاربعة من العقد الاول في المكنية كما ينبغي
كلام الحق والشه في اخر الكتاب وايضا يمكن حمل على التعليب ويمكن ان يكون جمع الا
اقسام للمشكلة او باعتبار المواد ويمكن ان يكون الاضافة للجنس فتبطل معنى الجمعية
فيل كما انه لا اقسام للاستعارة بالكتابة على زعمه فكذلك الاقسام للاستعارة
التخييلية فلا وجه للتخصيص قول فيه نظر فان ما ذكره الحق في الفريدة الاربعة
من العقد الثالث اقسام الاستعارة التخييلية **قوله** وانه يتحقق الاقنية
المكنية فيه ان يتحقق قرينة المصراحة مما لم يمكن احكامها فان التجان لا يوجد
بدون القرينة وان الدالة لم يتحقق ذكرها في كتب القوم فهو ايضا مكابرة على
ان التخييل عبارة لا يحتاج الى ذكرها في كتبهم وكذلك ان ادائه لم يتحقق
ذكرها في كلام الحق كيف انه صرح بها في كتبهم فمريض الجان نعم لو يضع لها بابا
مستقلا ولو يفصلها بعض التعميل نقلة مباحثها وظهور حالها **قوله** فتأمل
لعله اشار الى ما سلفناه في المواضع الثلاثة **قوله** والاولى غير مضبوطة اما الاولى انه
مقبول ههنا يدل عسيرة الضبط غير مضبوطة لاداعي مضبوطة اى لداعي هو قوله
مضبوطة فيما بعد او نقول فيما بعد بجملة سهلة الضبط ليطهرها التقادل ويحسن
التقابل فيل لا يخفى ما في الوجه الاقدم من ترك جانب المعنى بقية وكذا مضبوطة يحتمل
ان يكون ضبطه بوزن والبقاء نفسرة وان يكون بوزن العسرة حصول السهولة
مع ان المراد منها هو الشق الثاني فلذا صرح الحق بعسرة الضبط في اختلاف
الثاني مضبوطة الاختصار ككلامه وعدم المراد على وجه نطق به اه ظرف
مستقر حال من صير ذكرها لقوله **قوله** مضبوطة وليس ظرفا لغو متعلقا با

بالصحة والبالا جال او بالذكاء والارادة فان ما دل عليه كعب الفريقي لا يصح
 ان يكون وجهها وطريقا للشي من هذه الاشياء لما نطق به اول الكلام وشي الفرض
 هو الانشاة الى الله لو بغير اصل معاني الاستعارات بل اوردته كما هو كتب الفريقيين
 وانما التغير في الاوصاف والاحوال حتى لا يرد ان هذا البدع معنى الاستعارات
 وذلك غير مقبول في المصنفات **قوله** ولا يخفى حسن اضافة الفرائد الى دون غيره
 ولعل وجهه ان العقود هي الاجزاء الاصلية لهذا الكتاب لما جعلت مركبة من
 الفرائد وعدة كل مسألة بفرقة كانت تلك العقود عوارض من القوة مساكن للكتاب
 فرائد معنى الاضافة حسن لا يخفى وقبل وجهه ان الاشياء المذكورة في الكتاب
 بالفرائد عائد من القوة الى المصنف في الاضافة الفرائد لا الى غير هاجن وفيه ان هذه
 احسن ليس من خصايص هذا الكتاب ابد الكلام فيه **قوله** لكان احسن لعل و
 وجهه اي وجه الاحسنية هو ان الفرائد اسم كتاب في علم المعاني للبراهمة
 المحقق عضد الله والدين وهذا الكتاب كالمختب فيه فلو اضيف الفرائد الى
 العوائد لكان ازيد لطفا واكثر حسنا وقيل هو حصول التجنيس بين الفرائد و
 العوائد **قوله** كانه ادرج الترشيح اشارة الى جواب سؤال مقدر وتقدير
 السؤال ان المصنف يذكر الترشيح في العنوان مع الفرائد مع انه ذكره معها ايضا
 كما استرعى والجواب انه ادرج في الفرائد تغليبا للقرينة على الترشيح فذكرها
 بلفظ الفرائد ولعل هذا التغليب من قبل تغليب الجنس لكثرة الافراد عما فرد من
 غير هذا الجنس معهود فيما بينهم بان اطلق اسم ذلك الجنس على الجميع فلا مرد ما
 ما يقال ان ادرج ترشيح المصنف في القرينة وتغلبا عليه مما لا وجه لان قرينتها ليست
 من ملايات المستعار منه بخلاف قرينة المكينة فان التغليب لا يتوقف على كون الترشيح
 من ملايات المستعار منه ولا يحتاج الى ما قيل في ذلك ان الكلام تغليب في ترشيح
 المكينة مطلقا مع ان السؤال يتجه بالنظر الى ترشيح المصنف ايضا فانه ايضا مذكور
 في الفريدة الخامسة من العقد الاول **قوله** لان الاهتمام به دون الاهتمام بما ذكر

فكانه

فكانه مذكور بالترشيح ولذا اليه ذكره في العنوان لكن هذا الوجه مشكل ذكره في عنوان
 العقد الثالث **قوله** يا بابه ذكر الفرائد فيه ان هذا الابهاء هو يجب ان يكون ذكرها
 المكتبة نقضه كونها كثيرة المباحث وغفيرة الفرائد على ان مجرد كون البحث
 عنها من جهة تحقيق الاستعارة واقسامها لا يكفي في ترك ذكرها الجواز
 اشتماله على تحقيق المذهب وذا المتخالف ايضا بخلاف الترشيح كما اشار اليه الجاهل
 المذكور بقوله لا ينافي ذكر تحقيق الاستعارة المرشحة بمصر ذكره في التحقيق المذكور وما قيل
 في رد الابهاء المذكور ان ذكر القرينة ليس مجرد انها قرينة بل العدة في ذكرها وتحقيقها انها
 استعارة تخيلية ومعنى معاني الاستعارات بخلاف الترشيح مما ليس من جمل ولا يفي
 بل فيه اعتراف بالمهورب عنه كما لا يخفى **قوله** الاول حق وذاك في الظان المراد بالاول
 هو استفاد الاول اعني كون كل عقد لواحد من الفرائد التي هي معاني الاستعارات واقسامها
 وقرائنها وفي كونه حقا نظرا كما لا يخفى على من نظر في العقد والقول بانه مبنى على كون المراد
 بالاستعارة ههنا افراد الاستعارة بالكناية خلافا لما سبق مع بعده غلبة البعد ليس باسم
 لمادة الانكشاف بل همفا سدا لالافان من اقسامها وقرائنها راجع الى الاستعارات فيلزم
 اختصاصها باقسام الافراد الاستعارات الكناية وقرائنها ومساوئها من ان يخفى وحمل
 الاول على حسن نظم الفرائد في العقد ومن الشافى على جميع المتعاضطين كما قيل او حملها على
 عدم الخفاء في استعارة المستفادين بعيد كل البعد مع ان الفرق بين الاستفادين يان الاول
 حق دون الثاني فما يبنى والحق انه لا وجه للاستفادين المذكورين من عبارة المصنف
 انه في الاول كلامه نوع ابهام لذلك لكن اخره فدفعه حيث قال العقد الاول في انواع الجان
 والعقد الثاني في معاني الاستعارة بالكناية والعقد الثالث في قرينة المكينة فتذكر
 في كل من العقد وما ذكره فتدبر **قوله** والاول في انواع الاستعارة او فيه انه يكون
 ح على خلافا ما هو الباقى اعلم منه كما لا يخفى فلو صحه فيه فاضل عن الاولوية
 وما ذكره بقوله لان الثاني دليل عليه لانه نوعه فذكر ذلك في مقام التوجيه و
 الثاني حيث كان المذكور في العنوان لا المراد انه لو قال هكذا لكان اولي التضمنة الاشياء

الى ان الملق الاصل في الرسالة انما هو انواع الاستعارة وما سواها مذكور بالتبع وما في
المتن حال عن هذه الاستفاد لاننا نقول لا اشارة حينئذ ايضا الى ذلك الملق بل لو كانت
الاشارة قائما للولاء لما كان الملق الاصح في ذلك في العقد الاول في الرسالة اذ ربما يكون الشيء
مقصودا في الباب ولا يكون ذلك مقصودا في الكتاب وبالعكس وبهذا يعلم ان ما ذكره
من الدليل لا يستلزم ما ادعاه والا قربا الى الصواب بان يقول لان الملق في العقد الاول
انما هو انواع الاستعارة ويبين كلامه ههنا على ما قال في حاشية على شرح المشية من ان
المذكور في العنوان ليس ما هو الملق بالذات وذكر غير الملق مستكبر جدا فتأمل قوله واقسام
او صرح من انواع المجاز فيه انه يناقض ما ذكره في شرح الكافية عند قول ابنه والزاعمة رفع
ونصب وجريحت قال هناك لم يقل واقسامه ليشعر بان الاقسام كليات لا اشخاص
فان الاقسام ههنا ايضا كليات لا اشخاص كما لا يخفى لان يقال الكلام ههنا في الاوصحية
وهناك في الاولوية والارجحية والمرجح جاز ان يكون اوضح دلالة من الزاج فتأمل
شروط وجه الاوصحية انما هو شهرة الاقسام وعدم اشتراكه وعدم شهرة الانواع
واشتراك بين المفرد والاصطلاح لا ما قيل انه كون التفصيل مطابقا لاجماله فانه انما
يصح ان يكون وجهه للاوصحية لا اوصحية كما لا يخفى والمراد بالانواع ههنا يجوز ان يكون
بمعنى المفرد والاصطلاح وانما ما قيل ان الاصطلاح لا يجوز ان يادته ههنا والاصطلاح
او جاز ان يكون المجاز في قوله انواع المجاز جنسا لا عرضا عام وان يكون تمييز بعضها عن بعض با
الفصول لا باختلاف التمييز بين الذاتيات والعرضيات اصعب من خطا المقتاد ففيه انه
يجوز ان يكون الاضافة لادنى ملائمة فلا يثبت ذلك الوجوب على انه لا يحذر في
كونه المجاز جنسا والاقسام المذكور انواعا وقوله والتبيين بين الذاتيات والعرضيات اصعب
ففيه ان ذلك في الماهية الحقيقية وقد الاعتبارية وما نحن فيه من الاعتبارية
دون الحقيقية فصار هذا الى الاعتبار والاصطلاح فالتبيين بين الذاتيات و
العرضيات ههنا من حيث العكس **فلهذا** يتبادر الوهم الى الاقسام الاولوية
قبل فعل هذا وقع المصنف سابق على ما هرب عن ان لا يخفى ان ما عتبر عنه ههنا

بالانواع

بالانواع عين ما عتبر عنه فيما سبق بالاقسام اقل ما عتبر عنه ههنا بالانواع اعلم
تعا عتبر عنه فيما سبق بالاقسام وعليه مبنى قول الشهاب والاولى في انواع الاستعارة اه
ولذا قيل ههنا وليكون التفصيل على صيق الاجماع فلا يحذر في تبادر الوهم الى
الاقسام الاولوية فيما سبق اذ هي اقسام الاستعارة وهذه اقسام المجاز وجاز كون
الملق الاصل في الرسالة الاقسام الاولوية للاستعارة في العقد الاول اقسام المجاز مطلقا
كما لا يخفى **فلهذا** قيد المعرفة في الصواب قيد المقسم لانه ههنا قد قسم لا معرفة بدلالة
التباق وبشهادة قوله بالمفرد الا في المجاز المركب من ان الشرطية خبر لقوله المجاز وما يشبهها
اعتراض بل الاطون يقوله قيد المجاز بالمفرد شيئا اقل الحق انه قيد المجاز بالمفرد لانه وضع
الفريدة لبيان اقسام المجاز المفرد كما انه وضع الفريدة السادسة لبيان اقسام المجاز المركب
وانما لم يجمعها في فريدة واحدة لكونها نوعين مختلفين ولكون كل منهما محذور عن الآخر
ببعض الامور هذا وما ذكره الشهاب من التوجيه قد اخل عن مقام التبيين وكذا ما
قيل لما لم يكن لطلق المجاز مفهومه يشتمل المفرد والمركب لو يذكروا له تقريرا بل عرفوا
كلا منهما على حدة استنداد مع ان دعوى عدم المفهوم المتشامل للماهية
عما حل عن المتيقن فان اللفظ المستعمل في غير ما وضع له بقرينة العلاقة مفهوم
شامل اشياء رالية بتجريد حمل الكلمة في تعريف الفهم على ما يجمع الكلام وانما وقع
القائل فيما وقع لما ذكر التفاتا رافى في المصطلح عند توجيه تقديم التفسير على
ان حقيقة كل منهما تخالف حقيقة الآخر فلا يمكن جمعهما في تعريف واحد
وقد وجه كلامه هناك بان مراده انه لا يمكن جمعهما بحيث يحصل معرفة تمام
حقيقة كل منهما بخصوصه فتأمل لانه ليس بحقيقة ولا مجاز وقد عرفت ان صدق
قولهم في التعريف ان هذا اجتمعا من كذا يحتاج الى ثلث مقدمات الاولى انه
ليس من المعرف والمثانية انه داخل في التعريف لولا هذه عقيدة الثالثة ان
هذا يخرج عن التعريف فقوله الشهاب لانه ليس بحقيقة ولا مجاز اشارة الى
المقدمة الاولى لنوع عمومها وسكون عن الآخرين لظهورهما اما الثانية

فلظهوره بصدق على الفلظ انه كلمة مستحيلة في غير ما وضع له واما الشائنة
فلظهوره بان الفلظ لم يستعمل لعلاقة فافهم **قوله** كان يقال سهوا قيل عليه لا يذهب
عليه ان استعمال اللفظ في غير ما وضع له سهو ليس من حيث انه غير ما وضع له فخرج
عن التعريف بالحيشية المعوية فيه واجيب بان اسناد الاعتراض الى القول هو
يعتبر واقتيد الحيشية كما يدل عليه ذكره قيدا صلاوح به الفخاطب فالاعتبار
واقول قد عرفنا ان المراد بالحيشية ليس حيشية الفيرتية بل حيشية الاستعمال
في الغير وحيشية الكلمة المستعملة في الغير فذهب لما ذهب لثبوت قوله سهوا
عما لا حاجة اليه لان هذا القول يخرج عن التعريف بالعلاقة سيقم مصدر سهوا
او عمدا واجيب بان القول العدي قد خرج بالاستعمال فان المراد به هو الاستعمال في
العمل المحاورات وهذا لا يستعملون الكلمة فيها عمدا لا في الموضوع له او فيما يتعلق به
مع ملاحظة العلاقة واجيب عنه ايضا بان استعمال اللفظ في غير الموضوع له للعلاقة
عما لا يصدر مثله عن عاقل ومادة النقص التي يحتر عنها في التعاريف يجب ان يكون
محققا **قوله** يعني عنه اشراط القرينة لعل معناه انه يعني عن الاحتراز بقيد
العلاقة عن الفلظ اشراط هذه القرينة المعينة للجواب يعني انهم اشترطوا في الجواب
قرينة معينة المراد والاشراط اشراطها عن اتيان قيد في التعريف يخرج ما ليس فيه
قرينة معينة وهذا الاشراط كما انه متكلف في امر ما ليس فيه تلك القرينة متكلف
ايضا في امر الفلظ ان هو من جنس شيئا ما ليس فيه تلك القرينة يدل على المعنى
قوله اشراط القرينة دون قيد القرينة وقوله لان القرينة ما نصبه المتكلم للدلالة
على ما قصده فان ما نصبه المتكلم لتلك الدلالة هو القرينة المعينة لا القرينة المانعة
التي هي المراد من قول المصنف قرينة فقول هذا القيد لا يدل عليه ان القرينة التي
التى نصبها المتكلم على مقصده هي القرينة المعينة والمأخوذة في التعريف هي
المانعة وهي اعم من المعينة ولا يلزم من خروج شيء بالاختصاص ضربه بالاعم على ان
الخروج بالاختصاص انما يقع لو كان الاختصاص في هذا في التعريف وليس الامر كذلك و
لا حاجة

ولا حاجة في دفعه الى ما قيل من المراد بما قصده عدم ارادة المعنى الحقيقي وان لم يتعين
ما هو المقصود الاصل نشأته من عرض على الشئ بان ما ذكره من قبيل اغناء المتأخر عن المقدمة
وهو غير موجه وبان ذلك الاختصاص في غاية الخطا وبان قيد التعريف لا يجب ان يكون كل منهما
مخرجا او مخرجا وبان هذا انما هو لقوله الا في كل منهما مما يتوقف عليه الجواز وانت خير
بان الكل مندفع بما قرره انه انفا واجيب عن الكل بان يقال المراد انه يعني عنه في الاحتراز
عن الفلظ كما يدل عليه قوله وليس مع الفلظ انه لا انه يعني عنه مطلقا وانت تعلم بان هذا الجواب
لا يدفع الاحتراز الثاني واجيب عن الاول خاصة بان المراد لو اقتصر على الاصح كما ان اخصلا ان
التناقض مستدرج يمكن الجواب عن الثالث ايضا يمنع عدم الوجوب ومن الذي بان المراد فيما في
كل منهما انما يتوقف عليه الجواب عند المقارعة عند المقارعة وان لم يكن كذلك في نفس الامر والقرينة ما
يفصح عن المراد ان تعريف بطلق القرينة سواء كانت مانعة او معينة يظهر فائدة توصيف المقنن
القرينة بقوله مانعة عن ارادته ويحتمل ان يكون تعريفها مانعة خاصة بجعل قول المقنن مانعة
عن ارادته من جهة على ارادة محل المخرج التطف كما هو اوجه هذا التأليف فقط ما قيل ليت شري
بالباث على تعريف القرينة ههنا بتعريفها بالاول وما الفائدة في ذكرها على الوجه المذكور
ما قال وان كانت مع قرينة هذا المعنى على كون القرينة حالاً آمن المستكن في مستحالة **قوله** لكنها
الاولى يمكن قرينتها لا لا يتوهم رجوع التعريف الى الكناية وفيه بحث حاصل البحث
انه ان ارادوا بصحة ارادة المعنى الحقيقي مع الكناية صحة ارادته لذاته فهي حجة كذا ارادة
المعنى الكناية تمنعها وان ارادوا صحة ارادته لتوسل الانتقال فهي مثله لكنها غير مفيدة
لاشتمل كهابين الكناية والجواب ان يمكن الجواب عنه باختصار الشق الاول من التردد واشبات
المنوعة بالتعريف بان يقال بان المراد ارادة المعنى الحقيقي لذاته بدل المعنى الكناية ولا شك
في استقامة الكناية فان قولنا زيد جبان الكلاب يصح ان يراد به جبان الكلاب حقيقة
بدون ان يراد انه معناه حيث لم ينصب قرينته منافية لتلك مانعة في الكناية لعدم
شبهت ان المراد بالقرينة المانعة هو القرينة المانعة وادارادة غير الموضوع له فانها
مشتركة بين الكناية والجواب **قوله** بل هو حمل على الاستعمال قيل لو كان ارادة المعنى

الحقيق لتوصل به الى الاستقلال المراد كان ارادته واجبا لا جائزا ولم يقل به احديان
 للملازمة ان معنى كون الشيء وسيلة الى الاستقلال من امر الى امر اخر انه لو لم يحصل
 الاستقلال منه اليه وهما ليس كذلك الجواب الاستقلال بالقرينة اشبه قول فيه ان الملازمة
 محتملة ان يكون بوجد وسيلة اخرى للاستقلال فيحصل بها كما للقرينة على ما سيستخرج نفس
 ذلك لفظا لما ذكره البيان من ان معنى كون الشيء وسيلة للاستقلال انه لو لم يحصل الاستقلال
 من ايضا لا يجوز ان يكون لشيء واحد وسائل متعددة يحصل بكل واحدة منها فاذا لم توجد
 واحدة منها جاز ان يكون احد الاخرى فيحصل الشيء معها فهنا المعنى الحقيقي وسيلة والقرينة
 ايضا وسيلة اخرى وهذا ايضا الامانة كون ارادة المعنى الحقيقي على وجه التوصل واجبا
 قوله ولم يقل به احد شهادة على الشيء وهي غير مفيدة ههنا **قوله** ففيها القرينة مانعة اه
 الظاهر للتقليل وما بعده اشارة الى الاستدلال على انه لا يصح ارادة المعنى الموضوع له لذاته في
 الكناية وهي ارادة المعنى الغير الموضوع له فيه ان ارادة غير الموضوع له لا يصح ان تكون قرينة
 مانعة لا ارادة الموضوع له في الكناية كما لا يصح ان تكون قرينة مانعة في الجواز والا احتاج
 الى قرينة اخرى ودخل في تعريف الجواز مثل راسا اسد امراد منه الرجل الشجاع بحجة قرينة
 معينة له بدون قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي كالرجل في مثله وكان امثال ذلك
 مجازا مع انه لم يقل به احد وبالجمله مراد هو بالقرينة المانعة يجب ان يكون امر واراء
 ارادة المعنى الغير الموضوع له فان تلك الارادة مشتركة بين الكناية والجواز **قوله** بقرينة
 معينة قيل فيه ليقين الحسب الجواب انه ان يقال في الجواب فظهر من كلامه ان الكناية
 قرينتين والمادة منهما هي الشائبة فنقول مراد القوم هي القرينة الاولى فانها غير مانعة
 عن ارادة الموضوع له بالذات بل المانعة عنها هي الشائبة بخلاف الجواز فان **قوله** قرينة
 واحدة مانعة كفي بهذا القدر فرق بينهما الشئ اقول فيه ان قول هذا ليس في مجرد
 الفرق بين القرينتين حتى يتم هذا الجواب بل في الفرق بين الكناية والجواز حيث قال الفرق
 بينها وبين الجواز صحة ارادة المعنى الحقيقي معناه دون الجواز كما صرح به الشئ وبني عليه
 مجتهد على انه لا يتم بهذا القول حيث عرَضَ هو خارج الكناية عن تعريف الجواز ثم

ان قوله

ان قوله بخلاف الجواز فان **قوله** قرينة واحدة ثم فان في الجواز ايضا قرينة معينة والا لا
 شبهة الا وهذا الاستدلال في **قوله** الشئ في رسالة الفارسية الجواز
 بدو القرينة مردود في نظر البلفاء **قوله** اذ لا يراى باللفظ الموضوع له اه فيه انه
 ان اراد انه لا يراى به للموضوع له لذاته وغير الموضوع في الجملة فيستحق للموضوع الجواز كما لا
 يخفى وان اراد انه لا يصح ان يراى على سبيل الاستقلال فلا يتم التقريب اذ لا يلزم
 منه ان يكون ارادة غير الموضوع له في الكناية مانعة عن ارادة الموضوع له لجواز ان يكون
 تلك الارادة لا سبيل الاستقلال في الكناية **قوله** ولكن ليس فيها اشارة الى
 الاستدلال على انه يصح في الكناية ارادة الموضوع له للتوصل الى الاستقلال وقوله مطلقا
 نعيم الملازمة اي سواء كان ارادة الموضوع له لذاته وللتوصل **قوله** فامن لفظ يمكن
 يمكن الياء للتقليل وكلمة مانعية ومن ذاك فلفظ اسم ما يمكن خبره كما قيل اي
 ليس في شيء من الالفاظ ما يمكن ان يثبت اذ كيف يوجد في لفظ الكناية تلك القرينة
 واعتض عليه بالاغلاط اذ فيها قرينة معينة مانعة واجيب بان المراد باللفظ
 ما هو المستعمل قصد في محاوراتهم **قوله** اذ كل مجاز اشارة الاستدلال على قوله
 فامن لفظ يمكن اه لكن لا تقرب فيه كما لا يخفى فتأمل قيل لظلال المراد المعنى الموضوع
 له في الموضوع له في الجواز ليس مجرد مطلقا لذاته ولا للاستقلال انه ليس مستقل منه
 فيه القرينة اقول فيه ان الكلام في معنى القرينة عن ارادة الموضوع له لا في كون الموضوع
 مراد وعدم كونه مراد الا ينشأ في عدم منع القرينة فلا مقابلة جدا او رد ايضا بان
 لا بد في الجواز من قصد المعنى الحقيقي ليقول المعنى الجواز المستعمل فيه لفظ الجواز بناء
 على المناسبة الصحيحة له فتأمل **قوله** ويمكن ان يجاب عنه اي من المجتهد المذكور
 باختيار الشق الثاني من التردد وحاصله ان المراد صحة ارادة المعنى الموضوع
 للتوصل وهذا مفيد في القرن فان معناه ان يكون الموضوع له متحققا وهذا المعنى
 متحقق في الكناية دون الجواز فان قولنا حاشي اسد في مثله ليس اشيا ان الاسد
 متحققا واجبا بالفاظ الضل لا يري من المجتهد المذكور بان المراد بصحة ارادة المعنى

الحقيق

صحتها بحسب قارئه وضع اللغة من غير تأمل ويحتمل كذلك في كل كناية مع قطع النظر عن التوسل به إلى شيء بخلاف المجاز فإنه لا يصح إرادة المعنى الحقيقي
 له وسواء بحسب قانون وضع اللغة من غير تأمل انتهى فتأمل **قوله** ليس إثبات الأسد متحققا
 فيه إذا كثر في تحقق الموضوع له كما صرح به أنفأ وهو ههنا ليس إلا السبع المحصور لا
 إثباته ولا يلزم من عدم تحقق إثبات المذكور عدم تحقق سبع المحصور فالجواب
 الصحيح بان يقال إن مراده من نصحه إرادة معنى الموضوع له في الكناية صحة إرادته
 أنه لو أراد تلو غير الموضوع له وبعد صحتها في المجاز عدم صحتها أو إرادته غير
 الموضوع له ففي قولنا زيد جبان الكلاب مثلا يصح إرادة المعنى الحقيقي لو إرادة التضام
 وأما قولنا جاف في أسديري فلا يصح إرادة السبع المحصور لو إرادة الرجل الشجاع
 فإن الرقي مانع لتمام إرادة المعنى وهذا لا يستقر فيه أصلا وليس شعري كيف
 خفي على مثل الشبه الفاضل فاعترضوا بترتيب مقدمات لا يخار عن كدر واضطراب
 وأجاب بشأنها بما أجاب قبل في قوله ليس إثبات الأسد متحققا إليه أحد على أنه يكون
 إما على أن إثباته لو كان متحققا لكان كناية مع أن الذوق يأتاه ولا الميزان
 إليه أحد على أنه يكون منافيا لما ذكره سابقا من أن القرينة في الكناية هي إرادة
 المعنى الموضوع له بقرينة معينة له إذ المانع ههنا الرقي الذي هو القرينة
 المعينة له لا إرادة المترتبة عليها أقول العقل سهل الأسدي على المطلق لا على
 أسديري فاف ما اتاه ولو حل قوله ليس إثبات الأسد متحققا على معنى لبيان
 أسديري متحققا في الحان إثباته لو كان متحققا لكان كناية لم يأت به
 الذوق الضيق وله يكون منافيا لما ذكره سابقا إذ الرقي على ذلك التقدير لم يكون
 قرينة مانعة عن إرادة الموضوع له كما لا يخفى **قوله** فإن جبن الكلب موجود
 فيه أن العلاقة التخيلا في قطع في المطلق بعينه قولنا فلان طويل الجأه كناية
 بأن لا يكون له نجار قط وقولنا جبان الكلب وبهذه الفضل فإن لم يكن له كلب
 ولا فصل وأيضا قد جزم الشريفي فيما سبق أن إرادة المعنى الحقيقي في الكناية

ليست

ليست لذاته بل للتوسل به إلى الاستفصال فيصح وإن لم يتحقق كما صرح به المصنف في حاشيته
 المطول وسيصرح الشبه نفسه أيضا في تحقيق معنا الاستعارة بالكناية بوجه الكناية
 فيما لا يتحقق المعنى الموضوع له فيه ولا يمكن أن يقال إن وجوب تحقق الموضوع له في الكناية
 مذهب المصنف فإن هذا العقل منه جواب من طرف العقوم كما لا يخفى وأيضا ينافي ما يجي
 عنه فتأمل **قوله** المقصود في العلاقة به لا يلزم تدخل الأقسام بعضها في بعض
 فإنه إذا تحقق في مادة علاقة الاستعارة والمجاز المرسل فإن لم يقصد شيء منهما لم يكن
 في شيء من الاستعارة والمجاز فإن وجود العلاقة غير كاف بل لا بد من قصد لها
 وإن قصد أحدهما فإيهما قصدت كان ذلك كما إذا أطلق المشرق مثلا على شفتا شات
 وقصد تشبيههما بمشرق لابل في العلف فهو استعارة وإن أريد أنه من الإطلاق المقيد
 في المطلق من غير قصد التشبيه فجاز مرسل فاللفظ الواحد بالنظر إلى المعنى الواحد قد يكون
 استعارة وقد يكون مجازا مرسلًا واعتبر عليه بأن السفل فيه صورة الاستعارة أمّا ههنا
 شفة الإنسان في صورة الجواز المرسل مطلق الشفة فلا يكون المجاز بالنظر إلى المعنى الواحد
 وأجاب عنه الفاضل الرومي في حاشيته المطول بأن المراد أن اللفظ الواحد أطلق عليه
 شيء واحد كما إذا ريت شفة انسان واحد فقلت ريت شفتا يجوز أن يكون ذلك
 المطلق بطريق الاستعارة وإن لم يكن بطريق المجاز المرسل فالمعنى واحد والتعدد ليس
 إلا في الاعتبار فغافل **قوله** فجاز مرسل مرسل العلة قد مره على الاستعارة وإن كانت
 الاستعارة مقصورة صليا ومفهوما وجود بالقرينة بحسب في تلك القرينة كقول وجهه هو ربها
قوله لعدم تقييده بعلاقة واحدة كالشبهة في الاستعارة بل إن سببين العلاقات وقيل
 لأنه مرسل ومطلق عند المبالغة وزينة الشبه في الأطول بأنهم قالوا المجاز مطلقا يبلغ
 من الحقيقة لكونه كالدعوى مع البينة فتأمل **قوله** ولم نجد التقييد بالصرحة في كلام
 غيره أنه كفي في التقييد بها أن الشكا في قيم الاستعارة إلى المصريح بها والمكفي عنها
 وعنى بالمصريح بها أن يكون الطرف المذكور من طرف التشبيه هو التشبيه به وكفي فيه
 أيضا ما نقله في الفريدة الرابعة من العهد الثاني عن الشبه في شرح التلخيص وما قيل

التي تقيد بالمصرحة للتبعية على انه اختار مذهب المذهب الخطين فان هذا القيد للزوم
من مذهب لان قسم الجاز المفرد بمنه اما هو الاستعارة المصروفة دون ما سويها ففيه
ان كلامه شبه ههنا في تقييد الاستعارة التي هي قسم من الجاز المفرد بالمصرحة وتبنيها
بليها بانها لم تقع في اصطلاح جليل هو اصطلاح جديد منه لا في ان قسم الجاز المفرد ليس
بل هو شيء آخر كما لا يخفى على القائل فلا بد من اختيار مذهب الخطيب اذ ليس في مذهب
تسمية هذا القسم بالاستعارة المصروفة بل للزوم منه ان لا يكون الاستعارة الكلية
من هذا القسم وان هذا من ذلك **قوله** مع انه ينافيه ان حصص المناقات يمكنية التفت
لان معنى كلام المصنف ههنا على رأيهم فلا يضر المناقات على رأي غيرهم **قوله** المستقلة
في الشبه هذا افتراء على المصنف فان ما سياتي ليس الا ان الاستعارة بالكناية لفظ
المشبه به المستعارة للشبه في التفسير المصنف اليه بذكر لانه وليس فيه التوضيف بالمستعارة
في الشبه بل لم نجد التقييد بالمستعمل في كلام غيره فلقد حق القول بان من عاب عيب
على ان معنى استعمال الكلمة في شيء آخر هو اصطلاحها وارادة ذلك الشئ منها ولا ذكره
في الكلام اصلا فكيف يكون فيه الاطلاق **قوله** والاصح ان كان المسفار
اختيارا للمستعار للتقنين والاحبار وقيل للتخصيص على الحق فان الاستعار قد تعلق
على المعنى المصدري ايضا **قوله** وقد جعل صاحب رسالة الوضع اه فبان صاحب
الرسالة الوضعية **قوله** او لا للفظ الى مدلوله كلي والى ما مدلوله مشخص **قوله**
قوله الاصل الى اسم الجنس والمصدر المشتق وقوله الثاني الى العلم والحق والمعتبر
واسم الاشارة والموصول كما لا يخفى فان ارادته جعله مقابلا للمصدر والمشتق
فقط فهو افتراء عليه فانه جملة مقابلا لهما وغيرهما وجعله كلياً مقابلا لهما فلا
يصح قوله وان كان اقرب من الامكان الظاهر وجه الامر بسببه عدم ورود الاستقراض
بالمناهيته **قوله** وجاه مية حسنة وهو مقرر على ذلك التقدير ايضا فلا اقر بنية **قوله** اصلا **قوله**
كالي يقابل المشتق فيه انه لا يفهم من كلامه المعنى الكلية قطعا بل المفهوم منه كونه
اسما يقابل المشتق سواء كان كلياً او جزئياً **قوله** ان لا يتناطو لرح المعارف والاستعار

الاصلية

الاصلية جارية في جميع الآلهم كما صح به اتفاقا لمعكس الامر واخذ الكلية في معنى
صاحب الرسالة ونعم ههنا كان اقرب واخرى كما لا يخفى **قوله** يدل على ان الجنس عند
هم ما يقابل المشتق اي فقط يعني فلا يمكن ان يقال انه في عرف هذا الفن كلي يقابل المشتق
وفيه ان دلالة المذكورة معه **قوله** وما يدل ان كان في لفظه لاقتضاء الشخصية نقلها للنسبة
المناقات الى صلب العلم كونه من قبل الطائفة لتقييد المناقات اي لمناقاته التي تكون لاقتضاء
الشخصية فالعلة انما هي المناقات المخصصة لا المطلقة وهذه المناقات لا تنجد في
المشتقات وان وجد فيها مطلق المناقات فلا يصح قوله والا فالاشتقاق ايضا ينافي الجنسية
ولو سلمنا ذلك فقولنا ان ارادته يدل على ان الجنسية عندهم ما يقابل المشتق اعانوا
لكم مجازا ان يكون مشتقاً كابين المعين فيراد منه نفي الاستعارة عن العلم احدهما
وعند التقييد الاصلي والتبعية الاخر على ان الواقع في قولهم انما هو الجنس لا اسم الجنس
فيجوز ان يكون احدهما مقابلا لآخر كما كان عند النحويين والحق ان المراد باسم الجنس ههنا
ما ذكره المحقق التفتازاني في شرح التلخيص حيث قال وهو ما دل على نفس الذات القائمة
لان تصديق على كثيرين من غير اعتبار وصف من الاوصاف فتفسير ههنا تفسير بالاعم
وتعيين بنيه وبين المشتق والحق ولا يتوقف على ارضه على ايراد تعريف جامع مانع **قوله**
يستعمل العلم قد عرفت ان هذا التشابه لا يضر بالمق على انه يمكن ان يخصص الاسمين
العلم بترسيته ان الاستعارة لا تكون علماً واحداً وهذا السبب حكماً مثل تحكف الشبه
كما لا يخفى وما قيل ان هذا التقسيم للمعارف والعلم لا يستعار فحصل الاحتراز عنه بلفظ
المستعار ولا فلا حاجة اخراجه بن زيادة قيد كلي ففيه ان الكلام في تشابه العلم
الشخصي لا في تشابه التقسيم كما لا يخفى وعدم تشابه العلم لا يستلزم عدم تشابه
التقريب المذكور وعدم الاحتياج الى قيد مخرج للاختيار **قوله** وكأنه اراد اسما كلياً
اقول قد عرفت فساد **قوله** وحينئذ يخرج عنه العلم المشتهر بل يخرج عنه جميع المعارف
الشخصية كالمضرات واسماء الاشارات **قوله** ومع ذلك يخرج عنه نحو خاتمة علماً
طالما يخرجها من الاعلام المشتهر بالايمان ولعل سبب خروجه عنه كونه مشتقاً

فان الخاتمة اسم الفاعل من الختم بمعنى الحكم على ما في المطول وفيه ان الاشتقاق قد نال
 بالعلم فهو عند العلم ليس مشتق فلا يخرج وقوله مع ان الاستواء اصلية حمده انه يخالف
 ما ذكره في الاطول عند رد الشكك في السيد الشريف حيث قال المراد باسم الجنس
 اعم من الحقيق والحكي ليتناول يخرج انما فان الاستواء فيه اصلية من ان الاستواء
 في مثل الخاتمة تتبعية لا اصلية فتأمل وقيل لا فرق بين الحامد والعم المشتق المشتق
 من بالصفة في الاصلية والتبعية لانها عند الاستواء متوالت بالصفة المشبهة
 هو بها جعل احد هما اصلية والاخر تبعية متكم مرق وجه اصلتها بعد معرفت وجه
 وجه تتبعيتها لا يخفى ركاكته والحق انه يعرف وجه اصالته الاصلية بعد معرفته وجه تبعية
 التبعية يعني ان المصنوعين وجه التبعية بقوله جريانها عرف منه وجه الاصالته
 بالمقايضة قبل الفاعل ان يقول لم يمتين ولا وجه الاصالته حتى يعرف منه وجه التبعية
 اقل لعل وجهه ان بيان وجه التبعية يتضح بيان اخر وهو بيان جريان الاستواء
 او لا في التبعية بخلاف وجه الاصالته وذلك لانه اذا اراداه فيه ان هذا الدال
 الدليل عين المدعى ولا فرق بينهما الا بالجمال والتفصيل والحكمة والخزينة
 بالظان حجة المدعى ولذا قيل انه لا بد على المدعى ان الدليل انما يدل على ان الاستواء
 الاستواء في مادة المشتقات تكون بتبعية الاستواء المصدر دون الهيئات
 وعلى القوم ذلك بما فيه خفا لعل المراد بما عاين له ذلك ما نقله العلامة القناري
 منهم وهذه الاستواء بفتح التثنية يقتضي كون المشبه موصوفا بوجه الشبه
 او يكون مفارقة للشبه به في وجه الشبه واعانه يصلح للموصوفية الخاتمة الامور
 المتقررة الشائبة كقولك جسد بيض وبياض صاف دون معاني الافعال
 الصفات المشتقة منها كقولها متجددة غير متقررة بواسطه دخول الزمان في
 وفهمها او عروضة دون الحروف وهو هذا وجه الخفاء ما بينه التفتان في
 ايضا حيث قال وهما نظرا وهما هذا الدليل بعد التسليم صحته غير متناول
 لاسماء الزمان والحكايا والالاه لانها تفصح للموصوفية نحو مقام واسع ويجلس

منه

فيه ونبت طلب الى غير ذلك لثقل القول والحق يقال ان المعنى اللاحق في الصفات والكمات
 والآلة هو المعنى القاسم بالذات لا نفس الذات وهذا اذا كان المتعارضة او اسد
 كما ان مثله ينبغي ان يعتبر التشبيه في اهل الحق اللاحق اذ لو لم يقصد ذلك لوجب ان يذكر اللفظ الدال
 على نفس الذات وهذا المشتقات موضوعة بوضعين قبل لا يخفى ان يكون المشتقات
 موضوعة بوضعين لا بد على ان الاستواء فيها تكون بتبعية اقول لا يخفى ان الشبه لا بد
 ان يكون المشتقات موضوعة بوضعين يدل على ان الاستواء فيها تكون بتبعية بل ذكره ههنا
 تمهيد للمقدمات فالاستواء فيها اه فيها انه لا يلزم من عدم الوجه الاستواء الهيئته
 كون الاستواء في المادة لجران ان تكون باعتبار النسبة كما جرت العادة المحقق عند الدين
 فلا بد من نفيه ايضا حتى يصح التفرع التماس الا ان يقال المراد من ان الاستواء فيها باعتبار
 المادة فيستعار مصداها فيه انه لا يلزم من كون الاستواء فيها باعتبار المادة
 كونها تبعية المصدر بل هو اقل المسئلة قوله وكذا اذا استعمل الفعل حصن الفعل بالذات
 المذكور مع ان الاستواء باعتبار الزمان يجري في اسم الفاعل والمفعول ايضا حيث جرت مجازها
 عن المستقبل كما في قوله تعالى ان الدين واقع وقوله وذلك يوم مجمع له الناس لما ذكره في الاطول
 من انه لا استواء في كون المستقبل بلفظ الماضي مجازا وما كان اسم الفاعل والمفعول في
 المستقبل مجازا وان كان اشتقاقيا بينهم لان فيه خفا لعدم دلالة على الزمان قوله
 كما يعبر عن المستقبل بالماضي قال في الاطول اقول في كون الشبهين عن المستقبل بلفظ الماضي والكل
 من خلاف مقتضى الظاهر مطلقا نظر لانه اذا عتبر عن المستقبل بلفظ الماضي على خلاف
 مقتضى الظاهر عتبر ثانيا بلفظ الماضي فلذلك التقييد يقتضي الفاعل حتى لو عتبر عنه بلفظ
 المستقبل كان خلاف مقتضى الظاهر انتهى فاعلم ان هذا يجب حل كلامه ههنا على الجزئية او على
 التقييد بالتقدير اولا لا يقال كلامه هنالك وكونه خلاف مقتضى الظاهر ههنا في الجزئية
 فيجوز ان يكون مجازا على مقتضى الظاهر لانا نقول قال في مواضع عديدة من الاصول ان كل مجازا
 على خلاف مقتضى فتأمل بقدر اعلم انه كما عتبر عن المستقبل بلفظ الماضي كذلك يعبر عن الماضي
 بلفظ المضارع المستقبل لتبنيه به في كونه نفس العين واجيب الشاهد في كونه ضعيف

تخصيص

الاسباب ولم ينعرض له ههنا احالة على المقاييس وتبيينها الى العطن يتنبه للاختصاص
الاستعارة فتذكر كذا وجه في الاطول شدة انه لو قال عن المنار بدل عن المستقبل
كما في وقع في عبارة الفوائد الفياشية كما كان اولي شدة التعيين عن الحال مما يدل عن
الماضي ايضا فقله كشيء الغرب في المستقبل بالضرب بالماضي يستفاد منه ان
الاستعارة باعتبار الزمان يحتاج الى تشبيه الى مولى الفعلين بالآخر فان الضرب في المستقبل
مشا من دلل بضرب في الماضي مدلول ضرب لان مداولا الفعل عند الشدة هو
المقيد بالزمان على ما حققه وعده من الالهات ما في حاشية على الفوائد الفياشية
فلا حاجة الى تشبيه احد المصدرين بالآخر فقله قول الشاعر لا حاجة الى هذا التكلف
بالاسهل ان يشبه احد الزمانين بالآخر فتعارة احدهما هيتين للآخرى ويقال ان
الفعل مستعار بتبعيته كما يعرفه قول الاني والاستعارة هيئة كما يقال ان الاستعارة
باعتبار المادة ان المتعار بتبعيته استعارة المصدر له ضرب حتى العبارة واستعارة
ضرب له عطف على التشبيه عطف المفرد على المفرد ثم انه قال في اطوله ومسألة الفارسية
ان هذه الاستعارة تابعة للتشبيه الواقع بين المصدرين والاستعارة في المصدر لانت
المصدر فيهما حقيقة وفيه ان المصدر جميع الاسماء مشتقا كان او جامدا حقيقة في
الحال ومجان في الاستقبال لاقتضاء مفهومها الوقوع على حقيقة البرك في الاحتجاج كيف
يكون المصدر حقيقة فيهما شدة انه اذا كانت هذه الاستعارة التشبيه المذكور ولم
يكن في المصدر استعارة لم يسبق لكونها تبعية وجه اذا الطان التبعية يقتضي ان يكون
بتبعيته استعارة اخرى ولا يكفي بتبعيته التشبيه والافصح الاستعارة بتبعيته التشبيه
الكلمة الا ان يقال ان الاستعارة في الاصلية اما هي بتبعيته التشبيه في صبح المفهوم
ولا يمكن ذلك ههنا ان لا يمكن تشبيه معنى فعل اخر على الوجه الذي يفهم من الفعل لانه
لا يصلح لان يكون محكما عليه بخلاف اسطرلجس هذا القدر يكفي في التسمية با
التبعية فقله فالاستعارة استعارة الهيئة باعتبار الهيئة كما سبق فالحاصل
ان المستعارة في صورة الاستعارة باعتبار المادة اما هي بتبعيته استعارة المصدر

ولا مدخل

ولا مدخل فيها الهيئة اثنى استعارة باعتبار الهيئة على ما سبق فالخاضع واما في صورة
الاستعارة باعتبار الزمان فلهو الهيئة بتبعيته التشبيه بين المدلولين ولا مدخل فيها المادة
هذا وقوله بل لفظ تمامه مستعارة بتبعيته استعارة الجزاء الضرب متعلق بكلمة الاستعارة
يعني الاولي ان يقال ان المستعارة في الاستعارة التبعية اما هو مجموع المادة والهيئة بتبعيته استعارة
الجزء والمادى في الاول والصوري في الثاني كما هو المستعار من كلامه في الرسالة الفار
سية في الاولي يستعار المصدر او لكونه يستعار المادة ثانيا ثم بتبعيته هذه الاستعارة
يستعار مجموع المادة والهيئة وفي الثاني يشبه احد المدلولين بالآخر ولا ثم يستعار
الهيئة ثانيا ثم بتبعيته هذا الاستعارة يستعار المجموع في الاول فلهذا مستعارات وفي
الثاني استعارة ان التشبيه ولا يخفى عليك انه تكلف وتطويل سامية الاولي ان يقال ان
المستعارة في الاولي هو المادة بتبعيته استعارة المصدر وفي الثاني هو مجموع بتبعيته
استعارة الهيئة بتبعيته احد الزمانين بالآخر فقله اما تستقر بتبعيته سواء كان
بتبعيته الاستعارة فيه او بتبعيته التشبيه فلا حاجة الى ما قيل من معنى على ما هو المشهور
ولا يخفى في في التشبيه كلمة ظرفية بان يكون المتعار هو النسبة بتبعيته استعارة المتعلق
كما هو في الحروف او جليته كما في عزب امرأة في هرة بان يكون المتعار هو الفعل بتبعيته
التشبيه للاستعارة في المتعلق والاولا من بقوله على قياسه لكون قوله فان معناه ما
تقليل للمقيد المذكور مكانة قيل كيف يقاس النسبة على الحرف فقال يقاس فان معنى نسبة
الحرف نسبة يجرى فيها الاستعارة تبعا والنسبة الداخلية في مفهوم الفعل ايضا نسبة
فيكون فيها ايضا الاستعارة تبعا وقوله لان مطلق النسبة لتعليل العدم الجريان يعني ان
الاستعارة في بسبب الفعل اما هو نستقر بتبعيته الاستعارة في مطلق النسبة الذي
هو متعلق النسبة الداخل في مفهوم الفعل ومطلق النسبة لا تشبه بمعنى يصلح ذلك
لان يجعل وجه شبه حتى يشبهه الاشياء به فيه فيستعار ثم بتبعيته يستعار في
في النسبة الداخلية في مفهوم الفعل هذا واذ ذلك بان تشبيه الافعال ليست مطلق
النسبة بل النسبة على قياسه وجليته ولها خواص واصناف يصح بها الاستعارة

فإذا اردت اسناد الخبر الى المخصوص للذلة على قوة نسبة اليه وشبهت نسبة اليه با
باعتبار الخبرين بنسبة الى من ينسب اليه على وجه القياس وقلت ضرب فلان لم يوجد عن القريب
وبانه يمكن الاستقارة في نسبة الافعال بان ينسب بما ينسب اليه بنسبها بنوع استلزام
كمطلق القيام والانتفاء فيشكلا ما يرجع اليه بنسب آخر كذلك المطلق الانسية
فيقال فكلني السيف والسوط وقيل امثال ما ذكر مما ذكره جريان الاستقارة في نسب
الافعال كلها من قبيل الاسناد المجازي ولا يحتاج الى التفة وانت خبير بان هذا هو محمل
النوع ولا يلزم له تخصيص تسليمه بل لا بد من اثباته ولا يثبت بعد قولنا ان الاسقارة
في الفعل اه بعد ما عرفت ان الاستقارة في الفعل اما بقصد بتبعية الفعل المصدر ولا
تجزي في النسبة اعلم انها في الفعل على قسمين **قوله** يستعار للضرب اسناد الفعل الى
الاسد الموضوع له وهو لفظ القتل ثم يشق منه اي من لفظ القتل قتل **قوله** فيصنع
لشبهه لهذا السدين بالآخر لتقيد كل منهما بقيد مقار لبقيد الآخر وبشأن المقارن
لشبهه انما لا دلالة في كلامه قد تسرع على ان الاستقارة في هذا القسم بتبعية
استقارة المصدر بل يجوز ان تكون بتبعية التشبيه فقط كما هو في الشبه وبهذا يسقط
ما اوردته في الاطول حيث قال فيه وفيما ذهب اليه قد تسرع نظرا الى ضرب حقيقة
في كل واحد من الضرب في الماضي والضرب في المستقبل فكيف يتحقق استقارة احدهما بالآخر
حتى يتحقق بتبعيته الاستقارة في الفعل الماضي على ان يكون المصدر حقيقة في كل
لفظ على ما حققه البركوي في الامتحان وانما قيل انه لو سلم ان المصدر حقيقة في
الكل لكن الظان الضرب الذي يفهم من ضرب الماضي دون المستقبل وبالعكس فيصير استقارة
لفظ احدهما بالآخر كما يتصور التشبيه بينهما فخرج عن القرب فان الكلام في المصدر
لا في المفهوم من الفعل على ان التسليم في صدر كلامه ينافيه ما ادعاه في محج كما لا يخفى
وايضاً قوله ان الضرب الذي يفهم من الضرب بالماضي حقيقة مما لا محمل له فان المفهوم معنى
اللفظ والحقيقة من اقسام اللفظ **قوله** ان الفعل يدل على النسبة انما قال ههنا يدل في الحديث
والزمان يستدعي لان الفعل بما نقل عن العلامة في الفوائد قد يعرّى عن الحدث كما في

الافعال

الافعال الناقصة وعن الزمان كجاء وبشر وبعث وعسى او كانت استثنائية بخلاف النسبة
قوله كنهه الامير الجند تقربا للاستقارة باعتبار النسبة فيه هو ان يقال نسبة النسبة
بالنسبة الفاعلية في قوة باعتبار مدحاية الفاعل واستعملها الهيئة الموضوعة
لنسبة الفاعلية فصار الفعل استقارة بتبعية بتبعية استقارة جزء الذي هو الهيئة
على قياس ما سبق من الشبه في استقارة الفعل باعتبار الزمان وبهذا التقريب سقط ما قيل
من انه من قبيل الاستقارة المجازي دون القوي فافهم **قوله** فان استقارة الفعل وجه
الاستقارة هو تخصيصه شال كل واحد منهما بنوع من النسبة والبيان مثال مغاير لكل واحد
منهما على حدة وفيه ان التخصص مجازي ان يكون اتفاقا او لفظيا في كل اتيان المثال لكل
يجوز ان يكون للتوضيح ففعل بتبعية الاستقارة في النسبة ايضا في نادى صاحب الجنته على
الوجه الذي يفرزه الشبه على ركي العلامة وذلك لاسان في تقرب الاستقارة في الزمان
باعتبار اخر ففهم من موانع اجتماع الاستقارة بين زمان ههنا الامير الجند يصح ان
يكون من مواد اجتماع التوعين من الجازا للغيرى الجازا المرسل والاستقارة باعتبارين
مختلفين **قوله** دون النسبة في التبديل ليس النسبة الموجودة في ذلك التقدير نوعا
من النسبة بل جعل ذلك ايضا من الاستقارة في النسبة دون الاستقارة في الزمان امر
بتمام اي امر المص في الحواشي بالتأمل حيث قال تأمل فان فيه اشارة اه وليس قوله فاق فيه
اشارة اه وجه التأمل ان لما بينا الجمع بين الجاهل هو مله وبيان محل له ومن قال لا دبا
الامر بالتأمل المدلول عليه بقوله فافهم يات شئ فعل هذا يجوز ان يكون الامر بالتفهم
في اخر الجاهلية اشارة الى ترجيح هذا القولين ففعل الشبه ولم يلتفت الى ما هو
من ذلك ليس على ما ينبغي اللهم الا ان يقال المراد عدم التفات بعبار صريحة
وكون الاستقارة في احد المصدرين اه فيه ان النسبة النذاهلا استقبال الاصحاب
الجنة هي النسبة الفاعلية ونسبة النذاهل صوري هي النسبة الفاعلية
ايضا كما لا يخفى فلا يحسن تشبيه احدهما بالآخر بخلاف التشبيه المنزه الى غير نسبة
الجنة فانها في الاول هي النسبة السببية في الثاني هي النسبة الفاعلية فيصح

تشبيه احدهما بالآخر لوصول المقارنة بينهما فيكون هذا هو الفارق بينهما
ولم ينفك الحماهما هذه ولعله التفت اليه وأشار الى ترجيح قول الشريف حيث قدمه
والتي به كانه من عند نفسه من غير استوار بالنقل ونسب اليه الافادة في الخاتمة بخلاف
حاتقة عن العلامة حيث اخبر وقال ولا ذكر العلامة وثانيا تاما في ثلثا فافهم
ولهذا في هذه الامير الجند جازا القوي اي غير الاستقامة باعتبار النسبة
اذ لو لم يكن الفعل موصوفا للنسبة الى الفاعل مطلقا بل كان موصوفا للنسبة الى الفاعل
الحقيقي فقط كان في مثل هزم الامير الجند مجازا من سئل يكون حينئذ مستوعبا لاجزاء
الموضع له سواء كان فيه اسناد المجازي واستقامة تبعية باعتبار النسبة ولم
يقبل به احد فثبت ان موضع النسبة الى الفاعل مطلقا بهذا التقرير سيقع ما بينهم
ههنا من ان العلامة ان تقول هذا هو الفاعل المسئلة فاقربنا على حمل المجازي للفري
على الاستقامة التبعية باعتبار النسبة وليس فليس لان الفعل قد يقع
للسبب الانشائي اه فيه ان الموضع للسبب الانشائي والاختبارية اما هو
بجمله الانشائي والاختبارية لان الفعل وكذا السغار من احدهما ليس الا انشاء
او الجزع لا الفعل وحده كما لا يخفى على من له مسكة في الخبر المعاني على انه صحيح بنفسه
فيما ينبغي من هذا الكتاب في مواضع عديدة ان هذا النوع من المجازات المركبة وان الموضع
للسبب هو هيبة المركبة المبركة والانشائي واغرب من هذا كله انه ابدع في حاشية
على الفوائد الغياشية محالها المسائل الخوان الفعل موضع حديث مقيد بالزمان
والنسبة اما جاءت من الهيبة التركيبية كما في الجملة الاسمية فلم يرض هذا النوع
الفعل النسبة القاملية وجزء ههنا بوضع النسبة الانشائية والاختبارية
فرا في الطبري وقد بعد التبع والتي قد ظهر لك من هذا استنا في المقامات التي
لامانع لجريان الاسعارات في نسبة الافعال المشتقات فالحق مع العلامة في المقامات
ولما كان متعلق معنى الحروف ظاهرا فيها هي معنى الحرف مع حاصل فيه اعني ذلك الشيء
المعبر عنه بما اي حاصل باعتبار ذلك الشيء في اداة الظرف بمعنى اعتبار ملحوظها

لا يعني

لا يعني فارة الدال اياه كما هو الشائع في نسبة المعنى الى الشيء فيقال هذا المعنى في هذا اللفظ
بمعنى استفاد منه وبهذا التوجيه قالوا الحرف حاد لعل على معنى في غيره اي صل في غيره
اي باعتبار غيره وهو الذي يحتاج الحرف في دلالة على معناه ان ينفك اليه كالسيد والبصرة
وقرنا سرت من البصرة هكذا قرنا بن الحارث بن ابيصاح وقربا لمعنى الفارح في
شرحهما الكافية فقله ملحوظ بتبعية تفسير قوله فيه ونحوه له موقفا لهذا
التقرير ملحوظ ذلك المعنى الحرف في فيه اي بتبعية واعتبار محتمل ان يكون اشارة
الى غيره اخبره اشارة اليه في شرحه الكافية وهو جعل كلمة في بمعنى الباء السببية
اي ملحوظ ذلك المعنى بسبب ذلك الشيء لتبعية لا بنفسه من غير حاجة الى ضمة
شيء اخر هذا هو الحاصل ان الظن من متعلق معنى الحرف ذلك الغير الذي معنى الحرف ملحوظ
هي بتبعية وهو السيد والبصرة في المثال المذكور ولعل وجه الظهور تسمية النخلة
ذلك الغير متعلق معنى الحرف ونشئ عنه به فيما ينبغي حتى لو هو صاحب التحصيل انه
في الامر القليل في قوله تعالى فالتقطه ال فرعون ليكن له عذرا وحزنا مجرورة حيث
قال بعد تشبيه المتعلق معنى الحرف بالجرور في زيد في نخلة ويقدر التبعية في ام التقليل في
قوله تعالى العذرة والحزن بعينه انما ادلك في من كلام الكشاف ولما كان هذا خطأ
في هذه المقام كما يتبين العلامة التفهيم ان في شرح التحصيل فسر المعنى ههنا بما فسر
تحقيق الحق ورد الخطا المطلق كما يقول والماد بمتعلق معنى الحرف اه قوله والمراد بمتعلق
معنى الحرف يصير تفسير النفس الانشائية التفسير باجاء الى ما عنه عن معنى الحرف اي يعتبر
عنه عند تفسير معناه مثل قولنا من معناه ابتداء الفاعل في معناه الظرفية وفي معناه
ها الفرض في هذه ليست معنى الحرف والاما حرفا كانت اسم الاى الاسمية والحرفية
انما هي باعتبار المعنى وانما هي متعلقات لمعانيها انما افادت هذه الحروف معاني جمع
تلك المعاني الى هذه بتبع استلزامه وهو استلزام مفيد لا المطلق هكذا قال العلامة
التفهيم ان في المطول نقل عن المفتاح فقد ليست معنى الحرف اي ليست معانيها الموضوعة
هي لها بقرينة السياق والبيان وايضا في ان هذه المعاني ليست معانيها المستعملة

فيهما فائدة فيهما في سبيلهما وقوله لان الاستسمية والحرفية انما هي باعتبار المعنى
الموضوع له ولا يستلزم مطلقا ان يكون له معنى ان يكون له معنى الحرفية باعتبار
المعنى المستعمل فيكون ان يكون هذا المعنى الموضوع في الحرفية باعتبارها باعتبارها المستعملة
فلا لاشياء يقال من بني هذا الاحتمال **قوله** من المعاني المطلقة لما كان ما يعبر به
عنه ظاهرا في اللفاظ الدالة على المعاني المطلقة ويمكن القول في ذلك فسر بما يلي انية
تتم اللفاظ وتقيم القواعد شدة ان معنى التقدير بالشئ عن الشئ هو ان يجعل الشئ والشئ
موضوعا والشئ الاول محمولا يحكم به عليه ومعنى الحرفي كمن لا غير مستعمل بالفهومية
غير صالح لان يحكم عليه فكيف يستعمل التقدير عنده اللهم الا ان يقال ان معناه ههنا ما
يجعل له الملا حظ له كما يشير اليه الشئ مقوله احضرت بها عند الوضع لان المشابهة
هنا المحكوم عليه بمشاكله المشبه له في امره ولا شئ من معاني الحروف يحكم عليه
فلا يمكن ان يقع بها فلا يجري التشبيه فيما يعبر به عنه بان يشبه ما يعبر به عن
معنى الحرف بما يعبر به عن معنى حرفا آخر فيتم احدها الآخر **قوله** وجدة في شرح
التأليف اياه البهجة المحرزة وله يصح ليعتد الشئ العلاقة فانه ليس يختص به كما
يظهر بالنظر في شرح التلخيص فافهم وجهه يخرج ان يكون البحث الا في من الشئ
وان يكن الاشارة الى وجه تركه التفسير لفظها بخلاف الاستعارة **قوله** وفيه بحث
لانه نسبة ايه فيه ان البيان المذكور ليس يتسا في هذه التشبيه واحتماله لا ينافي
الاستعارة بذلك الاعتبار على ان سوق البيان المذكور يرجح الاشعار المريرة فانه
للعلاقة السهولة في بحث الاستعارة التخييلية حيث قال بعد ذلك الخطيب فيقد تاري
التشبيه في قطع الحال والحال ناخلة بك الدلالة بالنطق وسمعت بعض الافاضل
يقول ان الدلالة لازمة للنطق فاما لا يجوز ان يكون اطلاق النوع النطق عليها مجازا
مرسل باعتبار ذكر المردوم وايراد الازم من غير قصد التشبيه ليعتد استعارة قلت
ان اللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون مجازا مرسل وان يكون استعارة
باعتبارين الى اخر ما قال فانظر الى هذه المقالة كيف نسب الفاضل مجاز المرسل الى النطق

واضاف

واضاف اليه الاطلاق النطق بتعبيره العجز وكل الانطاف فحمله على التشبيه
المذكور الخارج عن المقام بعيد كل عن المرام وفتح بابا بالسؤال ان يصح حينئذ
ان يقال فعل هذا لم يخرج من هذا الاعتبار في الاستعارة ايضا ولم يجعل كلها
اصلية كما قد قبل **قوله** وانكر التبعية قبل المناسبة لا يجوز هذه ان لا يذكر انكار
المساكن التبعية ههنا بل يعرض عنه في هذا العقد ويكتفي بذكره في العقد الثاني
المعقود بتحقيق المكنية وهي تقدير ذكره ههنا فالمناسبة ان يستوفيه حتى
لا يحتاج الى الحول على ما سيذكره الى التكرار اقول انكار التبعية وقبولها
انما هو من اجلة هذه الفرية التي افرقت لتحقيق الاستعارة الاصلية و
التعبية وهذا ظهر هل فذكره ههنا واجب فكذلك ذكره ههنا وقال وانكر التبعية
المساكن وما ذكره في العقد الثاني فليكون ترطفا الايراد على تفسير المكنية
كما سيكشف فلما توجه عليه انه لما ذكرها فاذا يقول في مداراستعمالها فانها
كيت حقيقة مثل اخواتها بل مخالفتها بحيث لا مجال لانكارها اجاب عنه بان
ردّها الى المكنية ولما تنقبت بيانها وله بدرج اخواتها من الخلق الصرفة فقال
وردّها الى المكنية ولما تنقبت بيان كيفية الرد على بيان المكنية وقررت بها
احال عليه وقال كما استعرف ومثل هذه المقلات لا تخل بايجاز الرسالة كما لا يخفى
على اهل الترابية **قوله** قدم المفعول اي على الفاعل مع ان حقيقة الداء خيرة عنه
لانه اعم المفعول اي وصفه واتباعه ههنا جرت من جزئيات وضع اللفظ اي من انية
موضع الخبر في مقام يقتضي التباين المظروفيته وهذا الايمان احد من وضعه
في مقام الخبر بعينه بلا تقدم ولا تأخر من غيره واما قوله فوضعه على صيغة المكني
موضع الخبر فموضع خاص بالتشويق الاول فلا تكرار فيه كما لو وضع موضع الخبر
ههنا مقدم لان الخبر المفعول اذا كان متعللا بالفعل كان واجبا للتقديم
على الفاعل فلما ههنا كان متعللا لعدم تقدمه بالاقتسال موضعه مقدم فبقي
ان يقدم اللفظ الموضوع موضع فموضع الوضع والتقديم امر مستحسن لا واجب كتقديم الخبر

5

المقتضى كما ظن فلا تغفل في تأخيرهما كما كان في الضمير المتصل كما لا يخفى
فلا حاجة لما توهم أن المراد أن نقد هذا المفعول واجب لوقوعه مرفوع الضمير
الواجب لتقديم على الفاعل لا نصالة لكن العبارة لا تشاهد والأظهر أن يقول
أوجب التقديم بدو قوله واجب التقديم ليكون المعنى أن وضع الظاهر موضع الضمير
المتصل وجب تقديم المفعول على الفاعل الآن يتكلف ويجعل الواجب بمعنى المحجب
النهى عما هو قبل أن الوجوب هو التبادر من كلامه كيف لا وقد روي بالحفاظلة
عليه ووضعه بأنه كشبه حلية رفي لا يستخرجها ففيله أن التوضيحية والوصف
المذكورين إنما يفيدان مرغوبة تلك المكتبة لا وجوب التقديم كما لا يخفى
قوله فإن قلت الظاهر أن اعتراض على السكاكية لا وجه لأنكاره التبعية فإن
ما ذكره في هذا الأمر إنما يفيد احتمال كونها ممكنة وذلك لا بد على بطلان
كونها متبعية بل غاية احتمال أحدهما عن كونها متبعية لأن كونها محتملة
إذا احتمال كونها ممكنة لا بد فع احتمالها حتى يخرجها عن كونها محتملة لها
وسمى انكارها واجباً لأنه بان أنكاره ترجيح لا بطلان في رجحان كون
اعتراضه على المضى بأنه لا يبيح استناد أنكاره إلى السكاكية إذا وجهه لأنكاره التبعية
أه ولعله مراد من قال لا ترى أن القيم قالوا واختار السكاكية انتهى لكنه يأج
عنه المتوهم كما لا يخفى على أهل الزوق **قوله** قلت يرجح الممكنة عدم كونها متبعية
الاستعانة أخرى بما روي ما سيورد عليه الآن يقال أنه مندفع عند الشك كما سيأتي
نقل عنه ههنا حاشية هي هذه نية بحث لأن مدلول الاستعانة التبعية يكون
تخيلاً في اعتبارها والتخييل عنده استعانة مبنية على التشبيه والاستعانة في
الفعل تبعية فذكره لا يكون مضمناً عن اعتبار التبعية - الآن هذا
لا يضرنا لأنه أمر لازم السكاكية لا محالة سواء جعلنا وجه اخبار الرد إلى
الممكنة ما ذكرناه أو ما ذكره نفسه من تقليل الأقسام والتقسيم إلى الضبط
انتهى حاصل دفع ما يرد على وجه ترجيح الممكنة الذي ذكره من لقاء نفسه وعدم
كونها

ح

كونها تابعة الاستعانة أخرى بأنه قد تركت الوجه الذي ذكره السكاكية نفسه التي وجه لا يشفي
العليل وحاصل الدفع التزام الحدود واستجوابه بأنه لو دفعه فيما ساقى في العقد الثاني كان انقاع
وبما روي ظاهره لا وجه لما قيل من أنه لا وجه لهذا الحاشية ههنا لأن المضى سيصح بغيرها
ونبه في ما بعد أي بنه المضى في العقد الثاني حيث قال هناك احتياطاً للتبعية إليها فاستد
الاحتياط فلا يخفى أنه لا يدل على بطلان مقابلة بل بنه على مرجعية منسقط ما توهم
أنه في دلالة اخباره على ما ذكره بحثاً أكثر مما يستعمل مثال هذه العبارة في الوجوب بل
له يدع الشك في الدلالة بل أتى التنبية على الاستعانة أحياناً في الوجوب لا سيما في الدلالة
على الترجيح وفما ورويه كما لا يخفى على شية الفريدة الفاشية ذهب السكاكية إلى أنه
أن كان المستعانة أي المشتبه المستعانة المستعانة به تحققاً حسناً أو عقلاً أي أن كان
بحقيقة عند حلية الحق والعقل الصرف والافسحة التصواب لاقتسام كما لا يخفى
إشارة إلى ما سيذكره والحق أنه إلى ما يستحقه فيه بعد الثالث من أنها الأمر المشبه بالمشبه
من خواص المشبه به مستعانة في معناه الحقيقي كما ذهب السلف إما ذهب إليه السكاكية
من أنها المستعانة في المعنى المجازي أي الغير المتحقق لكونه نفساً لا هو ما ذكره الشبه وبنيهما
فرق يظهر بالتأمل الصادق بل الحق أنه إشارة إلى بيان حقيقة التخييلية عند السكاكية
بأنها المستعانة في أمر وهو يشبه بمعناه الحقيقي لما كان الواقع بينهما وبينه مقام آخر عدم
فقط القلق السامع أو اضطرابه كما في اضطراب السنية الظاهرة تمثيل لكون الحقيقة
التخييلية قربة الممكنة فقوله فإن الاضطراب يستلزمه لا يبيح أن يكون تقيلاً له
كما لا يخفى وجه تمثيل القول ففخيلية رجحان قوله فإن الاضطراب تغلب التمثيل بعد
وذلك بعد التحصيل القريبة للممكنة فيه أنه يجوز أن يكون ذلك التوهم لا يحصل شيء
أخيراً التحصيل القريبة فجرد استناد الاضطراب يحصل القريبة وبما لم يرد على المدعى بالمالفة
وتشبهه المشبه المراد من الاقتداءه الاطلاق يقول المراد من العدد الاقتران بما لا يلايه
عدم الاقتران بما سوى القريبة من الايمان بل الاحصاء الاقتران يقول المراد من الملازمة ما سوى
القرينة بل المناسب إلى تعريف المجردة تمام ما لا يستلزم قبل الضاب ترك الحقيقة بالمستعانة

س

فان لا يتم في كنية فان قرنتها ما لا يربح به المستعار منه قوله به يمكن جعل كل واحد منهما
على التمثيل او التمثيل على مذهب السكاكي وعلى وجه القطف فلا يوجد استعارة مطلقة قبل
فيه نظرا ان القرينة قد تكون حالية في وجه المطلقة اقول هذا النظر لا يفيد ههنا الاثبت
عده تخصيص الملامح بما سوى القرينة بل لا بد منه لاحراز المطلقة التي قرنتها مقابلة كما
لا يخفى بغير ان بالقرينة في الموضوعين هي القرينة المعينة كما هو من الجواب الاتي فلا يتم
هذه الملازمة فانه في وجه الاستعارة المطلقة بالقرينة المانعة كما سيصح به في الجواب الاتي
ان يقول بدل قوله فلا تخرج اه قال يكون الاستعارة باعتبار القرينة المعينة مطلقة بل مجردة
وليس كذلك فتأمل لا تفرق بين الملامح المستعار له فيه انه لا يشك ان المشبه عند استعمال
المشبه به فيه مع القرينة مستعار له بل فعل بالاستعارة لم يصح قبل المقارنة با
القرينة وان لم يصح ان يقال انما مقترنة بعلام الاستعارة بالفعل هي القرينة وقد كانت
داخلية في قوله وغامضة فلا بد من التقييد بل تقرره بغير القائل ان يقول كما انه القرينة
ليست انه ملامح المستعار له بل يعتبر المشبه مستعار له كذلك ليست القرينة حافية
بها الاستعارة بل بها يصير الاستعارة استعارة فلا يصح قوله في السؤال بل تقرره
فلا تخرج قال ذلك القائل الاتزان الشبه تشبيه لذلك في الجواب حيث قال الاستعارة
تتحقق بالقرينة اه فالاولى ان يقال بدل قوله بل يقرر ما يصير اه لا تحقق الاستعارة
والمستعار له موقوف على القرينة فلا حاجة الى تخصيص الملامح بالموقوف على تحقق الاستعارة
والمستعار له ومنه بما سوى القرينة لانها غير داخلية في الملامح اقول كونها موقوفة على القرينة
لا يفتح على التخصيص المذكور والخالفني عنده لولا يصح اقول ان الموقوف بالموقوف عليه و
ذلك مما كيف ان المشوطة مقترنة بالشرائط والكل بالاجزاء فلا بد من التخصيص
نحو قوله فلا حاجة الى تخصيص الملامح بالموقوف اه من قبل اشتباه العارص فان ذات
اللامح لا يتوقف على ذات الاستعارة والمستعار له ومنه بالمعروض بل لا يتوقف
على وصف شئ منها وانما يتوقف وصف الملامح على ذات الاستعارة والمستعار له
وهذه المتصانق وذلك لا يفيد في المقام كما لا يخفى على الاذكياء فنفقوا الاستعارة

تحقق

ح

تحقق بالقرينة اه فيله تحقيق استعارة بدون القرينة المعينة ثم فلا اقل الجان بدون القرينة
المعينة المعنى المجازي عدمه في نظر البلغاء وكذا ايد على ما قلنا ما سيصح من النص من قوله ان
القرينة والتجريد ما يكون بعده تمام الاستعارة فلا يبعد قرينة الاستعارة المعصومة تجزئ
مبدأ بالقرينة المعينة فلا يبعد من التقييد بل انما ان يقول الاستعارة بالقرينة المانعة بعده
شكوك الاستعارة المقرنة بها مجردة كيف تجب التقييد بما سوى القرينة المعينة اقول العمل
الشبه قد اطلق على الاصطلاح منهم على ان الاستعارة باعتبار القرينة المعينة مطلقة لا مجردة
ولذا قيده وقد يقال ان النص فيها بعد اعتبار القرينة والتجريد ما يكون بعده تمام الاستعارة اه
يقضي ذلك فان المراد بالتمام هو تمامه على وجه الكمال هو التبادر والاستقلال الا في تقييده بالوصف
بالقرينة او عتله كونه في الجملة فان قلت فالتقييد المذكور يجب ان يكون قرينة الاستعارة لا لا يتم
الاستعارة قلت الكلام مبني على وجود القرينة الحالية بقرينة المقام ولا يقولون انهم
بل قال لا يتوقف من عدم ذكر القرينة بمجموعة ان المطلقة مما لا يقرن بالايلايين
الاصطلاح مشوطة باستفاد القرينة في الذكر مع انه ليس بمشروطة كما قال الاول دون الصواب
لا مكان زوال هذا العهد باني الانشاق الى اختصاص الاستعارة في الاقسام الثلاثة المذكورة والى
قوله ان اعتبار القرينة والتجريد ما يكون بعده تمام الاستعارة فانه لو كان استغناء القرينة الحالية
واسطة بين الاقسام الثلاثة المذكورة فافهم تخبرنا استسدال الجواب على ههنا ايضا
با ذكر انكاف من الملامح التي لم يرد اليها كجبت جمعها اقول لا يتبين انه على ما ذكرنا ههنا
والظان من عبارة انه انما يجرى على كل واحد منها بل الترجيح هو الاول وفيه انه لا يكون
ح ترشيع فان الشئ المتفرق بعضها ببعض ليس من خواص الاسد كما لا يخفى مع انه
جعلوا ترشيعا كما سيصح به قيل ليس مقصود الشئ بل يلهي المعنى بل مراده على وزن
الغيب لانه المناسب للمقام والموافق لبس الاتي اقول هذا مع انه مما لا دليل عليه
يستلزم الحس في كلامه والمناسبة للمقام والموافق لبس الاتي اقول هذا مع انه مما لا دليل عليه
على مراد الشئ اعمل اقل وجه التامل ما اشار اليه في الاصل من انه بهذا المعنى مما
لا اختصاص له بشئ من الاسد بل جعل المتشابه لتجديدها عن بعض مبالغة

س

في الاستعارة الاولى المجريد بدل التجريد وقوله في الاستعارة من قبل وضع الظاهر
موضع الصبر للتخصيص في وجه التعمية او ليكون المراد بها مطلق الاستعارة
قبل صوابه في التثنية بدل في الاستعارة يرشدك الى ذلك قبل المص في بعد الاستعارة
على تحقيق المبالغة في التثنية لان يحمل في قوله في الاستعارة على معنى التثنية اي منتف
في بعض مبالغة في التثنية حاصله بسبب الاستعارة اقول لا يثبت بعد خطا في الاستعارة
حتى يكون صوابه في التثنية والتثنية المبالغة الى التثنية لا ينفي نسبتها الى الاستعارة
فلا يكون قول المص مرشدا جدا على ان المبالغة في التثنية الذي هو في الاستعارة تنتف
المبالغة في الاستعارة كما لا يخفى وايضا يجوز ان يكون المعنى عن بعض مبالغة في التثنية
فيكون ما في الاستعارة هو مبالغة التثنية فالجواب ان يصح ظرفية الاستعارة للمبالغة
كما يصح ظرفية التثنية لما بقي ان لا اختار ههنا ظرفية الاستعارة ولعله لحصيل
وجه التعمية فان المجريد عن بعض مبالغة التثنية يصلح بها التسمية الاستعارة مجردة
بلا يصلح التسمية التثنية مجردة كماله بخلاف التجريد عن بعض مبالغة الاستعارة نحو ما يتبادر
زيد اشك في استلزام هذا ايضا معنى على اعتبار القرينة الحالية والا لكان قوله شاك في السلام
قرينة والاستعارة مطلقة لا محذور بمعنى الذي كان يرمى بالاختصاص ههنا ههنا
اقل المصطلح بان يرمى به كثير من الوقايع ايضا والاولى ان يجازى شاعرا عن كثر
لمح حتى كانت قد ذرفت مني بالتميم فمما لم يكن لا يخفى انه على كلام الغير ليس محاله اختصاص
بشيء من المستعاره وهذه المستعاره الله ان يقال ان يعين الاغلبية فان الرعي بالتميم
اشد اختصاصها بالاسد من الانسان وكذا الايقاع في الوقايع كثير يشد في الانسان
دون الاسد فالتقديم على اعتبار تفريع على قوله وقد جمع الترشيع والتجريد اي تفصيل الاستعارة
الى الاقسام الثلاثة المذكورة اعتبارا عن غير منافع لاجتماع قسمين والترشيع
بلغ اي من سائر الاقسام كلها لا يستعمله الا يصلح وليلا على ان يدعى بلفظ المبالغة سواء كان
من المبالغة او من البلاغة كذا في الاطوال استناد البلاغية الى الترشيع بجازي حمله
على الجازي في الاستناد وان امكن حمله على الجازي في المبالغة بان يكون المراد بالترشيح

الكلام

الكلام المشتمل عليه والبالغ في البلاغة او يكون الترشيع والبالغ من البلاغة لا يتصله
وعنده كلام الاحتمالين في الابلغ من قبل الاسناد والمبالغة على كلام لا يحتمل في الابلغ
فان الترشيع سبيل البلاغة الكلام وكذا المبالغة الكلام فلا يلغ من البلاغة هذا الكلام
الحصر بالاضافة الى الترشيع والا فالبلاغة قد يكون صفة للمتكلم ايضا قيل الاولى تقديم ترجيح
المبالغة كونه اسبغ لقوله لاستعماله على تحقيق المبالغة الا انه قد ترجحه المبالغة لانها
صفة لها مزية في نفسها على المبالغة لو لم يكن لها مدخل في البلاغة لا يعتد بها في نظر البلاغة
وايضا الرسالة في علم البلاغة اقول من وجه التقدير يكون افضل من الميزان غير قياس عند
الجمهور ومن المبالغة هو المتكلم على كونه افضل التفضيل من الثاني الذي فيه قياس كما نقل
عن المبرد والاختصاص على ما ذكر القاضى الرضى في الاخر المعنى الثاني من حاشية المصطلح
الاولى على احوال بحثه على الشذوذ من عطاء هو واوه وايضا مبنى على ان
القياس في افضل التفضيل ان يكون لفظا على الابلغ الحصر في الكلام لان الابلغ لو كان
المفعول لم يكن صفة للمتكلم بل كان صفة للتثنية والاستعارة والترشيح والكلام
قوله وقد اشترى الى وجهه ولعل المراد ما اشار اليه فيما سبق حيث قال في وجه تسمية
التجريد بها عن بعض مبالغة في الاستعارة فانه يستلزم ان الاصطلاح ليس تجريد عن المبالغة
حيث لم يكن فيه ذكر ملاية التثنية بل المبالغة فيه باقية على ما هي عليه بخلاف التجريد
فيكون الاصطلاح بلغ منه لاستعماله على المبالغة وفيه ان هذا الوجه انما يتم ان لو كان الابلغ من المبالغة
واما اذا كان من المبالغة فلا فانه يجوز ان يكون التجريد مشتملا على وجه يورث بلاغة مستأد
بلاغة الاصطلاح او تزد عليها فلفظ قوله فتسوية اشارة الى هذا اي محتمل ان يكون اشارة الى ترجيح
الاسناد واحتمال الابلغ للمبالغة والبلاغة x وجميع التجريد والترشيح في مرتبة x
الاصطلاح فيكون الترشيع الصريح الابلغ منه وهو بلغ من التجريد الصريح لئلا يظن انهما متبعان
منهما فيه انما اشعار بصفات عند تساوي اللامين في الكمية والكيفية والحكم بان جميع
التجريد والترشيح في مرتبة الاصطلاح على الاصطلاح ليس يصح باعتبار الترشيح والتجريد
ان هذا الكلام في هذا المقام تحقيق المراد ووقع ما عسى ان يخطئ على بعض الاوهام

وقد

من ظاهري التفسيرين السابقين للضمين الاخيرين للاستعانة لانه قال بعض الفضلاء هذا كلام لا
 دليل عليه ولا شك ان ذكر ملايير المشبه سواء كان قرينة استعانة او لا يبعد الاستعانة من الباطنة
 في التبيين وكان المناسب ان يجرى على الاطلاق لما ان حكم المحكي واحد فان قلت لوجوب قرينة
 الاستعانة بحجة له توجد استعانة مطلقة لما ان القرينة لا محالة من ملايير المشبه ولا بد
 للاستعانة من القرينة قلنا يجوز ان قرينة الاستعانة عقلية ويكون التجريد والتشبيح باعتبار
 ذكر ملايير المشبه مع الاستعانة اقول نعم لا يصح قداطلق على دليل عليه في التخصيص وستره على سائر الـ
 وان لم يبلغ مرتبة التفسير كما لا ينبغي على من تتبع وتعرفهم بالمقارنات - بلايم المستعار منه وله دليل عليه
 اذا الاستعانة باعتبار القرينة لا تقتضي ملايير المستعار منه ولا ملايير المستعار له بل يقتضي ملايير ما يصح استعارته
 اوله كما اشار اليه الشافعي سابقا فذكر **قوله** فلا يبعد قرينة الاستعانة اه ان القرينة ههنا العتمة
 العتمة والمنافة ففي التفرع نظر من العتمة لانه من ان الاستعانة بتحقيق بالمنافة وتتم بها اللزوم
 الا ان يقال المراد بالتمام ههنا على وجه كمال بدون العتمة كما امر زيادة التجريد ذكر التجريد ههنا استلزام
 لا مدخل له في اللون كي يما هو بصدده ذكر الشيخ كما لا ينبغي كان التخيلية ترشيحا وليس كذلك اه
 اقول لا شك ان الترشيح ظاهر ذكر ملايير المشبه به سواء كان مستعارا منه ولا ولا يجوز ان يكون ذكر
 ملايير المشبه به ولا محالة في الملازمة ترشيحا اصلا بل هو تجريد قطعا او تخيلية ذكر ملايير
 المشبه به ولا محالة في الملازمة المذكورة تامته لا غبار عليها واما التعريف المصق للترشيح باقتراح
 ملايير مستعار منه والتجريد بالاقتراح ان ملايير المستعانة فبني على الذهب المختار ولد الغرض عليه بانه مطلق
 للذهب الجع وسدل عنه بعضها الى التعريف بالمشبه او هو مخصوص بترشيح المصراحة بقرينة ان المصق
 وضع لترشيح الكيفية فريدة متعلقة في احوال المسألة وقال فيها كما سيجي ما زاد على قرينة الاستعانة المصق
 المصراحة من ملايير المشبه به ترشيحا كذلك بعد ما زاد على قرينة الملايات ترشيحا الهافن قال
 الصواب ان يقال فلا يبعد قرينة المصراحة ولا قرينة ممكنية السكال تجريدا ولا قرينة التلف
 ترشيحا فلم يصب وصرابه ليس بصوابا لفريدة الخامسة في تفسير الترشيح فهو ينقل الى
 تسعين الاول ما يجوز ان يكون باقيا على حقيقة مستعانة في معناه الموضوع له وان كان اشباهه
 المتشبه به مجازا وكانت تابعها في الذكر لا في الجواز لتبين التبيين عن الشيء المشبه بلفظ المشبه به

الذي

ح

الذي هو الاستعانة وترشيحه انما يجب ذكره من بينا ومرتبيا للاستعانة فانه لا يقصد به
 الا قرينة الاستعانة وتقويته بالذات على تناسي التشبيه وادعاء ان المستعانة
 نفس المستعانة منه لا شيء مشبه به فكانه نقل لفظ المشبه به مع وديعه الذي هو الترشيح
 الى المشبه والقسم ما يجوز ان يكون مستعارا من ملايير المستعانة منه الملايير
 المستعار له او مستعانة فيه مجازا بقرينة المنافة او وجدت ولكن لم يقررت هذا
 وبهذا الفريد سقط ما قيل انه لقائل ان يعقله جوارا بقاء الترشيح على حقيقة
 يستلزم عدم وجود القرينة المنافة فكيف يجوز ان يكون الترشيح مجازا فان
 عدم القرينة في بعض الاقسام لا يستلزم عدمها في جميع المواد واما لفظ الجواز
 فالمراد به الامكان العام ليفيد الجواز الوجد والاكشف في ابراده عدم اعتبار القرينة
 ومن ههنا ترشيح يقولون في بعض الظاهر ان هذا اللفظ حقيقة ويجوز ان يكون
 مجازا فتدبر شئ لما كان ان يشوهد انه اذا كان الترشيح مستعارا ملايير المستعانة
 لغات تحقق بالمنافة وتناسي المشبه الذين عليها معنى الترشيح اجاب عنه بانه
 يكون ذلك المستعار ترشيحا للاستعانة وتحقيقا بالمنافة وتناسي معنى مجازا انه عبره
 ولا يخفى انت هذه الاشارة الى كون الترشيح وتحقيقه مجرى التبيين بلفظ ملايير
 المستعانة منه وهذا عين ما سبق ذكره لا يقال عين ما سبقا فاما تحقيقه بالتعبير عن
 ملايير المستعانة له لانا نقول ذلك قيد واقعي لا مدخل له في حقيقة الترشيح فالعني
 بذلك التبيين لا يخص يكون لفظ المستعانة منه مستعارا بل بتحقيق الترشيح
 مجرى ذلك التبيين على وجه الاستعانة كانت او على وجه المجاز المرسل
 او على وجه الكناية فالتخصيص بالاستعانة قاصر فالاول وان يقول
 ويجوز ان يكون مجازا يدل قوله ويجوز ان يكون استعانة وقوله
 اما الملايير المذكور الى انهم اغتصب تعميم كمال واحد من الاستعانة والمجاز
 المرسل وقصر على تعميم **قوله** او للقدرة المشددة او شيء اخر باقيا على
 حقيقة او مجازا فيه اشارة الى انه في التجريد ايضا لا اختصاصا ص يكون

عن آراء الموضع له واعتبارها
 واما القس الاول فلا يوجد فيه
 مانعة اه

س

يكون مستوعبا بل قد يكون مجازا لرسالة عموما لا يلازم المشبه به ليعترض
ههنا القدر المشترك مع أن الظاهر يتمشى ههنا أيضا ولعله لقال على المقاسة
فحينئذ نفل عنه في الحاشية أي عن التعبير عن ملا يحد أحدهما بلفظ ملازم
الآخر انتهى فلهذا البيان نعيم الترشيع والتجريد ولا يختص بابا
الآخر فلا وجه لما نقله له يعترض للترشيح مع أنه يجزى فيه أيضا
يجتمع التجريد والترشيح أما الترشيح في التجريد في الترشيح فبالنظر في المعنى المجازي
وأما الترشيح في الترشيح والتجريد في النظر إلى التلخيص وأما باقيها على معناه
الحقيقة ولذا لا أن يقول يجوز بقا لا اعتصام على حقيقة إذا يكون
المعنى ونحوه بالجل الحقيقي بجعل الله أي بعينه ولا يخفى أنه لا محل له
أو مستوعبا للثبوت بالعهد أو مجازا مرسل في الثبوت بالعهد الأول وفيه قبل فـ
هذه في الوجهين **ترجيح** نظر لأنه يلزم التكرار لأن الجبل مستعمل
في العهد فيكون المعنى ثبوت بالعهد بعهد الله والجل على صفة التجريد
بعيد لأنه يؤدى إلى اعتبار المثلث وعدده اعتباره في حالة واحدة أقله
يمكن العمل على التخصيص والتأكيد كما هو المتعارف في أمثاله فلا يلزم
التكرار المهر وبعبارة بعلاقة الاحتمال والتفريق فيكون مجازا
مرسلا بمرتين قيل في ترجيحه إطلاق الاعتصام الذي هو التمسك
بالجبل في مطلق التمسك والثبوت الذي هو القدر المشترك بين الملازمين
شأنه أريد من ذلك المطلق المقيد الذي هو الوثوق بالعهد فيكون
مجازا عموما لا يلازم المشبه بمرتين ولعله إنما يحتاج إلى المراتبين
لأجل إرسال المجاز لأن العلاقة بين الملازمين إنما هي المشابهة
وهي ما انفقت عن المجاز المرسل انتهى ولا يخفى عليك أن إرسال
المجاز لا يتوقف على ذلك بل يتحقق بمجرد مجاز في الوثوق المطلق
فلا وجه لارتكاب ذلك الوجه البعيد الذي لا يعهد مثله ولم يعفناش على صحة

وحينئذ

وحينئذ يكون الاعتصام غير باق على معناه الحقيقي كان كل واحد من الترشيح والاستعارة
ترشيحا لاخر فتأمل لعل إشارة إلى كون كل خبر بالآخر فإنه وإن كان باعتبار اللفظ من
من ملازمات الاستعارة فلهذا لا يلازم باعتباره بالمعنى من ملازمات المستعارة كما لا يخفى
وتحتمل أن يكون إشارة إلى ما من من الاستظهار وقيل إشارة إلى أنه قد لزم من ذلك
جواز كون الترشيح المجازا مرسل وذلك لأن الترشيح أن كان مجازا مرسلا والحال
أن الاستعارة ترشيح للترشيح فليز من يكون الاستعارة ترشيحا للمجاز المرسل
ولا يخفى أن الترشيح لا يحل أن يحمل هذا الكلام عنه قول المص ويحتمل أن يكون
مستوعبا والأوجه لتأخير هذا المقام وأما قال يسعد شموله دون الاستعارة فإنه يمكن
تعميم الملازم للمشبه به عن اللفظ والمعنى فيجوز شموله لذكر الملازم للمشبه بلفظ الملازم
للمشبه به فإنه وإن لم يكن معناه ملازما للمشبه به إلا أن لفظ ملازم له للثبوت بعينه
ظاهرا أي كقوله المفرد أي حمل قوله كالمفرد على تشبيهه بقوله المجاز المركب
بقوله المجاز المفرد وذلك أن تحمل على تشبيه المجاز المركب بالمجاز المفرد في الاستعمال
في غير الموضوع له أو في الاستقسام الاستعارة وغيرها كما قيل فتأمل بعدد التوقيف
قد يقال الحاشية معتبره أي المركب من حيث هو مركب فيجوز لا يصدق التوقيف على مجموع
اعتصموا لا يصدق عليه أن المركب من حيث هو مركب قد استعمل في غير ما وقع له
نعم يصدق عليه أن يقال أنه قد استعمل مجموعا من حيث المجموع في غير ما وقع له
الأنه فرق بين المجموع والمركب من حيث هو مركب فقط استعارة مركبة الأولى أن يقال
مجازا مركبا أو استعارة تشبيهية كما لا يخفى أي في الجزئية الآتية في ذكر الحال وأرادة العمل
كما قيل أو من قبيل ذكر السبب وأرادة السبب فافهم والخبر المستعمل في الاستعارة هذا
يخالف ما سيذكره بقوله ونحن نقول ولا يمكن أن يوجه ما قيل أنه معنى الكلام ههنا
على ما احتسناه المص نبوا للتفتان في وأما هذا فقد جرى على يد الله من السطر
في حصر المقام المجاز المركب في الاستعارة التشبيهية لأن كلام المص لا يشهد بالاعتبار
والتبعية على أنه ردا لتفتان في في ذلك في حاشيتي على المعلوم كما سند ذكر أن شاء الله

ان شاء الله تعالى ولم يقل فيتم مجازا من ان الذوق والستوى يقتضي ذلك لعدم
 تسمية بذلك تسمية بالمجاز المرسل وان كان القياس يقتضي ذلك واما عدم
 تسمية ما لا يستعانة فهو قطعي مطابق للقياس فلذا قال لا يسمى استعانة و
 الشرطية اه لو ان هذا لبيان في المجاز المفرد واحال هذا المقام على المقاييس
 فكان اولى كما لا يخفى بل يكاد يتوهج بلسانه تسمية القسم الثاني بالاستعانة
 التمثيلية مع انه لا يسمى لاسم قيل فيه نظرا لان من اشبهه كالمصنوع يسمى
 باسم ولو بالاعمال التي ان الله قال في الخلق المتقولة عنه لعدم تسميته بذلك
 فان فيه ايماء الى انه يسمى باسم آخر ونحن نقول اه جواب من اعتراض الشارح
 المحقق حاصله ان المجاز في امثال هذه المركبات او لا وبالذات اياها هو مفرد لا مركب
 واما المجاز في المركب فاما هو شائيا وبالعرض ببنية التجوز في الاجزاء كما في
 قولهم في جملة الله وذلك لا يفتقر في حصول المجاز لمركب في الاستعانة التمثيلية
 فففيه ما فيه كما سنذكر ان شاء الله تعالى واجاب عنه المصنف ايضا في حاشيته
 على المطول بان لا مجاز في امثال هذه المركبات اسلا اذ الظاهر ان الاختيار وامثاله
 كالخمر والخمران عرضان من وضع المركب للتسمية التامة الخبرية ومن استعمله
 فيها والمركب حقيقة على كل حال ضرورة انه مستعمل فيما وضع له فقوله
 هو اى مع المركب ليماني مصعد مستعمل فيما وضع له لكن الفرض منه اظهار
 التحسر اقول فيه نظر فافهم قد استفقوا على مدلول الخبر هو الحكم بوجود تحسر
 واستفائه ولا يشاء ان القول المذكور مثلاً لم يستعمل في ذلك المدلول بل
 بل استعمل في انشاء التحسر فيكون مجازاً نعم الاخبار والاظهار وامثاله
 اعراض لا مدخل لها في كون اللفظ حقيقة او مجازاً لكن لا يفتقر لنا عنها في
 هذا المقام فناء مثل وقولهم الجملة الخبرية موضوع الاخبار مثلاً محمول على المسماة
 والمراد انها موضوع معنى بقصد الاخبار كما لا يخفى على رؤى النظر في سياق
 كلامهم وسبق في مرادهم وقال فيها ايضاً وقد اجيب عنه اعتراض الشارح

المحقق

المحقق بان هذا وامثاله من الاخبار المستعملة في غير معانيها الحقيقية كل من قبل
 لا على مقتضى الظاهر كما صرح المصنف وهو من قبل الكناية كما نص عليه في ايضاً و
 عرجوه احدهما ان في بعض الصور منها يمنع ارادة المعنى الحقيقي وشائيه مقتضى
 اللفظ استعمال الالفاظ معانيها الحقيقية فلا استعمال في غير هاتين احوالاً على
 مقتضى الظاهر فلو كان الاسلوب بالبره من الكناية كانت المجازات كنايةات وثالثها ان
 المسئلة المحقق اعترض على صاحب التلخيص وليس في كلامه ما يدل على ان الاخبار
 لا مقتضى الظاهر من الكناية اذ ذلك في كلام السكاكي وفي الرد الاول بحث لان ارادة
 المعنى الحقيقي في الكناية انما هي لفقد الاستقلال منه الى المعنى الكنائى وهي لا تنافي
 استعماله عند المحققين كما لا تنافي في عدم تحققه وبالجملة من جعل الاخبار لا على
 مقتضى الظاهر من الكناية لان يجعل مثلاً ما ذكر كنايةات كما هو مذهب المحققين
 اقول وفي الرد الثاني والثالث ايضاً بحث اما الاول فلان الجيب بن كلامه على صاحب
 الفتح فان تم ثم والا فلا واما الثاني فلان الشر المحقق اعترض على القوم عامه
 لا على صاحب التلخيص خاصة كما ينادى عليه عبارة الشر المحقق اقول نعم ان يرد
 الجواب المذكور بوجه اخر ايضاً وهو ان الكناية في كلام صاحب الفتح ليست بالمعنى المصطلح
 عليها بل بالمعنى الاخر كما يدل عليه كلام الشارح المحقق في احوال الاستناد الخبري من شرح
 التلخيص وهي بالنظر الى المعاني الثواني والاعتراض الغير لا صلية لا بالنظر الى المعاني الاولى
 والاعتراض لا صلية كما خرج عليه الشارح الشريف في شرحها للتلخيص والكناية بهذين
 المعنيين لا تنافي في المجاز فيكون الاخبار المستعملة في الاشياء ان كناية باحد هذين المعنيين
 لا يخرجها عن كونها مجازاً فيحصل حصص هذا وقد يجاب عن اصل ايضاً بان
 لا حصص في كلامهم وعدم تسميته بغير التمثيلية لكونه نادراً فيكون له كثير
 دخل في مسائل المعاني كعدم تعرضهم في باب الانشاء لغير الطلب والله تعالى اعلم بخلاف
 غيرها من المركبات اه اقول مفهوم المركب من حيث هو مركب قد يكون سبباً لمفهوم آخر
 كما في قوله اى مع ركباً ليمانين مصعد فاصح مفهومه سبباً لاظهار التحسر فاذا استعمل

بهذا الاعتبار فيه يكون مجازا مركبا غير الاستعارة التمثيلية كما لا يخفى ويمكن حمل كلام
الشه المحقق على هذا استغنى عن كونه في المعطوف هذا وحقيق ذلك ان الواضع
كما وضع المفردات لعانها بحسب التشخيص كذلك وضع المركبات لعانها التركيب بحسب النوع
مثلا هيئة التركيب في نحو زيد قائم موضوعة لاخبار فاذا استعمل ذلك المركب في غير ما
ما وضع له فلا بد ان يكون ذلك العلاقة بين المعنيين فان كان العلوية الشائبة فاستعارة
والا فغير استعارة كقوله هو اي السبب فان المركب موضع الاخبار والعرض منه
اظهار التحزن والتعسر انتهى فانه ظاهرا قلنا فان التجوز فيها سائر من التجوز
حاصله ان التجوز في الاخبار المستعولة في الاشياء اعم من ان يكون في الهيئة فقط
ولامدخل بشئ اخر من الاجزاء في ذلك التجوز في نحو قوله تعالى مع ركب اليمانيين
مصدر المستعمل في اشياء والتحزن اعم من ان يكون في الهيئة المستعولة في
الاشياء ولامدخل ذلك لغيرها من الاجزاء اقل فيه نظر فانه يستلزم ان لا يستغنى
معا في سائر الاجزاء اعم من ان يكون على حالها لكن الامر ليس كذلك فانه لو كان التجوز
في الهيئة فقط لا تغير المعنى بل كان الكلام مفيدا لاشياء الاسماء ومثالا
لاشياء والتحزن كما كان في سائر الهيئات المستعارة كالمعنى المستعمل في المستقبل
وليس كذلك بل المركب من حيث المجموع مستعمل في اشياء والتحزن ومجاز غير فليس
التجوز فيه سائر من التجوز في الهيئة فقط وهذا في احد اجزائها
وهو الهيئة بمقتضى السبب لكن في عدا الهيئة من اجزاء المركب نظرا لا يخفى الله
الان بعد المركب روح بر عليه انه يجوز ان يرمى التجوز في التمثيلية ايضا
من التجوز في الهيئة فان المركب هيئة شخصية كما ان له هيئة انسانية فالفرق
بان التجوز فيها المجموع وفي غيرها الهيئة **قوله** بخلاف التمثيلية ويحى منه
ما يخالف فاستظهر **قوله** لم يدخل في شئ من الانقسام لان الهيئة ليست بلفظ والمجاز
من اللفظ واهماله امر يدور عليه كثير من شعبي البلاغة ومثاله لا يليق مجال
علماء هذا الفن ثم ان من الانقسام اللفظ مطلقا وانقسام المجاز مطلقا

عقليا كانه

عقليا كانه او لغويا مفردا او مركبا استعارة او مرسله قال يحتاج الى ما قبل المراد القسمان
المجاز المفرد والمجاز المركب بناء على جريان اصطلاح الجمع على ما في الواحد **قوله** ويجعل
شاملا لهما بان يراهما ما يعم الكالة الحقيقية والحكائية وبعد الهيئة من الحكائية
ولا يجوز شئ من اجزائه فيه ان الفرق بين الخبرية والاشائية وبين افادة فائدة الخبر
بان الاول معنى جزو المركب والثاني معنى المركب تحكم والظاهر ان الثاني ايضا انما هو
مدلول هيئة المركب بل الظاهر ان افادة فائدة الخبر وافادة لازمها عرضان من وضع
المركب الخبرية واستعماله ولامدخل لهما في كون الخبر حقيقة او مجازا على قبيح الحق
من المعنى في طائفة المطلق **قوله** ولا يصير اللفظ به مجازا فيه فان السكالي قال التوفيق
قد يكون مجازا كقوله اذ ينشئ فيتعرف ان اردت اسما مع الخطاب دونه وان
اردتها جمعا كان كناية قال الشه المحقق في شرح التلخيص تحقيقه ان قولنا
اذ ينشئ فيتعرف كلام دال على معنى يقصده تهذيبا لخطاب سبب الابداء ويلزم منه
التهديد الى كل من صدر منه الا اذا اراد ان يستعملت وارتدت ياه تهديد الخطاب
وغيره من الموقنين كان كناية الا اذا اراد باللفظ المعنى الاصل وغيره معا
وان اردت به تهديد غير الخطاب سبب الا اذا وبعلاوة اشتراكه للخطاب
في الاذا كان مجازا انتهى فقوله حفظت التورية على تقدير كونه من باب
التعريف لا يكون كناية بل يكون مجازا على ما حققه الشه المحقق فانه يوضع
لحفظ الخطاب فاذا استعمل واريد به علم المتكلم اياه بعلاوة التزوم ودونه
لقرينة مانعة وهي علم الخطاب كان مجازا كناية لعم اذا استعمل اللفظ واريد به
كلا المعنيين كان كناية على ما ذكر في اذ ينشئ فيتعرف وليس فليس **قوله**
وان كان لهما اي لدولتهما ويمكن ان يقال ان نفس الاجزاء المذكورة لهما
مدخل في الانتراج المذكورة اذ المعاني اعم بتصوير بالالفاظ الموضوعات بانها
كما حققه السيد الشريف في حاشيته على شرح الشريعة **قوله** في انتراج
وجه الشبه في التمثيلية هيئة مترجمة عن عدة امورهما جرد الطرفين

كما فصل به التبدل الشريف في حاشية المطول وانت خبير بالذو عطف على قوله في انتزاع
وجه التبدل قوله وفي انتزاع التبدل به لكان اولي واجرى كما لا يخفى **قوله** انما الاول
فكأن في المثال المذكور في المتن جعل الالفاظ المذكورة في المثال من التقديم
والرجل والناسخ مستعملة في معانيها الحقيقية كما جعلها كذلك التبدل التفتا في
الحيث قال في فصل الاستعارة بالكناية من التخصيص ان لفظ تقديم رجلا وتوخر
اخرى مستعمل في معناه الاصل والجازاغا هو في الاستعمال الكلام وغيره
معناه الاصل راعى من عليه المحشى حسره هناك حيث قال فيه بحيث
لان شيئا من مفرداته لم يستعمل في نفس الموضوع له اذ لم يرد بالتقديم والرجل
والناسخ معانيها الحقيقية بل الحقيقة ان التجوز كما هو حاصل في نفس الكلام
كذلك حاصل في مفرداته كما يظهر بالتأمل ونظيره ان التجوز في الاستعارة قد
يكون في الكلام مع تجوز في طرفيه كقولنا احيا الارض شباب الزمان انتهى
ولا يخفى ان هذا الاستعارة مكابرة والحق ما ذكره المصنف التفتا في **قوله** ان جعل
التقديم استعارة لاحداث هبة ما نهى اه انه لا يمكن الاستعارة التمثيلية بعد
هذه الاستعارة كما يظهر بالتأمل **قوله** والاسمى استعارة تمثيلية اعلم ان
الاستعارة التمثيلية عند الجمهور لا يكون للمركبة وقيل انها قد يكون مفردة
فانها استعارة مبنية على التثنية التمثيل وهو قد يكون طرفاه مفردين كما في
مثله كمثل الذي استوقد نار الاية وفيه نظره فان كونها مبنية على التثنية
التثنية لا يستلزم ان تقع من التثنية التمثيل الذي طرفاه مفردين بل يجوز ان يكون
تقع مما طرفاه مركبان خاضعة وقيل انها لا تكون الا مفردة والاستعارة في المثال
المذكور هو التقديم المتضاف الى الرجل المقترن بتاخير آخره والمستعار له هو التردد
فكلواهما مفردين فان اضافة الكلمة الى الشئ وتقييدها واقتراضها باللف
بشيء لا يخرجها عن الافراد قال العلامة التفتا في هذا غاية السقوط وان كان
من كان غاية في الحداثة والاستعارة لا تقبل بان لفظ تقديم رجلا وتوخر

اخرى

وتوخر آخره مستعمل في معناه الاصل والجازاغا هو في استعماله هذا الكلام
في غير معناه الاصل **قوله** لا يستعمل على التمثيل استعمال الموقوف عليه فانها المركبة
المستعمل في غير ما وقع له لولا **قوله** التثنية شأن هذا الوجه انما هو تسمية يا
التثنية واما وجه تسميته بالاستعارة فتكون على طريق الاستعارة لا بد من
المثلية وترتبط ذكر المثلية بالكلية كما هو طريق الاستعارة **قوله** بمعنى التثنية اه فيه
ان لولا هذا التمثيل بمعنى التثنية الاحتياج الى التكلف في التخصيص فانه ينبغي بمعنى التثنية ايضا
قال في المعراج يقال مثل له كذا شيئا اذ انشأوا تصور له مثاله بالكتابة او غيرها وتلقاه
البشلة المحقق اخذ بهذا المعنى حيث قال في المطول يسمى التمثيلية لان وجهه متفرقة من
من متعدد **قوله** وهذه الاستعارة مشاركة شأن البلاغة المثال بفهم الميم محل الاستعارة
وهي تهذيب الغبار يقال اشار الغبار الى هيبته او هيبته مفعول من الاشارة كما في قول
شاركان مشار التقع فرق رؤسا واسيا فذا ليلتها وى كواكبها والغزسان **قوله**
الفوارس جمع الفارسين بمعنى صاحبه فارس فشيء البلاغة في نفسه باليد ان الاستعارة
مكتسبة واشتب الغرسان لها تمثيلية وذكرنا في رتب شيئا وحقيقته ان يؤخذ اه فيه
انه سهو ظاهر والمصرا بان يقال ان يؤخذ وينتزع هيبته من امر متعددة ويجعل مثبها
وكذا في جانب التثنية وفي جانب وجه التثنية فيستعار احدى التثنية من الاخرى يجوز
ان يكون الاستعارة الكلية ايضا مركبة لا يتصور التركيب فيها على هذا الخطيب فانها
هي التثنية المضمر كما سيأتي في اللهم الا ان يكون معنى البحث على مذهب غيره **قوله** فاما
فماستعمل المركبة الموضوع اه فبانه ان الظاهر ان الموضوع للتثنية الفاعل وخبر الفاعل
هو هيبته المركبة المركبة فلا يجوز ان يكون في شئ من الجازاغا المركبة بل هو من اقسام
الجازاغا المفرد على ما مر من المثلية **قوله** فلا شك ان الجازاغا من كذا هذا على سبيل النقل
عن القوم فلا يلزم ان يكونان يستعملان من التثنية بين هذا الجوز وبين قوله الثاني والحق فيه
بحسبنا ونقول هذا اجزم بكونه مجازا مركبا والعلو **قوله** فيه العطف بهما وما ذكره من
البحث على كونه استعارة تمثيلية فلهذا فافت **قوله** استعارة تمثيلية

هذا ترجيله رابع مثل هذا التركيب فانه وجه الجمهور بان يكون مجازا عقليا والتمسك
بان يكون استعارة بالكناية على مذهبه والعلامة عضد الملة والذين بان يكون
استعارة مستحقة في التثنية كما مر **قوله** لكن لا يلتفت اليه حتى يكون استعارة
متعددة بل لا يلتفت اليها الهيئته الحاصلة من الجمع **قوله** وفي كون المثال المذكور كذلك
بحث فانه اشياء كون التثنية ههنا منتزاه واشياء ههنا منتزعة لتكون وجه
تشبيه ههنا دون حركاتها **قوله** ولا شبهة ان نحو اني اراداه اوله دفع لاسمهم
ان يورد ههنا ويقال ان المثال المذكور من قبيل اني اراداه حيث كانا مستعملين في
التثنية الغير الفاعل كما يستعمل في ما نقلته عن العلامة التفنن اني فيكون المثال المذكور
ايضا من الاستعارة التمثيلية بل لا ريب وحاصل الدفع ان لا يشبهه نحو اني اراداه
غير مستعمل في التثنية الغير الفاعل وتثنية العلامة في مجرد انه استعارة تمثيلية لا في
كونه مستعمل في التثنية الغير الفاعل هذا فلا يرد عليه ما سيورد به **قوله** لو قصد
تشبيهه غير الفاعل فيه الله يدل على ان يلزم في المجاز العقلي تشبيهه غير ما هو له وليس
كذلك كما لا يخفى حمله على ذهب اليه التمسك من ان امثال هذا التركيب من قبيل
الاستعارة بالكناية ولا مجاز في الاسناد ياباه فوكاه هو المشهور وقوله لم يكن يجوز
في اللغة فان التثنية على مذهبه مجاز لغوي ثم ان قوله هذا او محلي في تأصيله ما ذكره
من قوله فانه يشير الى انه ترجيله للركب المذكور غير ما هو المشهور يشعربان النص فيما ذكره من البحث
لم يفرق بين الترجيحين وظن ان كون المثال المذكور مجازا مركبا مبني على ترجيله المشهور
فاورد ما اوردته وليس لاسر كذلك كما لا يخفى على من نظر في الحاشية **قوله** لم يكن يجوز في اللغة
بل يكون في الاسناد **قوله** اما لو قصد ان يرد انه لو كان القصد في امثال هذا التركيب الى
تشبيه التثنية الغير الفاعل الذي هو عبارة عن مفهوم مركب آخر هو قولنا انبت الله البقلة
فاستعمل المركب الذي وضع للمفهوم المركب بل هو مدلول الهيئته المركب فلا يبعد ما ذكر
ما ذكره بل بان يكون مجازا في الهيئته وهو مدلول من المجاز المفرد كما مر والحق ان
اذا قصد تشبيه الهيئته المنتزعة من اجزاء مركب الغير الفاعل قولنا انبت الله فقه

انبت في

انبت في البقل الربيع البقل بالهيئته الماخوذة من اجزاء المركب الفاعل
كقولنا انبت الربيع البقل فاستعمل المركب الموضوع للهيئته التثنية الاولى
كما خفي في قوله اني اراداه تقديم رجلا وتوخر اخرى لا عشق ان كان استعارة
تمثيلية ويمكن حمل كلام العلامة التفنن اني على هذا ايا في عناء كما لا يخفى على من
له ادنى عناء **قوله** فلا خفاء في انما تشبيهه انشاءه فيه خفاء اذ التثنية
ليس انشاء بل هو شئ واحد فيه على ان تجر به تشبيهه الاشياء بالاشياء
يكفي في الاستعارة التمثيلية بل يجب تشبيه هيئته منتزعة بهيئته
منتزعة بل يجب ان يكون وجه التشبيه ايضا هيئته منتزعة ولم يشبه
بشيء منها في بيانها فلا يندفع به ما ذكر من بحث كما لا يخفى **قوله** فلا يفتقر
ايضا ما ذكره قوله ولا شبهة انه على الايراد على التفنن اني فاجا به عنده ما مر
وقد عرفت ما عرفت **قوله** ظاهرا وتوخر رجلا اخرى ظاهرا كانه اخرى
صفة لرجل المقدار تقديمه وتوخر رجلا اخرى ولا يحصل له ههنا التقديم
احدى الرجلين وتوخر اخرى ليس مما يستعار بل تردد بل الوجه ان يصرف
بصرف من الظن ويقال ان كلمة اخرى صفة تارة المقدار اني اراداه تقديم رجلا وتوخر
اخرى فان المعنى مما يستعار للتعدد وقوله العلامة التفنن اني هو على ظاهره
الا ان المراد بالرجل هو الخطوة والمعنى تقديم خطوة قد املك وتوخر خطوة
اخرى حلقه او ردي عليه وجهين الاول ان توخر الخطوة انما هي الى موضع استدار
منه الخطوة لانها انما تحصل بتقديم الرجل لانها حاصلة مفردة تقدم تارة وتوخر
اخرى وفي كل الوجهين نظر اما الاول فلان المراد بالخلف الذي له حصل له بالنية
الى موضع الخطوة الاولى لا الخلف الذي كان له قبل الخطوة الاولى واما الثاني فالخطوة
التي تقدم غير الخطوة التي توخر فالاولى تحصل بتقديم الرجل والثانية بتأخيرها
واما قوله الخطوة انما تحصل بتقديم الرجل ان الادانها لا تحصل بتأخيرها ثم وان ارادته
لا يسمى ما يتأخيرها خطوة في القوم فغير مفيد بل هو ايضا غير مسلم واورد ايضا

على العلامة بان المشهور في التردد افا هو تقدم الرجل وتأخيرها لا تقدم الخطوة و
تأخيرها وفيه انه لا يستبعد ان يكون سببا والمثل على خلاف المشهور قال السيد السند
ايضا هو على ظاهره لكن افراد بالرجل اه خرو الرجل التي قد علمنا وانما جعلها رجلا
اخرى لانها من حيث انها اخرت مقايضة لها قدمت واستبعدت بعض المتأخرين
من حيث التكليف وقال بعض الافاضل يحتمل ان يكون المعنى تقدم رجلا من
التأخير وتؤخر رجلا اخرى من التقدم لان التفصيل للتقدير وهو نقل شئ
من حال الى حال فيما ذكره من التوجيهات اربعة ظاهرياً ما ذكره القنده ولا
يذهبن عليه انه لا يمكن الحكم على مفهوم الجملة انه فيه اشتراط ان المفهوم من كلامهم
الله لا يشبهه ولا استعانة في مفهوم الجملة ههنا بل الاستعانة انما هي بنفس الجملة
باعتبار دلالتها على هيئته بان يؤخر من احدى الجملتين هيئته فتجعل مفهولة
من الاخرى هيئته فتجعل مثبها بها وبذكر الجملة الدلالة على الهيئته الشائيه ويزاد
الهيئته الاولى وبذلك فيما قلنا قول التعريف في طائفة المفضل ان قوله تعالى اولئك
على هذا محتمل وجيز ثلثه احدها ان يشبه الهدى بالمركب الموصل الى
القصود فيشبه له بعض لوازمه وهو الاعتلاء على طريق الاستعانة بالكنائيه
وشاينها ان يشبهه بمسلك المتقين بالهدى باعتلاء المركب في التمكن والاستقرار
وحينئذ يكون كالملة على استعانة بتبعياتها وفالشبه ان يشبهه هيئته من مركبة من
الراكب والمركوب واعتلاءه عليه متمكنا منه وعلى هذا ينبغي ان يذكر جميع الالفاظ
الدالة على الهيئته الشائيه ويراد بها الهيئته الاولى فيكون مجموع تلك الالفاظ
استعانة تشبيلية كل واحد من طرفها متفرع من امور متعددة ولا يكون في شئ
من مفرقات تلك الالفاظ تصرف بحسب هذه الاستعانة بل هي على حالها قبل
الاستعانة فلا يكون هناك استعانة بتبعياتها في كماله على كمال الاستعانة
في الفعل في قولك تقدم رجلا وتؤخر اخرى الى اخر ما قال فانظر كيف جعل رحمة
رحمة الله المشبه والمقابلة هيئته منزهة عن امور وجعل التشبيل له عبارة عن

الالفاظ

عن الالفاظ الجملة باعتبار دلالتها على الهيئته **قوله** بل لا بد من اشتباه فيما سوى التشبيل
منه اه وفيه انه يخالف ما مر منه من انه لا يجوز في شئ من اجزاء التشبيلية من
حيث الاستعانة التشبيلية بخلاف غيرهما من المركبات فان الجوز فيها سائر من
احد اجزائها وجعل الجوز في الهيئته من اقسام المجاز المفرد ولم يرض كون
الجوز في التشبيل بتبعية الجوز في الهيئته وههنا قد جند لا يقال احدا
المقامين تحقيق والآخر الزامى لانما نقول لا يسبق حينئذ فرق بين التشبيلية وغيره من المركبات
عن التحقيق فلا يسبقه القول السابق كما لا يخفى على الفايقة **قوله** في تحقيق معنى الاستعانة
كان لم يلحظت الى ما يتعلق به لانه استطرادى اولان الالهية لا بد من الالهية **قوله**
تحقيق معناها اولان ادرجه في التحقيق **قوله** لانه لا بد اه وايضا لا يصح اضافة الكلمة
الى القول اذ لا يتصور صدور كلمة واحدة من رجال متعددة **قوله** الا ان يقال اه
حاصل عدل عن الظاهر لتكلمه بالمبالغة وتوجيهه الله ان اريد بالكمال الاستعانة
مستحبة متبيلة كما انهما متعدد بكلمة واحدة في اتحاد مواضعها فكما انها كلمة واحدة
ولا يستبعد ان يقال اه يعني او جوبيا بقدره في اعل التوافق اغا هو في فاعله الحقيقي والكمال
ههنا فاعل مجازي لله لا حقيقي اقوله فيه ان حمل الاسناد على الجواز خلافا لما لا يتدفع
الاعتراض على الظاهر وايضا لا يندفع به مؤنثه اضافة الكلمة الى القول كما استثنى الله
ويكن ان يقال المراد انه عدل عن الظاهر الاسناد المجازي لتكلمه مستفادة من الاسناد
المجازي وهو الاشارة الى الجمل الخاء في دخل الكلمات في الاتفاق وايضا يمكن ان يقال
هذا توجيهه لعل عليه الكمال بالاتفاق وتوجيهه الاضافة هو الجواز بان كل منهما
وان كانت متعددة الا انها كلمة واحدة في اتحاد مواضعها كما سبقت الاشارة
اليه **قوله** الفلكات القوم قيل فيه ان الاضافة في كلمة القوم الاستفراق فيكون
متعدا معنى وان كان مفردة العظما اقوله لا يمكن حمل الاضافة ههنا على الاستفراق
ضرورة ان الكثير من كلامهم لا يدخل له في هذا الاتفاق على ان المراد لا داخل عليه
الاستفراق يجب ان يكون بمعنى كل فرد دون مجموع الافراد ولذا قالوا لا يستلزم

وصفه بعبارة الجمع فيلزم ان يكون كل واحد من افراد كلامهم فاعلم ان لا يتفق
ولا يرتفعه عاقل وايضا الاصل في الامانة هو العهد كما في الامم فلا يعدل عنه
الا حديث لم يكن اي كلمتهم متعلقة به هذا المقام وهذا كان في كون الجمع كما لا يخفى
اذ اشبهه ليس المراد بالتشبيه هو التشبيه الاصطلاحي بقوله من
غير تصريح بشئ من اركان التشبيه سوى التشبيه فانه يجب في التشبيه الاصطلاحي
ذكوامته به على ما تقر في محله وايضا هو مبني في الاستعارة بالكناية فالمراد به
على تقر في محله وايضا وهو مبني في الاستعارة بالكناية فالمراد به هو القوي الذي
هو الدلالة على مشاركة امر لآخر في معنى اي اذا دل على مشاركة امر لآخر
اذ ليس في نظم هذا الكلام تشبيه فيه انه ان اراد ان ليس فيه تشبيه لغوي فهو
اذ التشبيه اللغوي هو الدلالة على مشاركة امر لآخر في معنى وهذه الدلالة
موجودة في الكنية ولا ارادة المص في حقيقة المطلق الشريف في قوله يلزم والعقد
في الدلالة حديث قال ان قولك جاني زيد وعريذيل صريح على مشهور المجي
لكل واحد منها ويلزم من ذلك مشاركة احدهما للآخر في المعنى فالمشاكل ان لم
يقصد به هذا المعنى اللازم فلم يدل به الخطاب على مشاركة امر لآخر فانه لا يفتقر
الا بقصد المتكلم حيث قال اقول فعلى هذا لا يكون في الاستعارة دلالة على مشاركة
امر لآخر لان المتكلم لم يقصد مشاركة احدهما للآخر لا يتناهما على تشابه بل قد
صرح المص وتلك الحاشية بان الاستعارة بالكناية والتجريد من التشبيه اللغوي
وان اراد ان ليس فيه تشبيه اصطلاحي فسلم لكنه غير مفيد اذ الكلام ههنا في القوي
دون الاصطلاح ولذا قال فيما سيجي والشرط المذكور يستعمل قولنا قيد في جواب من
ليشبهه عريذيل التشبيه رموزا بل هذا انما يصح على مذهب الخطيب واما على مذهب
السكاكي والسلف فلا ينبغي في منه حيث حكم بان الدلالة على مذهبها على التشبيه
بل الاول مبني على تشابه التشبيه وفي الثاني دلالة على المشابهة به فقط اللهم الا ان
يفرق بين الزمن والدلالة او يحل هذا على مذاق المص ويكتفى على التحقيق او

يبني

او يبني هذا على مذهب الخطيب **قوله** والشرط المذكور يستعمل قولنا زيد اه وكذا
يستعمل قولنا المتبينة ذات الا فلما في جواب من قال من يتقبله الا سدد ولم يخرج
بقوله ودل عليه اه اللهم الا ان يقال المراد ودل عليه بذكر ما يخص المشبه فقط
وح يخرج فانه يدل عليه بالجواب ايضا **قوله** ودل عليه هذا تصريح بما علم
ظنا في قولنا اشبهه وتعيين لمشاء الدلالة لا يستعمل مثال ينقصون عهد الله
لانه فيه استعارة العهد للحيل على سبيل الكناية مع ان الشرط المذكور لا يستعمله
اذا اراد بالنقصان اطلاق العهد على سبيل الاستعارة التحقيق كما ذهب اليه
صاحب الكشاف وسبب في تحقيقه فانه لم يدل على التشبيه المص فيه حاشية بذكر ما
يخص المشبه به الذي هو الجبل بل دل عليه بذكر ما يخص المشبه الذي هو العهد بافظ ما يخفى
المشبه به وهو تقر في قطوان الجبل بعضها عن بعض ولقد انقض الان يستلزم و
يحمل ما يخص المشبه به على معنى اعم من ان يكون خاصا لفظا او معنى ولفظا فقط
ففي مشمله وفي مشموله البيان اراد بالبيان قوله اذا اشبه امر بآخر فانه بيان
لمحل الاستعارة بالكناية على مذهب الثلاثة ولم يقل وفي مشمول الشرطية المذكورة
مع ان الملازم لسبق النقص ولذا يبيّن الشرط المذكور دون المطون عليه و
ليكون اشارة لما وجب الشمول فكانه قال هذا بيان لمحل الاستعارة بالكناية على
مذهب الثلاثة فيجب شموله لها على تلك المذاهب كلها لكن في شموله لها على
مذهب السكاكي والسلف نظرا لا يقال متى عدم الشمول على اعتبار القيد لاخير
اعني قوله ودل عليه اه فلو قال وكذا لا يستعمل الاستعارة بالكناية اه لكان حاشية
واولى لا نأقول لا اعتبارا بقيد الاولى ايضا اعني قوله اذا اشبه امر لآخر فانه
في عدم الشمول على مذهب السكاكي حيث كان مبني الاستعارة بالكناية على تشابه
في مذهبه ولا استدلال عليه بقوله لان مبني الاستعارة الكلام اه فكانه قال متى
الاستعارة بالكناية في مذهب السكاكي تشابه فلا تشابه ولا دلالة على التشابه
عنده فلا يستعملها البيان المذكور اصلا وقوله فليس الدلالة اه تفصيل للمقام

وذلك في الاستعارة قولاً رابعاً هذا لكن السيد الشريف والتفتازاني في حاشية
المطول حيث قال ولهم ان شبهة هذا الفهم الى صعبا كشف سهو عظيم لم يشأ الا من
فرط غفلت كيف وعبارة مصرحة في خلافة وبين ما ارتعاه في تلك الحاشية قلاً
لم يجزم مشيئة هذا القول الرابع منهم لم يلتفت اليه المنص في هذا الكتاب بالاشارة
بترك الحصر في الثلاثة فقد جاء منه قوله لمن وان لم يبينه عليه **قوله** ذهب
المسلف قدم مذهبه لمقدمهم في الوجود وكونه المتخا ر كما ينبغي يريد به
من تقدم السكاكي بقية بيانه ذكره في مقابلة من بعده وهو في اللغة يشير
الى ان اصطلاح السلف على من تقدم السكاكي اصطلاحاً من ابياب البيان وآما
في اللغة فهو كل من تقدمك ام وفيه مسامحة والمراد سلفك من تقدمك وجعل
الخطاب عاماً لكل من يصلح للخطاب كما في قوله تعالى ولو ترى اذ يخرجون الاية
لا يصلحون كما لا يخفى بل هو قاسد في نفسه كما يظهر في التأمل **قوله** وكتابه
سمي ام امثاله الى المناسبة بين القوى والاصطلاح وحاصل انه من قبل
اطلاق الوم على الخا من وهذا اذا كان الارباعاً في العرفا عم من
البنى والتقلي او انه من قبل تسمية المشبه باسم المشبه به وهذا اذا الخطه الارباع
بالنبي **قوله** الى استعار بالكناية الانسب لاول الكلام وآخره والموافق للكناية
الاستعارة ان يقول الى ان الاستعارة بالكناية وقيل الاولى ان الاستعارة بال
الاسم المتفق عليه بخلاف المستعار بالكناية اذ لا مستعار عند الخطيب بالكناية
ورباً اما اولاً فبان انه لا حاجة ههنا الى الاسم المتفق عليه حتى يكون له منزلة رتبة
خبر بان منزلة لا تتوقف على الحاجة اليه بل مجرد كونه متفقاً عليه في الاولوية
واما ثانياً فبان انه اريد بالاستعارة بالكناية المستعار بالكناية فمع انها متنادل
مذهب الخطيب كما اعترف به ينطس احلا ولولولة اذ المستعار نفس في الحق دون
الاستعارة واريد بها المعنى المصدري فلا يصح العمل عليه بقول المشبه به وان
اريد ما يطلق عليه لفظ الاستعارة بالكناية لزم ان يكون التعريف جامعاً

بذلك

ويقال في بعض الاحكام من ان يكون المبنى على شكي التثنية معاً لا يكاد يصح ان ذكر
ما يختص للتثنية بل يدل على التثنية قطوعاً كما ذكره المنص ووجه الدفع ان ذلك الذكر
لا يدل على التثنية عند السكاكي اذ لا تثنية عنده بناء على شكاكي بل هو انما يدل على دعوى
تقرير الاتحاد وتثنية عنده فتأمل **قوله** بحيث لا يقصد بالدعوى ويجعل اه لعل الواو
يعني مع في استوعاب الماء والحشبة ويرتبط بالحق لا بالنفي المعنى لا يقصد الاتحاد لدعوى
مع جعل ذلك الاتحاد مسلم الثبوت في نفسه وجه التثنية عنده ان يعنى انه لا يقصد ا
الاتحاد بالدعوى ولا يجعل ذلك الاتحاد مسلم الثبوت غير محتاج الى الدليل بل يستدل
بذما يخص المشبه به كما انه يقال شبهة المشبه به فكذا يقال في شبهة
المشبه به ما يخص المشبه به فلهذا مقتضى ان لا يعتبر من المشبه به بل المشبه به بعبارة
باسم نفسه بناء على الاتحاد فلا يلزم ان يقال اذ لم يذكره فيه انه يريد عليه ايضاً
من قوله كقولها المشبه ذات الاظفار في جواب من يشبه الاسد ولا يمكن التوجه لذكره فيكون
ههنا ايضاً يريد عليه ما ورد على اصل من عدم شمول المكنية على مذهب السكاكي اذ لا شبهة
فيها على مذهبه اصلاً لا اصطلاحاً وهو ظاهر لا غنى فانه لا دلالة فيها على مذهبه
على المشاركة بل على دعوى تقرير الاتحاد كما صرح به انفا قبل يكاد يرد عليه بردي على الاولى
ان يقال اتفق كلاً القوم على ان في خرافة المشبهة تثبت بطلان استعارة يا
الكناية اضطرب جن القوم الاولى اخبار القوم فانه بدلاً لا اضطراب يعني
الاختلاف من فاعل متعدد كاتفاق واستثا اليه بقوله اختلفت كلها تحم
فتأمل **قوله** والاولى ان يقول اضطربت اقوالهم الى ثلثة اقول لعله
اقام يقل بذلك تحجراً عن الوقوع في الكذب اذ العلامة التفتازاني
احدت قولاً رابعاً لهم حيث قال في شرح الكشاف عند قوله تعالى ينقضون عهد الله
فهم بعض المتأخرين في هذا الكتاب ان الاستعارة بالكناية هي الاطلاق مثلاً
من حيث كونها كناية عن استعارة السبب المشبهة واراد بذلك التاثير حسب
الكشاف كما نقل عنه يعني انه فهم من الكشاف معنى آخر غير لثلاثة واحداث

باعتبار المعنى المصدرى واست حبيب بالله يراد بها المعنى الاسمي فالأغنيا روايتا
 فان الاستعانة بالكناية لا كانت من غير وجه على مذهب الخطيب كما ينبغي جازا
 ان يكون هناك استعارة من غير وجه ايضا وفيه ان مراد القائل انه لم يقع
 اصلا ولا استعارة من الخطيب على الاستعانة بالكناية لا وجه لا وجه لا إطلاقه
 موجب المعنى الاصلي عليه والا فلا وجه للاطلاق الاستعانة ايضا على مذهب
 بل على مذهب السكاكي ايضا كما سترى فتدبر **قوله** المستعار للمثبه المستعار ههنا
 بالمعنى القوي للتشبيه في المعرف بالاصطلاح لئلا يلزم الدور كما قيل وقيل
 هذا التوجيه سقيم لان المعنى القوي المستعار صعب في المعنى الاصطلاح لئلا يفي
 التخصيص وشرحه من ان المستعار مشتق من الاستعانة بالمعنى المصور دون
 الاسمي والتوجيه السقيم هو ان يقال المراد بالمستعار الحرف هو الاستعانة با
 المعنى الامم بخلاف المستعار الاخر في التعريف فانه على ظاهره او يقال المستعار
 لالم يكن له بدل من مستعاله ومستعاله اخذ في التعريف لتعنيهما فكان له
 قال لفظ المثبه به المستعمل في المثبه اه فلم يؤخذ فيه من الوجه الجهد الحق
 بالتعريف حتى يلزم الدور وانتهى ولا ينبغي عليك استقامة الوجه التوجيه الاول
 واستقامه ما ذكره اما الاول فلظهور اندفاع الدور بحمل الاستعانة في اخذ
 المقامين على الاصطلاح في الاخر على القوي واكتب مشخوطة بمثله وانما ما ذكره
 من اعتبار واحد المعنيين في الاخر فقط ظاهر وما نقله عن التخصيص لا يدل على
 ذلك بل يدل على اعتبار المعنى المصدرى للاستعانة الاصطلاح في المستعار الاصطلاح
 لا على اعتبار المعنى القوي المستعار في معنى الاصطلاح لئلا يفتي على من له ادنى تأمل
 وما الشافى فلا ولا معنى لارادة الاستعانة بالمعنى الاسمي من المستعار لارادة ما
 صدق عليه الاستعانة بالمعنى الاسمي وهو جليل ما صدق عليه المستعار الاصطلاح
 فتلا وحمل المستعار على ظاهره متحدا فيلزم الدور قطعا وانما ذكره شافيا
 فلا يجعل في المقام كما لا ينبغي على اولي الالباب **قوله** الرموز اليد اظاهرا انه صفة

المضاف

للمضاف اعني لفظ المثبه به المستعار للمثبه بالمضاف اليه اعني المثبه به لا صالة المضاف
 ويكون قوله المستعار للمثبه صفة له ولتقن الزمن حوالا الى كونه مستعارة او لقول
 السند من غير تقدير في نظم الكلام فان الظاهر ان متعلق بالرمز واحوال التقدير لفظ
 المثبه به لا للمثبه به نفسه والقوله وذكر اللازم قرينة على قصد فان معناه على
 على كون لفظ المثبه به مقصور على سبيل الاستعانة للمثبه لا على قصد المثبه به
 نفسه فان التماثل هو المثبه ولازم الشيء كما انه يراد عن اللفظة ايضا ولزم من تعنيها
 حقا هذا وان كان كونه صفة للمضاف اليه اقرب لفظا ومعنى ولما لفظا فظا واما
 معنى فلان لازم الشيء برمز اليد رمزا قويا ظاهرا ولذا قال بعض الشارحين ان في
 العبارة مسامحة لان المستعار للمثبه هو لفظ المثبه به لا نفسه والرموز اليد بذكر
 لازمه هو نفس المثبه به لا لفظه ويعهد في تركيب واحد ايراد وصف للمضاف اليه
 ووصف آخر للمضاف اليه يقال بعضهم يمكن دفع المسامحة تقدير المضاف الى رمز اليد
 الى معناه فافهم هذا وانما قيل ان كونه صفة للمضاف من جهة المعنى لا سبق من
 قوله اذ الدلالة بذكر ما يخص المثبه به على اللفظ المستعان لا على الشيء فيه نظر
 لان سبق لا يدل على ظهوره من جهة المعنى اذ كون الدلالة على اللفظ المستعار لا على الشيء
 لا ينافي الرمز الى معنى ذلك اللفظ اعني المثبه به بل الرمز اليد اقوى واظهر كما عرفت وذكر
 اللازم اه قيل حتى كون ذكر اللازم قرينة على قصد على تقدير استعانة اللازم فيما وضع له
 ظاهرا واما على تقدير استعانه في غير ما وضع له بل فيما لا يسمي المثبه به هوهم كما ذهب اليه
 السكاكي او المحقق كما ذهب اليه صاحب الكشاف في بعض المواضع فظاهر واجب بان
 المراد بذكر اللازم ما هو عر من ذكره لفظا ومعنى او لفظا فقط وبالقرينة ما هو اعم
 من القومية والفقيرة كما مر اليه الاشارة من الشافى وبالله لا وجه للمناقشة في تقريب السلف
 بما هو مذهب السكاكي المدلول عليه ان ههنا بالدلالة مع ان المعنى قد اتى في توصيف لفظ المثبه
 بالرمز دون الدلالة لان اقتضاها من اللازم الشيء اقوى من اقتضائه لفظ المثبه به
 فان صحة المعنى لا تتوقف على بلا حكمة التثبه قبل ما حكم المعنى فيبقى يكون ذكر اللازم

والاعلى التثنية لم يحسن منه القول ههنا يكون دالا على لفظا المستبداء او على المشبهة بنفسه
لا بهامه متنا في لاسبق بخلاف المذهب الثالث فان الدلالة عليه موافقة لما سبق
انتهى فانما **قوله** لانه الام هو المجموع القول فعلى التزم ذكر احد جزى الاسم وتقدس
لا يجوز التصرف في الاسماء فالاولى ان يحمل التسمية في قول المص على معنى الذكر و
الاطلاق فيكون هكذا وحينئذ وجب اطلاق العلم الاستعارة بالكناية واطلاق الملكية
عليها ظاهر اعم من ان يكون ذلك الاطلاق على وجه التسمية او لانها استعارة بالمعنى
المصطلح اى استعارة مصرحة هذا مبنى على تقدم تسمية الاستعارة المفرجة على تسمية
الاستعارة بالكناية ثم ان الاستعارة المفرجة كلمة مستعملة في غير ما وضعه صفت له
ولا كلمة ولا استعمال ههنا لا لفظا ولا تقديرا بل هي مقصورة من عرنا كلام كما حقه
على ان يجب في الاستعارة الاصطلاحية ترك المشبهة ههنا قد ذكر قال الاستعارة
بالمعنى المصطلح **قوله** ولك ان لا يتجاوز من اللغة الى الاصطلاح في كلا الموضوعين
وتكتفي في الاستعارة ايضا بالمعنى اللغوي ويحتمل ان يكون المعنى والبيان لا يتجاوز
اذ يجوز حمل الكناية ايضا على المعنى المصطلح فانه قد تحقق ان المشبهة مقصورة
من عرض الكلام تعريف والتعريف من اقسام الكناية الاصطلاحية فتبين ان
ان الاستعارة ههنا متلبسة بالكناية الاصطلاحية فلا حاجة الى التجزئتها الى
التعريف وعلى كلا المعنيين المذكورين يكون وجه التسمية في كلا الموضوعين على سبيل
واحد ولعل قوله فافهم اشارة الى هذا فالام قوله ولك الاستعارة ولا اشارة الى الحق
ما جودها مما قبلها وهذا اسمها اختاره الشريف في بعض تصانيفه في امثال هذا
المقام لان الاستعارة حين اقرب الى التطبيق افا قال اقرب الى الضبط دون ان يقول ضبط
لاستفادته بالاستعارة التخيلية قبل لا يخفى ان حسن الضبط بل صحة تابع لحسن الاستعارة
في الواقع في المراجعة التي هي لفظ المشبهة به وبناء على ذلك الحصر ومداه على كلام العرب العرياء
وعدم وقوع غيرها فيه ولا تعلق له بهذا المذهب بالذهب كلها املتقط من كلامهم فاستند
وذلك الحصر في ذلك المذهب بل تعين والا فلا بد من امر يرجح بناء هذه الضبط على

المشبه

على الشيء من المذاهب دور بحيث انتهى قول النحوي ان تسمية شيء في التركيب
المذكور بالاستعارة بالكناية وفي قولنا رابت اسدا يرعى مثله بالاستعارة المعوية
اصطلاحا من المقوم ولم يقع تلك التسمية من القرب بل الواقع منهم نفس التركيب
فان كانت التسمية انما افقنا كانت الاستعارة مقبولة ومتى لم تكونا
لم متوافقتين كانت الاستعارة غير مطبوعة والظبط امر مستحسن في نفسه فخرج
مذهب السلف على مذهب غيرهم ونظير هذا ان العرب يذكرن بعد الفعل حرفا
ولم يقطع منهم تسمية ذلك المرفوع باسم فساد بعض النحاة فاعلوا في الكلام و
بعضهم سماه بعد الفعل التام فاعلوا وبعد الفعل الناقص سماه فاعلوا فاعلوا في الكلام و
راجح بخلاف الثاني فكذا ههنا **قوله** لان كلها حينئذ هي لفظ المشبهة به الا الاستعارة
التخيلية عندهم في الامراتى اشبه للمثبة من خواصا لمثبه به لفظ المشبهة كما
بينا في ويمكن الجواب بان كلمة كل ههنا للتشبيه لا للتسوية وقد يجاب ايضا بان
المراد ان الاستعارة التي هي قسم المجاز اللغوي اقرب الى الضبط لان كلها اه و
الاستعارة التخيلية عندهم ليست من اقسام المجاز اللغوي بل هي من اقسام المجاز
العقلي لا سببي وبما له قبل الاستعارة بالكناية ايضا ليست من اقسام المجاز اللغوي
عند الخطيب فلم يسبق وجه الاختصاص هذه القربة بمذهب السلف الا ان يقال
انه لم يعبر مذهب الخطيب انتهى بالالفصحى انه يختار الجمهور ولا يخفى ان
مسبق لا يستلزم كونه يختار الجمهور فلا يوجب التفرع فضلا عن كونه يختار احد
الجمهور لجذرا اختارهم ما ليس يختار في نفس الامر وفي التفرع يستفاد انه محتمل ان
يكون من تسمية الاعتذار ويحتمل ان يكون اعتذارا مستقلا حاصله ان ترك
التفرع لان في التفرع يستفاد انه المختار بناء على الدليل المذكور فقط وليس كذلك
اذ الوجه في ترجيح كثرة منها ما ذكره الشافعي وفيه ان تفرع شيء على شيء
لا يدل كونه مقصودا عليه حتى يستفاد منه ذلك المعنى فافهم وكثير من كلام
السكاكي ميل الى ان مذهبنا هذا قال التفتنا زاني في شرح النحوي قد مر

السكاكي بان المستعار في الاستعارة بالكناية هو المسمى به المتروك وعلى هذا
الاشكال عليه الا انه مرشح في آخر بحث الاستعارة التبعيية بان المنية استعارة
بالكناية عن السبع والحال عن الكلام الى غير ذلك من الامثلة وفي آخر فصل المجاز العقلي
بان التبعيية استعارة بالكناية حال كونها عبارة عن السبع ادعاء على ان المراد بالمتروك
بالاستعارة معناه المصدر اعني اشتغال المشبه في المشبه به ادعاء انتهى فالحق
ان بعض عباراته اظهر في كون مذهب السلف وان كان اكثر اظهر في كون مذهبها
هو المظهر من مذهبها فالوجه ههنا ان يقال كلام السكاكي وان كان اظهر في كون
مذهبها ما هو مذهب السلف حتى ذهب الشارح المحقق الى ان مذهبها هو هذا او صرف
عباراته الاليفية عن ذلك عن ظاهرها الا انه في كثير من المواضع يميل الى ان مذهبها
غير ما ذهب اليه السلف ويصور بان مذهبها ما هو المشهور من مذهبها فلهذا اقل المصنف
القديم في النشائية يستعمل كلام السكاكي ام لكن الحق ان عبارة اظهره قيل لعل المراد
انها اظهر فيه اما ابتداء مثل قوله ان المنية استعارة بالكناية عن السبع وانما بعد
التأويل بالقرائن الحقيقية لذلك مشرق قوله المستعار في الاستعارة بالكناية هو اسم المشبه
المتروك فان ما ذكره قبيل هذا القول من تعريف مطلق الاستعارة بان تذكر احد طرفي
الشيء وتريد الطرف الآخر مبداء قول المشبه في معنى المشبه به ثم قيل الاستعارة
بالكناية بقوله كما تقول انشئت المنية اظفارها دلت وتريد بالمشبه السبع
بادعاء البقية لها يقتضي تأويل ذلك القول ولعل التأويل هو انه لا ادعى دخول
المنية مثلا في جنس السبع كانت المنية مرادفة للسبع فاسمها عارضا له فباعتبار
اسم العارض للمشيء اعني الموت يكون اسم المشبه به المتروك وهو لفظ المنية فانه
اسم عارض له مستطرا انشئت اقل فيه نظرا فالاول قل ان دعوى ظهور العبارة
المحتاجة الى التأويل مما لا معنى له واما ثانيا فلان ذكره في التعريف والتعريف
لا يدل على ان المستعار في الاستعارة بالكناية هو المسمى بالمشبه دون المسمى
اذ يحتمل ان يراد باحد الطرفين المشبه به وبالمسمى ما هو اعلم من الذكر لفظا

او بنية

او بنية ويقول وانت تريد بالمنية السبع اه تريد بها السبع الادعاء على
الذي هو الموت وذلك لا ينافي كون المستعار اسم المشبه به فانه على تقدير استعارة
لفظ السبع للموت بادعاء دخول في جنس السبع كان المراد بالمنية في المثال المذكور
هو السبع الادعاء على الذي هو الموت كما لا يخفى وايضا يمكن ان يقال معناه تريد يذكر
المنية اصطلاح السبع عليها في المنية بانماء البقية لها كما اشار اليه المصنف
في حواش المطول على ان اقتضاء احد القولين المتعارضين موجب لفظ تأويل الآخر
ليس اولى من اقتضاء الآخر تأويل ذلك وكل من القولين قابل للتأويل اقل الذي اوله
فلما اعترف به واما الذي في التعريف والتعريف فلما اسلفنا لك في النظر الثاني واما
مشا الشافلان اعتبار استعارة الاسم العارض يقتضي ان يكون في مواد الاستعارة
بالكناية استعارة ان احديهما استعارة المنية للسبع كما هو المشهور من مذهبها
والثانية استعارة المنية للموت باعتبار انها اسم عارض في السبع الحقيقي وهذا هو القاطع
النظر عن انه في غاية من التعميم المتوقف من قبيل زيادة قوله في الطنبوري قد يرد حق
التدريس في المسطوح بادعاء انه امر يتبط بقوله في المشبه به الموت عين المشبه به الذي
هو السبع الحقيقي فلا يرد عليه انه لا اختصاص بهذا الادعاء بمذهب السكاكي ولا بالاستعارة
بالكناية لانه في مطلق الاستعارة على كل من المذاهب فلا فائدة في ذكره ههنا فلا حاجة
الى ان يجاب عنه بان هذا الادعاء مغاير في مسائل الاستعارة وايضا اللفظ لا ينقل
بهذا الادعاء عن معناه الحقيقي مجلوما في مسائل الاستعارة فتأمل ولا يخفى
في ان تسميتها اه فيه الله لا شك في ان هذه المنية يراد بها المعنى الحقيقي الا انه
استعمل في المشبه به بادعاء انه عينه في الاستعارة ولا يخرج بذلك الاستعمال
والادعاء بل هما مرادف لهما بذكره في المشبه به فيهما خفيان فلا استعارة ملتبسة
بالكناية بالمعنى اللغوي وهذا الخفاء وذلك ظاهر لا يستتر فيه بعد ملاحظة
الاطراف كما في مذهب الاول غير من الخفاء في الاول صفة قاعمة بنفسها الاستعارة
وههنا بالحاجز اعني الاستعمال والادعاء وذا لا يقتضي باللبس فيجوز تسليم ظهور وجه

السيد الشريف

كونها استعانة لا وجه لانكار ظهور وجه التسمية ولعل لهذا لم يتعرض له الحق
وهذا يستدفع ما يكاد يتوهم ههنا من ان عدم التصريح بالاستعمال والادعاء وما
لا يفيد فان ذكر المشبه واريد به المشبه به فيكون به استعانة صريحة بالقياس الى
الاستعانة المصرحة غاية ما في الباب انها على العكس المصرحة وهو لا يوجب كناية
وقد يقال ما ذكر انما يتم لو اريد من المشبه المذكور المشبه به الحقيقي وليس كذلك
بل المثار هو المشبه به الادعاء وبهذا يحصل نوع كناية بمعنى الخفاء بخلاف المصحة
هذه انما لا خفاء في ان ذكر هذا البحث ههنا ليس في موضوع بل موضوع الابق
بعد قول الحق ويرد عليه **قوله** وان سلم ظهور وجه كونها استعانة فيه ايجاز
الحال ان ظهور ذلك الوجه ايضا مسم لا سابق من الحق ولعل مدار لتسمية ما اتى به
في رسالة الفارسية - وسنقله يجعل قريتها استعانة فيه ان التسمية التي تزينها
حالية لا يكون ردها الى الكناية بهذا المعنى كما لا يخفى اللهم الا ان يقال ان قريتها حالية
لم ينشأ بعد **قوله** في مثل نطق الحال فان السكالي يجعل الخلا استعانة بالكناية
ويجعل نسبة النطق قريته وعلى هذا القياس في سائر الامثلة - ففي قوله
لكنهم لهم عدوا وحنا يجعل العداوة والحزن كناية عن العلة الفاسية
لالتقاط ويجعل نسبة التعليل اليه قريته وبالجملة ما جعله القوم قريته
للاستعانة التبعيلية بالكناية لفظ المشبه لم يستعمل الا في معناه اى معنا الذي
وضع له تحقيقا وذلك للقطع بان المراد بالمثلية في قولنا اطلقا والمثلية لنشأت
بقولان هو الموت لا غير فلا يكون استعانة يذهب هذا الشكل او رده على
السكالي واجابوا عنه بان اريد من التسمية الموت بادعاء انه كمال المشابهة **قوله**
سار عين السبع وان معنى كلام السكالي حيث قال اريد به المشبه الذي هو السبع
انه اريد به المشبه به الحقيقي واعتراض بناء على هذا الجواب بان على هذا لا يمكن
المثلية مستعملة في غير ما وضعت له على الحقيقة لانها بادعاء البسطة لا تتخرج
عن كونها موضوعا له على الحقيقة واجابا بقولنا اني ايضا عن اصل ال

الاشكال

الاشكال باله قد تقيدان قيد الهيئته مراد في تعريف الحقيقة - فالحقيقة هي
الكلمة المستعملة في ما هي الموضوع له بالتحقيق من حيثها موضوعا له
للتحقق ونحن لا نعلم ان استعمال اللفظ التسمية في الموت ههنا استعمال في وضع له
بالتحقيق من حيث انها موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه جعل فردا من افراد
السبع الذي لفظ التسمية موضوع له لم يأتى بل المذكور في قولنا هذا غاية ما يمكن
في توجيه كلامه على ما فهمه وفيه ما فيه ونقل عنه في وجه ما فيه ان ما ذكر
على تسليم لا يفيد الا عدم كون التسمية حقيقة بناء على اشتداد قيد الهيئته و
لا يوجب كونها ان لم يستعمل في غير ما وضع له وهو المعنى في الجاز ضدهم
واجاب عنه الشايع ايضا في رسالة الفارسية بان المراد بالمثلية الموت الموصوف
بالايجاد بالسبع ولا شك انه غير الموضوع له اعني الموت المجرد اقول هذا من قبيل
الاشتباه بين ما يشترط شي حتى وبين ما لا يشترط شي فان التسمية لم توضع
للموت بشرط عموم الموصوف بل بالايجاد المذكور حتى يكون الموصوف به
غير الموضوع له بل وضعت له لا يشترط شي فيكون الموصوف ايضا ما وضعت له
فقد بقي هذا الاشكال الى ان ياتي قول المبدان ولم يدل في حليته دفعة احد من
الخالان بما يليق ان يروى به العطشان ونحن نقول عن المثال ان يمكن رفعه بان
يقال مراد السكالي بقول المشبه المستعملة في المشبه به بادعاء ان عينه هو المشبه
المستعملة في المشبه به بذلك الادعاء في التسمية لاني اللفظ والتقدير في نظم الكلام
وبالجاز الذي جعله مقسما ما يستعمل في غير معناه لفظا او نية كما قال المص
في حذبه سلف على ما نقلناه فيما سبق فالمثلية في المثال المذكور وان استعمل في معناها
الحقيقي لفظا الا انه قد استعمل في غيره وهو المعنى بنية بهذا الاعتبار - كانت
مجازا واستعانة بالكناية فكما ان المشبه به في حذبه سلفا يستعمل في المشبه
بنيه ولا استعمال في اللفظ فكذلك ههنا ايضا فكما لا يعد هناك لا بعد ههنا فانهم

اظه وان الله يقول الحق والله قد صرح اه لئلا يشعركونه من تحت الارض
الاول بل كان غلطاً على قوله ان لفظة المشية وان كانا مشاة الى يراد آخر على السكالي
قد صرح بان نطق مستغارة للامر الوحي اقول في تفسيري بذلك نظركم وقد تكلف
صاحب التحصيل في رد ما اختاره ردة الامر حيث قال ان قدر التهيئة حقيقة لم تكن
تخييلية لانها مجاز عنده فلم يكن المكينة عنها مستلزماً للتخييلية وذلك بعد
بالانفاق والاشكون استغارة فلم تكن ما ذهب اليه مغبناً عما ذكره غيره انتهى
نعم استدلال الشارح المحقق على لزوم ذلك من قوله في المجاز العقلي حيث قال ان قرينة
لكنني عنها اما امر مقدّر وهي كالانظار في اظفار المنيّة تثب وتنفق في نطق الحال
وامر محقق كما في الاشياء في انت الربيع البقل والهزيمة في هزم الامير المجند بانه صرح في ان
نطق من قبل الوهي كالانظار فيجب ان يقدر امر وهي مشية بالنطق كما ذكره
في الاظفار وهذا قوله بالاستغارة التبعية وانت خبر بان الله يعبد عن التصرح
بمراحمي على ان قوله فيجب ان يقدر امر وهي مشية بالنطق مما اذا يجز ان يكون
مستغارة في معناه المحقق الا انه لما لم يكن من المحققات كما لاشياء ستماء امر مقدّر
او وهمياً واشتمالك في الوهيّة بهذا المعنى مع الاظفار لا يوجب اشتراكه
في المستغارة بل فيكون الوهيّة عنده قسمين استغارة وغير استغارة وايضا
يجب ان يعتبر مجازاً امراً فلا يكون قولاً بالاستغارة التبعية **لاظهار**
وجاء الاظهرية انه لو رفع لم يكن نقاشاً في ان الاستغارة في الفعل لا يكون الا
لتبعية عند السكالي مع ان المراد ذلك ليتم الالتزام عليه واما لو نصب
وكان عطفاً على قوله نطق كان داخلاً تحت التصرح يتم المراد ويحصل الالتزام
فيل ما ذكره غير ذلك فضلاً عن كونه اظهر فاذ ما دهم انهم انما يقولون لزوم
فلا نال القول بالامر الغلا في اذا لم يقدر في نقل الامر لكن لزومه ذلك من حيث
لا يدري فقول الحق فلزومه القول اه بناء على تلك العبارة يدل على عدم قوله يا

لاستغارة

قوله بالاستغارة التبعية الا انه لزومه وعلى ما ذكره لزوم ان يكون القول بها صادراً
عن قصد لا ازاما عليه من حيث لا يدري اقول قد عرفت ان مقصود الراد
هو الالتزام وان وجه الاظهرية يكون ما ذكره نصاً في ذلك المرام وذلك تام
بالاملا واما ذكر من العادة فعلي تقدير صحته على وجه الكلية لا يناف بل
لا يفيد شيئاً في المقام فان منقضى تلك العادة ان لا يقول السكالي بالاستغارة
التبعية كما اعترف به لان يقول بان الاستغارة في الفعل لا يكون الا تبعية
وعقضى ما ذكره الشارح هو ان السكالي قال بالثاني لانه قال بالاول وبين
القولين بون بعيد بعونه غير بعيد **قوله** واستغينوا عن اعتبارها فيه ان
التبعية التي قد يستلزمها الحالية لا يمكن ردها الى الكلية بل يلزم فيها اعتبار
التبعية فليس لهم الاستغارة فتأمل **قوله** لانهم يجعلون الاستغارة التبعية
اشياء لازمة المشية به المشية مع استغارة في حقيقة فلا يلزم في ان يجز في الفعل الذي
جعلوه استغارة تبعية بل يكون هو استغارة تخيلية مستغارة في حقيقة قرينة للكلية
ليكون حقيقة اي جليلة بان يسمى باسم الاستغارة **قوله** قبل رد التبعية طرف قوله
جعل وفيه لا يمكن هذا التوجيه بعد التسليم بتصريح بان نطق مستغارة الامر الوحي
كما لا يخفى فله ان يعدل عن القول في الظاهر فيقول فلان يعدل عن هذا الجعل ثم لا يخفى
بعد هذا العدول عن السكالي بعد امتحان ما هو المذكور مذهبها **قوله** فان مبنى الرد
عليه اي مبنى الرد ما اختاره السكالي من ردة التبعية الى ملكية اعا هو على حقيقة
معنى التبعية عنده فلا يكون مبناه عليه الى انها اشياء المعنى في النفس هذا ليس
للاستغارة بالكلية حتى يرد عليه ما قيل انه تعريف بالاعم بل بالمباين لان المتبادر
من اضمار التبعية ان يكون اركانها مضمرة ولا شئ من افراد المعنى كذلك انتهى بل
حكم عليها بانها التبعية المعنى في النفس عند الخطيب ولم يتعرض للأوصاف المذكورة
في عنوان العدم نقلت الفرض ههنا اليه ولو سلم اليه انه تعريف فليس العرض اشياء
تعريف جامع وما نفي بلامتياز هذا التعريف عن المذهبين السابقين وهو حاصل بهذا

القدر فلا حاجة الى ذكر القبول كلها مع انها مطلوبة مما ذكر في العنوان وان قوله بان
 المتبادر اه فهمم ولو سلم فالقرينة الصارفة عن هذا المتبادر في اصحته
 وجند لا وجه تسميتها استعانة بنية على التشبيه انتهى فعمل المراد ههنا طلب
 الوجه الوجهي بل يمكن ان يقال وجه تسميتها استعانة به يشبه الاستعانة
 في ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به واستعارة للدلالة على ذلك التشبيه اشياء
 لازم المقابلة للمثبه وما حقه تلك الدلالة التوقعية انما هو اداة التثنية اقول في ان النظر
 ان الادعاء المذكور منتف في هذا المذهب وانما على مذهب السكاكي كما لا يخفى وايضا
 الكلام اغاه في تسمية التشبيه المخرجة استعانة لاني تسمية المذكور واستعانة
 حتى يوجه بانما استعارة للدلالة على ذلك التشبيه وانما يصلح هذا ان يكون وجهه اليه
 لتسمية التخييلية استعانة ولا كلام لنا فيه ههنا **قوله** كما ير من التسمية
 الى الاستعانة المشبه به للمثبه كما هو مذهب السلف واستعانة المشبه للمثبه به
 بادعاء انه عليه كما هو مذهب السكاكي وفيه انه يصره الى الاستعانة ثم فان مؤنة لازم
 المشبه به تدفع بمجرد اعتبار التشبيه ولا حاجة الى اعتبار الاستعانة ولو سلم فرمزه
 الى الاستعانة ليس كرمزه الى التشبيه فان الثاني ضروري بخلاف الاول وانفقوا كلتيه
 انما يقتبر لدفع المؤنة الفاسل من ذكر لازم المشبه به ولا يخفى ان تلك المؤنة قد تم تدفع
 بمجرد اعتبار التشبيه وانما اعتبار الاستعانة فامر زائد لا حاجة اليه فان الضروبيان
 انما نقدر المخطورات هذا يصلح ان يكون وجهها للعدول عما ذهب اليه القدم وانما
 الالغية في الاستعانة فانها يعارضها تلك المؤنة في التشبه بل هي وجه وتلك ايضا
 وجه اخر فكل وجه هو دليلها **قوله** والاستعانة ابلغ من المبالغة فانه
 قد جاء منها اسم التفضيل وان شاذ اى الاستعانة اكثر من تشبيه العدة بمبالغة من التشبيه
 وليس هو من البلاغة كما قيل فانه لا يوصف بها المفرد وتوجيهه بان المراد الكلام الذي
 فيه الاستعانة ابلغ من الكلام فيه التشبيه تكلف على ان وجه الالغية في الكلام الذي
 فيه الاستعانة ليس لاكونه اكثر مبالغة وكنت مبالغة لا توجب مبالغة مطلقا بل في

بل في مقام يستند على المبالغة وتشبيهه اكثر بلاغته من الاستعانة لو هو في مقام لا يسع
 كثرة المبالغة **قوله** وهوان الاستعانة بالكناية من فروع التشبيه المقلوب الى التسمية
 عليه كما ان الاستعانة المخرجة تسمية على التشبيه الغير المقلوب يعني ان الاستعانة
 بالكناية هي المشبه به المستعمل في التشبيه بالتشبه المقلوب فعلى هذا يمنع من الاستعانة
 والتشبيه المقلوب هو الذي جعل فيه الناقص في وجه التشبه مشبه به قصد الى ادعاء انه
 زائد فيه والفرق حشدا بينهما وبين المخرجة هو الاقتران بالكناية المذكورة وعدم الاقتران
 بها هذا ولنا تحقيق خامس من غير اعتبار التشبيه المقلوب وهوان يكون الاستعانة بالكناية
 اقلا المشبه المذكور المستعمل في التشبه به الحقيقي المقترن بالكناية المذكور فيكون المراد بالمنية
 في المثال المذكور وهو السبع الحقيقي ويجعل الكلام كناية عن حقيق الموت كما ذكره المشبه
 وهذا اقل مؤنة مما ذكره الساج غير انه لا ينطبق الاستعانة حينئذ كما في المذهب
 الخليل السكاكي وقد استلطنا لك قول اخر في الاستعانة بالكناية فنقول عن التقارن في
 فالاممالات مستح كقولنا اي قول اي محمد بن ذهاب وبهذا القبح اي ظهر كان غيرة هي بيان
 في جبهة الفرس فوق الدرهم يقال غيرة الشئ لا حرة وكريمة واغرة القبح بيان
 كذا في المعلوم كذلك يستعمل اسم المشبه الذي هو المشبه به في التشبيه المقلوب للمثبه به
 الذي هو المشبه فيه فيجعل الكلام في كناية عن مؤنة بقدرته حاله وهي شدة المرض
 وعدو بعد السبع الحقيقي فقد وقع ههنا لا تطلق الحق حيث قال بوجود الكناية مع عدم
 تحقق المعنى الحقيقي وقد امكن فيما سبق **قوله** م والاشكال في جعل التسمية استعانة
 فان التسمية اقلا المشبه به في التشبيه المقلوب استعمل في التشبه الذي هو السبع الحقيقي
 فيكون استعانة اصطلاحية فلا يرد عليه الاشكال الذي ورد على السكاكي وفيه
 ان الاستعانة اصطلاحية حيث اغاه لفظ المشبه به المستعمل في التشبيه الغير المقلوب
 كما لا يخفى وههنا ليس كذلك ووجه تسميتها اه فانها حجة استعانة بالمعنى
 الاصطلاحي مقترن بالكناية اصطلاحية في صورة الاستعانة بالكناية صورة
 ما به يبان ذلك الشئ عن غيره فنقول الاستعانة بالكناية ما اشار اليه المعنى في الاول

هذا العقد حيث قال اذا شبه امر بأخر من غير تخرج بشئ من اركان الشبهة سوى المتشبه
ودل عليه بذكرها بحسب المشبه به والظرف متعلق بالمشبه والمعن ان المشبه الذي كان متبعا
في صورة الاستعارة بالكناية لا يكون مذكورا بل بلفظ المشبه به في تلك الصورة الذي كان متبعا
في تلك الصورة بقرينة السمع والذوق فهذه اسنود مع المناقاة بين هذا الكلام وبين كلامي
من قول الجوز ان يشبه شئ اه لا باعتبار قيد الخبثية لكن كون المعنى ان المشبه في صورة
الاستعارة بالكناية من حيث انها استعارة بالكناية كما هو في بعض وذلك ظاهرا في
فأصل ولا سبب لفهم الصورة واعتبار قيد فقط وكون المراد عدم ذكر المشبه في صورة
الكنية فقط كما هو في الآخر وذلك ايضا يظهر بادي نأمل ولعدم اندفاع المناقاة
بشئ من القيد المذكورين احتاج كل من المتوهمين في اواخر كلاميهما الى اعتبار شئ آخر
ليندفع المناقاة فيقال لا بد وحاصل الدفع ان المشبه من حيث انه مشبه الاستعارة
بالكناية لا يكون اه وقال الثاني المراء عدم ذكر المشبه بالقياس الى ما هو مشبه به
في هذه الصورة فأصل كلاهما اولاً وآخر فتأمل ثم استبان الصور الصورة ليعلم الفرق بينه
الاعلى المذهب الخطيب كما لا يخفى هذه الجوز ان يشبه شئ غير عنه بلفظ الجوز مرسل باسم
وشب له بعض خواص ذلك الامر ولم يتعرض له مع اطلاقه في مدعاه لظهوره وكفاية
ما ذكره في اشباه مدعاه فقد اجتمع المرحمة والكنية فيه انه انهما قد اجتمعا
في كلام واحد فلا معنى للتفريق على ما ذكره بل هما يجتمعان بغير ذلك الاعتبار ايضا
وان اراد انه قد اجتمعا في محل واحد فليس الامر كذلك فان الكنية اما لفظ المشبه به المفعول
او لفظ المشبه او المشبه المفعول المعصية هي لفظ آخر فلا اجتماع كما لا يخفى بخلاف اللفظ
في التفريق ان يقول فقد ذكر المشبه بلفظ غير موضوع له حتى يستحق النظام و
فلا شك ان السباق في السباق من الكلام قوله ولم يفتش عليه اقول نقل الشارح المحقق في شرح
التلخيص عن صاحب الايضاح ان قال لا فرق بين التخييلية والمرشحة غير ان التخييلية
عن المشبه في التخييلية بلفظ الموضوع له وفي المرشحة بغيره لفظه وهذا يدل على
ان سبب الايضاح لم يجوز ذكر المشبه بلفظ في الاستعارة بالكناية ولهذا

قال المحقق

ولهذا قال المحقق هناك من حاشية الاولى يقول في التخييلية بغير لفظ المشبه به وفي
المرشحة بلفظ المشبه لاشياء يستحق بقوله فاذا قلنا الله الاله فقد جاء الاختلاف وحقق
المستفاد والذي يلزم من كلامه ان مراده اشباه الاتفاق على الجوز بان اللفظ
ان المراد باللفظ علماء البيان كقوله وفيه ان المشبه المحقق قال من قبل هذا وعليه
اي على كون الاستعارة مجردة قوله فاذا قلنا الله الاله وقال قبل هذا ايضا ذكر صاحب
الايضاح في قوله تعالى فاذا قلنا الله لياسر الجميع ان اللفظ من التباس عند اصحابنا
المحل على التخييلية وان كان يحتمل عندى ان يحتمل على التحقيق فلم يثبت الاستعارة
على الاستعارة من مذكورين في الآية فضلا عن الاتفاق على الجوز لما ذكره فيكون استعارة
لكن ذلك والمعن فيوجد فيه استعارة مصرفة بالنظر الى المشبه الثاني وهو تشبيه امر
الامر ايضا باللفظ المرشحة فالله او وقع فيه الجوز ان يكون المانع اذ اخرجنا عن
الاستعارة بمثل ان يلزم ان لا يذكر شئ من اركان الشبهة بلفظه فان ساقط من اعتبار
اللفظ لا يكون من قبل تقييده باللفظ **قوله** فالله ما نفع ايضا في ذلك لا يخفى ان هذه المذهب
لفظ المشبه المستعار للمشبه فالله وجب جعل لفظ آخر ايضا مستعار له اللهم الا ان يقال ان لفظ
المشبه به انما يستعار للمشبه في المشبه لافي اللفظ كما مر من المعنى فلا يمانى محتمل اللفظ
الاخر ايضا مستعار له في اللفظ فتجوز تدوير على الاستعارة من المستعار فان المشبه حينئذ
يستعمل اللفظ المجاز لنفسه والمشبّه به ايضا يستعمل من المشبه لفظه فيكون استعارة المشبه
استعارة من المستعير فان صحته صحت والا فلا ظاهره ميل الى المعنى على هذا المذهب و
ان كان بينا في ظاهره قوله وتحقيق ذلك قوله ونفسه عليه وقوله السكاكي عند قوله **قوله**
فاذا قلنا الله الاله ان كان محتمل عندى ان محتمل التحقيق كما مر فان بدلا على الجوز
ولا يخفى ان المستعارة في هذا المذهب فاهو لفظ المشبه المستعمل في المشبه به فالاستعارة
ان يستعار اللفظ من غير ان يذكر اللهم الا ان يقال انه بينا في المشبه لافي اللفظ كما مر فيهما
اللفظ المجاز في اللفظ للمشبه وهذا المشبه في المشبه كمال لا يخفى **قوله** **قوله** **قوله**
المرشحة والتخييلية انما المراد بيان قوله ذهب المتألف الى هنا فان بيان المذهب

فان بيان المذهب المتألف وقصره على قوله وانما الجاز في الاستغاث مستطعنا
 بوقوعه بيان الوجه تسمية قرينة المكتنية مجاز في الاستغاث كما قيل تقصير
 ونقص كما لا يخفى ثم الغرض من هذا الكلام هو الاعتراض على المصنوع بما ذكره من
 يعم الترتيب فهو يعوم غير صحيح من وجهين الاول ان كلام السلف فيما راسا ليس
 الا في التخييلية فلا يصح اسناد هذا البيان على العموم اليهم والثاني ان تسمية
 الآية لا تساعده العموم اذ هي مختصة بالتخييلية وفيه لا يلزم من عدم رؤيته عدم
 الوجود في نفس الامر فاقبل المصنوع كلامهم القوي فيه او رعى ما يفهم منه
 ذلك على سبيل المقاسية ولذا اني بالبيان على وجه العموم وايضا لا يصح فانهم
 لا يسمون اشياء ما زاد على قرينة المكتنية استعارة تخيلية بل يسمونه
 ترشيحا كما لا يخفى وليس هو التخييل للاشياء وان كان الظاهر من السوفى عوده
 الى المسبب فانهم لا يسمونه استعارة تخيلية بل يسمونه الاشياء بها فيجب ان
 اذا من تسمية الاعتراض الثاني اي لا يصح ذلك على عموم بل يجب على المصنوع
 الامر بما ذكره بالاشياء قيد يفيد معنى بفتح قوله ككلمة قدما فانه ذلك التخصيص
 فلم يصح قوله وانما الاشياء للجراب عن الاعتراض اي يجب تخصيص الامر بقرينة قوله
 يسمونه استعارة تخيلية او يجعل الامر الذي اشبه المشبه من حواص المشبه على
 عرضهم على ان لا يتم الاستعارة بالكتابة الآية او يحل قوله اشبه للمشبه على معنى اشبه له
 او لا وبغير ذلك لانه استعارة الاشياء الاستعارة ههنا بالمعنى المفعول
 اذا الاستعارة في الاصطلاح مجيء على معنيين لفظ المشبه المستعمل في المشبه وفعل
 المتكلم اعني استعمال لفظ المشبه به في المشبه وكلا المعنيين لا يصدق على الاشياء
 المذكورة لانه خيل بشيئ او الفدان خيل بشيئ للمفعول وبثبوت ثاب فاعل له
 زاد عما اتخذه مفعوله او منصوب على لزوم الحافظ اي لوقع في الخيال بقبول
 ذلك الامر للمشبه لادعاء اتحاداه او بالادعاء واتحاده مع المشبه به لادعاء اتحاداه
 او بالادعاء واتحاده مع المشبه به وجعله من اللفظ او بقبوله مفعولا به وادعاء اتحاداه

فلا عار

فلا عار او جعل الاداة فاعله والثاني مفعولا خروج عن الجازة كالا يخفى وانما الجاز
 في الاشياء مبتدأ وقوله ما الجاز في الاشياء او متعلق به وقوله وقع من السلف او
 شبه اي وقع هذا القول من السلف بيان لان سمي هذا الجاز مجازا في الاشياء
 فاحذر المصنوع ههنا وادع ههنا وان لم يكن له مذهب فعلق في المقام ووجه
 التسمية او جواب سؤال مقدر يرد على قوله وتسمية استعارة لانه استعارة ذلك الاشياء
 او تقوي السؤال ان هذا الوجه يوجب تسمية اشياء الزائد على القرينة ايضا استعارة
 تخيلية مع انهم لا يسمونه بذلك الاسم وتقرير الجواب ان وجه تسمية سمي باسم لا يوجب
 تسمية كل شيء وجد ذلك الوجه فلهذا لا سم فلا يرد اشياء الزائد على القرينة ايضا
 يتألفها في هذا الوجه فانه مستعان بخلاف اشياء القرينة هذا وان قلت خير بانه لا وجه
 لتأخير هذا الكلام والفصل بينهما وبين متناه السؤال بما ليس له تعلق ظاهر في الزاد
 جواز صا حبا لكفاي كونه اي كونه الامر الذي استت المشبه من خواص المشبه به اي
 كون القطة وقوله في بعض المواد وهي المادة التي وجد فيها المشبه ملازم لشيء
 الملازم المشبه به صناعي استعارة له فيه على استعارة من ظاهره بالاشياء في صلب
 الكشاف والفرق من هذين النقلين الاستعارة الى متناه اخذ المصنوع تحريز مصب
 الكشاف والتفصيل لا اعتراضه على المصنوع اي قرينه المكتنية في هذه الصورة مجرة
 عن ملازم المشبه به بما وضع الملازم المشبه به فان قلت فعلى هذا الاعتبار لم يكن
 شيء من مراد في المشبه به مذكورا في الكلام وهو سينا في قول صاحب الكشاف فانه قال
 في الكشاف وهذا من اسرار البلاغة ولطائفها ان سكوت عن ذكر الشيء المستعار
 يرمز واليه بذكر شيء من صفاته في قوله مراده بذكر الزاد لكون ذكرهما هو اعم
 من الروادف الحقيقي والروادف المجازي قرينة بقرينة يستعارة التفتق في ابطال العهد
 لان من منزلة التفتق الحقيقي وعبر عنه باسمه صار مراد فاجاز لا التحيل المستعار
 بالاستعارة المكتنية هذا هو منه التفتق في حقيقة المطول ويجز التحيل
 بلبسات التفتق الحقيقي فان قيل الاستعارة الحقيقية في اذ وجدت ههنا

ههنا تلك القرينة - وصحت الاستعانة لا يصح ارادة المعنى الحقيقي للنقضي على
يسبق الاشتبات على حقيقة - واما اذا حمل الاشتبات على المجاز فلا تكون ما نواء من
ارادة المعنى الحقيقي فهذا اعتبارا كذلك ايضا اعتبارا آخر فيصير الحل باعتبار على المجاز
القوي وباعتبار اخر على المجاز العقلي ليشور بانه ما أمكن ذلك لا يلتفت الى غيره لعل
وجهدم الالتفات الى الغير عند امكان الاستعانة هو ان الاستعانة من اقسام المجاز
وهو يبلغ من الحقيقة فان قلت كما ان الاستعانة من اقسام المجاز القوي فكذلك
التخييل من اقسام المجاز العقلي وهو ايضا يبلغ من الحقيقة العقلية فاجاب الترجيع
قلت بلغة المجاز العقلي لا تبلغ مرتبة البلغة الاستعانة فانها في الابلغية ازيد
واكمل كما يله عن بطلانه فيه انه صرح الشرح في القرينة الاولى من العقد الاول بانه
لا يمكن ارادة المعنى الحقيقي في الكناية لانها لا تستعمل بل لا تستقال الى المواد كما في المجاز
وانه لا فرق في ذلك بين الكناية والمجاز اصله فيكون المعنى ههنا كناية عن ابطال
العهد وكونه استعانة بتحقيقه له سستان في كون القرينة - ضعيفة او قوية
فان المعنى الحقيقي في كليهما انما يعتبر للاستقال الى المعنى المراد فليس احدهما اقوى
من الآخر فلا يصح ما ذكره ههنا لان يكون توجيهها اللهم الا ان يقال ما صح به
فكالباقى تحقيق كلامه ههنا الزام وكلام القدم بانهم لو حملوا كلام صاحب الكثاف
على هذا المعنى لكان جيد اعلى مذهبه من ان القرينة في الكناية ليست بامانة عن
ارادة الموضوع له بخلاف المجاز ويمكن ان يقال ايضا ان حمل مراد صاحب الكثاف على الكناية
الواكبة للفردة بان يكون ينقضون عن الله كناية عن ابطال عهده كما يدل
عليه تنظيم بقوله كما ان نسب اه فيكون النقض في معناه الحقيقي وصحيح الكلام
كناية عن ابطال العهد ولم نفس من غير المحقق اي غير المعنى يمكن ان يقال
ان الشارح المحقق استفاد في نقل عن السكاكي انه جعل قرينة الكناية على
امر مقدور وهي كالالفاظ و امر محقق كالاسم اجتنابا فيجب ان يكون نسبة
التجوز اليه بنا وعلى هذا فينبغي ان المعنى الذي جعل مستعملا في امر وهي في

بعض المواد

في بعض المواد فتأمل قوله بان يكون مذهبه التجوز دون الترجيع ليشور بان مدلول الكلام لم يصح
ههنا نسبة التجوز اليه بهذا وفيه انه يمكن التجوز ههنا مستوعا في مقابلة الامتناع
فقط كما في قوله ان الحاجب في الكافية ويجوز صرفه للقرينة في تناول الوجوب والامكان ويتحقق
في حسن الوجوب فيكون مذهبا للترجيع والتعيين وانما عبر عن مذهبه بتلك العبارة
العبارة الموجهة بخلاف الحق في سيقاله بان ليس بما ينبغي ان يرجح بل اللائق ان يرجح
ويعد من مجرد الجواز لانه مما خيل اي مما افاه في الخيال استعانة المشبه الذي هو الاستعانة
بالكناية عند السكاكي في المشبه به الادعاء كما هو مذهبه في الاستعانة كالكناية والقول
عن كل من يري فيه الله اجاب عند المن في الحاشية المطول بان السكاكي لم يلتزم التقليد
بل خالف في كثير من المواضع في هذا الفن لغير لوفته فيه فيكون مذهبه مخالفا لمذهب
لغيره لا يقوم دليل عليه فادراجه تحت التعسف وحمل كلامه على معنى لا يرتفعه من اسباب المعنى
المعنى الحقيقي اه فيه انه ان اراد اشتبات المعنى الحقيقي للايم المشبه طبيعة المعنى من غير نظر الى اللفظ
فهو كمن سبى الشئ الذي هو له هو له بهي ليست طبيعة المعنى ولذا كانت مجازا في النبيلة و
محتاجا الى القرينة وان اراد ان طبيعة المعنى بانقل الى الفضا لايم المشبه به فيعود المحذور والمورد
عنه وهو جعل المعنى تابو لللفظ كما لا يخفى هذا اقل اقرب ان يحمل التعسف على ما حمل عليه العلامة من
مذهب السكاكي كثيرا اعتبارا لا يذلل عليها دليل ولا يدعو اليها حجة وقد حمل ايضا على ان مذهبه اليه
يفتقر شبيهة هذه الاستعانة هيمنة لا تجبيلها ورده التفتان في بانه في غاية التسقوط لانهم
يستعملون حكم الوهم تخيلا واشتبهت هذه التخييل منه في عمل ذلك ان تقول معنى التعسف فيه
لو كان الامر كما زعم لم يخرج اللفظ عما وضع له واستعماله في غير دليل عليه لا حجة تدعو اليه سوى
طلب لفظ الاستعانة اه من قبل تأكيدهما بنبيلة تقيضه قوله ولا تنكح ما تنكح باكم من النساء
الاما قد سلف ان امكن لكون تنكح ما قد سلف فالتحقيق فلا يخجل لكم غيره وذلك غير ممكن كذا
في المصطلح ههنا ان طلب استعانة لفظ الاستعانة في اللفظ المستعمل في غير ما وضع له ان كان من ادعى اليه
فيري دافعا ككناية ليس منه وذلك لان في استعمال اللفظ الاستعانة الاستعانة الاشتبات
في المشبه به كما هو ولا حاجة الى كون اللفظ الاسمية من معنى المعنى الآخر والله ان يقول بلغة المجاز

تصلح لان تكون دالية ذلك اشارة الى اللفظ ونامب فاعل للوضع كما هو اللفظ وقيل
مفعول للطلب فتأمل وقد عرفت منشأه وهو على ما صرح به فيما سبق اشعار كلامه
صاحب الكشف بان ما لم يكن الاستعارة لا يلتفت اليها في خبره وانت خبير بان
لا يصلح لان يكون منشأه لاختيار الحقيقة فيما لم يكن تابعي شبيهه رادف المشبه به
فان اولوية الاستعارة فيها امكن لا تدل على اولوية الحقيقة فيما لم تابعي شبيهه
لجواز اولوية الاستعارة ايضاً بما ذهب اليه السكاكي ولجواز اولوية الجواز المرسل
فتأمل وفيه بحث لجواز ان يكون ذلك فيما اذا لم يتبعه اه فيه انه لا يقوى البحث
بل يقوى ما ذكره المصنف انه اذا كانت الحقيقة أولى فيما اذا لم يتبع الاستعارة
فكونها فيما لم يكن تابعي أولى كما لا يخفى وقوله انه الذي دل عليه سوق عبارة الكشف
في تلك الدلالة نظرياً بالتمام وقد يقال في بحشه بحث او اولاً فلا تالان منشأه
ذلك لجواز كونه مبنياً على ما ذكره السيد السند حيث قال الظابط في قرينة الاستعارة
بالكناية ان يقال ان لم يكن للشبه المذكور تابعي شبيهه رادف المشبه به كان باقياً على
معناه الحقيقي وكان استعارته له استعارة تخيلية كما بالهنية واضفاري وان كان
تابعي لشبهه الرادف المذكور كانت مستعارة كذلك التابعي على طريق التصریح فلا يكون
هذا مع الاستعارة بالكناية تخيلية انتهى الا ان البحث في يتوجه اليه اذ اللفظان
منشأهما ما ذكره ايضاً تأمل واما شافياً فانه لا يلزم من كونه منشأه هذه القرينة ان يكون
ما فيها بعينه ما فيه عاقل بل لابد ان يكون فيها ما به يتماز عما فيه ليصلح عدتها
رابية كذا قيل وفيه نظر واما ثالثاً فانه اشتراط شعبي استعمال المستعار له
في حقيقته هذه الاستعارة دون سائر الاستعارة تحكى بل ينبغي ان يكون
مدارها هذا ايضاً على تحقيق الرادف وعدمه والقول ان الشيوع غاها هو شرط
الختارية يردده عدم اشتراط في ختارية سائر الاستعارات على انه ليس كذلك
بالتابعي ايضاً بالقياس الى ما قيل في الشفهي فافهم مبتدأ رابعاً فلان المنقول عن
صاحب الكشف في الكشف مشعر بشيوع التام بين سائلي بتقديم الكلمة على المعنى

على عكس

على عكس ما نقله الفاضل فيما سبق فلو بيني ما في هذه القرينة عليه لو يتوجه بحث اصلا
انتهى قول القائل ثم قيل ما حصل البحث ان المفهوم من الكشاف ان لم يتبع استعمال رادف
المشبه به رادف المشبه كان باقياً على معناه وان شاع ذلك كان مستعار له وفيه ما لا يخفى
اذ يرد على الشق الاول انه يفهم منه جواز ارادة المعنى الحقيقي والجواز معا فان حاصله
انه لم يتبع استعماله فيه سواء كان مع عدم الشفيع مستوعباً فيه ولا كان باقياً على
على معناه الحقيقي ولا يخفى ان استعماله فيه ليس لا بطريق الجواز فيلزم الجمع بين
الحقيقة والجواز وبطلاناه وظل الشق الثاني ان الحكم فيه يكون لغوا اذا الكلام
في الاستعمال المبنى على المشابهة بين المرادفين ولا يخفى ذلك الاستعمال لا يكون
الا بطريق الاستعمال انتهى وانت خبير بان معنى على الخلط فان المراد استعماله
فيه في موضع آخر وقد علم هذا القائل على استعماله فيه في هذا الموضع اعني عند كونه
قرينة المكتنية وليس فيه **قوله** ووجه ما ذكر ان الاول رعاية اه يعني انه اذا
لم يكن للشيء تابعي يمنع جازاً من المعنى عن تلك الرعاية باعثة واما اذا كان له تابعي
فلم يمنع عنها جازاً من المعنى وفيه انما قضاه اذ كره فيما سبق من ان ما عليه طبيعة
المعنى امتيات المعنى الحقيقي لا لا يلزم المشبه به المشبه وعدله خروج عن الجادة و
لا يرد عليه داعي لا يقال هذا من قرينة المعنى ومسبق من عند نفسه لانا نقول ما سبق
ايضاً متفق على وجه يكون قرينة المعنى لا يخفى انه لا وجه لاد كره هذا الكلام فيها
عند قوله وان كان له تابعي والحاصل ان هذه المقام لا يخلو من الملازم ولا يبعد ان يكون
وجه ما ذكره المصنف ان الاولى رعاية الاستعارة ان لم مانع لكونها بلغ **فهم** فيها
اذا كان المشبه تابعي تابعي شبيهه رادف المشبه به يمكن الاستعارة ولم يمنع عنها مانع
فرعايتها اولى واما اذا لم يكن له تابعي فهو مانع ولا يمكن الاستعارة بل يكون باقياً
على معناه الحقيقي ويعارضه ما سبق قبل اللفظ المتبادر من سياق كلامه انه ثمة
تأسيد البحث السابق وفيه هذه العارضة جارية على تقدير اعتبار الشفيع ايضاً
فلا يؤيد كان مستعارة لذلك التام في وجود القرينة المصارفة عن الحقيقة وهي

اثبات ذلك الرادف للثبوت ونظيره هذا لم يتصوره المصنف فلا بد ما قيل انه لم ينبغي
 ذلك لا يستوعب بل لابد من ذلك من وجود القرينة المتصانفة ولذا اعير صاحب الكشاف
 مع ذلك الشئ على ان الشئ محال لا يصلح ان يعد من القرينة بل هو انما من فروع القرينة
 كما لا يخفى عما هيئنا لك غير مرة وهو احتمال الجواز المرسل في قرينة الملكية
 لان ما ذكره ملايم المشبه به لا يصلح ان يكون قرينة المصروفة حتى يحتاج الى تقييد جعله
 ترشيجاً بالزيادة على القرينة اقول يمكن ان يقال انه قد وافق ذكر المشاكلة لما بعده لا يخترع
 على انه من قبل الاستيفاء باللاجع عن السابق وهو ما لا يصلح به فالحق ان التقييد
 بالزيادة على القرينة احتراز عن القرينة فانها لا تسمى ترشيجاً ولا كان ما ادعى القرينة
 اصح من ملايمات المشبه به قد يكون من ملايمات احتراز عن غيرها فلا عليه الغبار
 فلا تغفل لعله اشارة الى ايراد آخر سنبسطها اسلفه في آخر الفريدة الرابعة من العقد الاولى
 حاصله انه ليستفاد من كلامه انه لو لم يقيدهم ههنا بالزيادة على قرينة الملكية لكان
 التخييلية ترشيجاً وليس كذلك مطلقاً لان الترشيح ذكر ملايم المستعار منه
 والمستعار منه في كنية المشبه على مذهب السكاكي مطلقاً فان قرينة التخييلية لا تحتاج
 على مذهب الى التقييد بالزيادة على القرينة الملكية فلا يكون لقوله ما اذا دعه على قرينة
 الملكية معنى فتأمل ويحتمل ان يكون اشارة الى ما يمكن ان يقال ههنا من الايراد بقوله
 ولا يلقي في التقييد اه لا يتوجه على مذهب السكاكي مطلقاً فان قرينة التخييلية عنه
 حيث ذهب الى التخييلية متحولة في امر وهي شبيهة بالمعنى الحقيقي لا يجوز ان تكون الامن
 ملايمات المشبه دون المشبه به فلا يحتاج ههنا الى التقييد بالزيادة على قرينة على
 مذهبه وكذا على ما ذهب اليه صاحب الكشاف والمصنف في بعض المواضع فافهم ويحتمل
 ان تكون اشارة الى تضعيف الجواب الذي ذكره بان يقال لو كان الداخل في قرينة
 لا يزيد على قرينة الملكية كما كانت قرينة الملكية ايضاً مما لا يزيد على الملكية فلا يحتاج
 الى التقييد بالزيادة على قرينة الملكية بل ملكه الحقيقي بالزيادة على الملكية
 فلا ينبغي معنى لقوله ما اذا دعه على قرينة الملكية والله تعالى اعلم بل يستعمل الجريد ايضاً

بل يستعمل

بل يستعمل الاطلاق ايضاً فالاولى تميم الفريدة اليهما ايضاً بان يقول مثلاً الاستعانة
 الملكية ان لم تقتصر على ما يري شي من المشبه والمثله به مطلقاً وان قرنت بملايم المشبه
 فخرقة وان قرنت بملايم المشبه به ترشيجاً كما قال في الاستعانة المصروفة ويمكن ان
 يقال ان المصولم يضيح هذه الفريدة لبيان احوال الملكية من الترشيح والتجريد والاطلاق
 فان ما ذكره في الفريدة الرابعة من العقد الاول متكفل عليها ومستمرة بل
 وضعها لبيان الترشيح ان في كنية يجوز جعله للتخييلية او للاستعانة **القول**
 الحقيقية وبيان الفرق بين القرينة والترشيح في كنية فلا يلزم عليه ذكر
 التجريد وغيره ههنا فتأمل الاولى ترك قوله ولا استعانة المصروفة ان لم يقصد
 استيفاء الاقسام لما له الترشيح بل قصد لبيان ما بقي ذكره مما له الترشيح
 في ضمن الاسد لال او زيادة الملكية ايضاً ان قصد استيفاء الاقسام ويجعله
 نفسه تخيلاً كما ذهب اليه السكاكي ويجعل نفسه استعانة حقيقية كما جوزه
 صاحب الكشاف او يجعل اشياءه تخيلاً لنفسه بل يجعل نفسه حقيقة كما هو
 مذهب السلف واعا فضل المذاهب ههنا يعلم ان هذا الفرق يعمرها كلها لا يختص
 ببعض دون آخر وذكر مذهب السكاكي ثم ذهب صاحب الكشاف ثم ذهب
 المتلف على مذهب مائة في الفرائد كقول البداء بالاقرب فالاقرب او بالارذل فالارذل
 فان العادة تقديراً لا سافل على الاعلى ويجوز ان يجعل الاول مع الثاني اشارة
 الى ما اختاره في الفريدة الرابعة والثالث اشارة الى مذهب السلف فيكون
 من تقديم الراجح على المرجح **نحوه** ومذهب السكاكي وصاحب الكشاف يستدجان
 فيما اختاره فايتهما اقوى اختصاصاً فهو القرينة يرد عليه ما اذا لا
 مستوي في قوة الاختصاص فالاولى ان يعبر بالدلالة على المراد والى القوة
 الاختصاص فيقول ايهما سبق دلالة على المراد فهو القرينة

وحسول الترشيح هو الكتاب
 بعون الله ملك الوهاب